التَّرجيحُ بالقِراءاتِ الشَّاذّةِ في مسائلِ الخِلَافِ النَّحْويّ

"جمعًا ودراسةً"

إعداد

أحمد سعد عبد الحميد

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

التَّرجيحُ بالقراءاتِ الشَّاذّةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ "جمعًا ودراسةً"

أحمد سعد عبد الحميد.

البريد الإليكتروني: dr.ahmadsaad@yahoo.com

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، مصر.

الملخص:

يَهدفُ البحثُ إلى بَيَانِ جانبٍ مِنْ جوانِبِ أثَرِ القراءاتِ الشاذةِ، وهو أثرُها في الترجيحِ في مسائل الخلاف النحوي في القرآنِ الكريمِ؛ وذلك مِنْ خلالِ تأويلِها بما يُؤَيّدُ بعضَ الأوْجُهِ الإعرابية أو الآراء النحوية، واعتمادِها مِنْ مُعْرِبِي القُرآنِ الكريم قرينةً مِنْ قرائِنِ التَّرجيحِ.

وقد جاء البحثُ بعد المقدمة فِي تمهيدٍ، وأربعةِ مباحثَ، وخاتِمةٍ.

فالتمهيدُ: فيه تعريفُ القِرَاءةِ الشَّاذَّةِ، ومَرَاتِبُ الشُّذُوذِ، وموقِفُ المُعْرِبِيْنَ مِنَ القراءاتِ الشاذة.

والمبحثُ الأولُ: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ في الأسماء.

والمبحثُ الثاني: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ في الأفعال.

والمبحثُ الثالثُ: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ في الأدوات.

والمبحثُ الرابع: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ في الجُمَلِ.

ثم الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائجِ البَحثِ.

الكلمات المفتاحية: الترجيح – القراءات الشاذة – الخلاف النحوي.

Weighting with abnormal readings in matters of grammatical disagreement "collection and study"

Ahmed Saad Abdel Hamid.
Email: dr.ahmadsaad@yahoo.com
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Cairo, Egypt.

Abstract:
The research aims to clarify the aspect of the impact of abnormal readings, which is their impact on weighting in matters of grammatical disagreement in the Holy Qur'an, through their interpretation in support of some syntactic aspects or grammatical opinions, and their adoption of the Arabic Holy Qur'an as a presumption of weighting.
The research came after the introduction in a preface, four sections, and a conclusion.
The introduction: it defines abnormal reading, the ranks of anomalies, and the position of the Arabists on abnormal readings.
The first topic: weighting readings abnormal in matters of grammatical disagreement in the names.
The second topic: weighting abnormal readings in matters of grammatical disagreement in verbs.
And the third topic: weighting abnormal readings in matters of grammatical disagreement in the tools.
The fourth topic: weighting readings abnormal in matters of grammatical disagreement in sentences.
Then the conclusion: It contains the most important results of the research.

Keywords: weighting - abnormal readings - grammatical disagreement.

مقدمة.

الحمْدُ لله على تَوَالِي نِعَمِهِ وآلائِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خَيْرِ خلقِه وخاتمِ أنبيائه، سيدنا مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللهُ عليه، وعلى آلِهِ، وصحْبِهِ، وأوليائِه. أمَّا بعد: فقد أخبرَ اللهُ–عزَّ وجلَّ– عن القرآن بأنَّه كتابٌ مباركٌ، ومِنْ بركتِهِ يُفيدُ المرءُ لدنياه وآخرتِهِ، فهو منهلٌ عَذْبٌ، وينبوعٌ صَافٍ، وَرَدَهُ العلماءُ مِنْ جِهَاتٍ لا يَحُوطُها حدٌّ، ولا يُحْصِيها عَدٌّ، فنَهَلُوا مِنْ مَعِيْنِهِ، واقتبسُوا مِنْ مِشْكَاتِهِ.

والقرآنُ الكريمُ بقراءَاته هو الأصْلُ الأوَّلُ مِنْ أصُول النحو السَّمَاعِيَّة، وقد رُوِيَتْ عن بعضِ الصحابة والتابعين قراءاتٌ عَدَّها العلماءُ قراءاتٍ شاذةً؛ لأنها فَقَدَتْ شرطًا أو أكثرَ مِنْ شروطِ القراءة الصحيحةِ المقبولةِ، وسُمّيتْ أيضًا "قراءاتٌ تفسيرية"؛ لمخالفتها رسمَ المصحفِ، وإنْ صَحَّ سندُها–حيث نُقِلتْ عن الثقات مِنْ طريق الآحاد–، ووافقتْ وَجْهًا في العربية. وقد استعانَ بها المفسّرون في تأويلِ القرآن، وبيانِ معانيه؛ لِمَا عُلِمَ مِنْ أنها رُوِيَتْ عن الصحابة والتابعين، وهم أعْلَمُ مِنْ غيرهم بمُرَادِ الله –تعالى– مِنْ كلامِهِ، كمَا استعانَ بها الفقهاءُ في استنباطِ بعض الأحكام الفقهية وتقييدها، وعُنِيَ بها كذلك علماءُ اللغة والنحو فبيَّنوا وُجُوهَهَا، واحتجُّوا لها مِنْ كلام العربِ، كما استعانوا بها في بناءِ الأحكام النحوية، والصرفية، واللغوية، وتأييدها.

وفي كُتُبِ معاني القرآنِ الكريم، وإعرابِه يَظهَرُ جانبٌ مِنْ جوانِبِ التأييدِ بالقراءاتِ الشاذةِ؛ حيثُ استعانَ بها المعربون في الخِلَافِ النحويّ لترجيحِ أحَدِ الآراءِ النحوية أو الأوْجُهِ الإعرابية الجائزة، وعلى كثرة الدراسات التي تناولَتِ القراءاتِ الشاذةَ وأثرَها في مسائل النحو والصرف، لم أقِفْ –في حُدُود اطّلاعِي– على دراسةٍ تناولَتْ هذه الجزئيةَ البحثيّةَ، وأفردَتْها بالبحث، ومِنْ ذلك ممّا وقفتُ عليه:

– أثرُ القراءاتِ الشاذةِ في الدراسات النحوية والصرفية، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، للباحث/أحمد محمد أبو عريش الغامدي.

– القراءاتُ الشاذة وتوجيهُها النحوي، د/ محمود أحمد الصغير.

– القراءاتُ الشاذة وتوجيهُها مِنْ لغة العرب، للشيخ/ عبد الفتاح القاضي.

– القراءاتُ الشاذة، ضوابطُها والاحتجاجُ بها في الفقه والعربية، د/ عبد العليّ المسئول.

فاستخرْتُ الله عزَّ وَجَلَّ–بعد البحث والاستشارة– في جَمْعِها ودراسَتِهَا. فجاء هذا البحثُ بعنوان: التَّرجيحُ بالقراءاتِ الشَّاذّةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ "جمعًا ودراسةً"

وقد اقتضتْ طبيعَةُ البحثِ أنْ يكونَ – بعد المقدّمةِ– في تمهيدٍ، وأربعةِ مباحثَ، وخاتِمةٍ.

فالتمهيدُ: ذكرتُ فيه تعريفَ القراءة الشاذة، ومراتبَ الشذوذ، وموقفَ المُعْرِبِيْنَ مِنَ القراءات الشاذة.

والمبحثُ الأولُ: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخلافِ النَّحْويّ في الأسماء.

والمبحثُ الثاني: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخلافِ النَّحْويّ في الأفعال.

والمبحثُ الثالثُ: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخلافِ النَّحْويّ في الأدوات.

والمبحثُ الرابع: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخلافِ النَّحْويّ في الجُمَلِ.

ثم الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائجِ البَحثِ

وذيَّلْتُ البحثَ بثَبَتٍ بأهم المصادرِ والمراجعِ.

منهجُ البحثِ:

اتَّبَعْتُ فيه المنهجَ الوصفيَّ القائمَ علَى تَتَبُّعِ المواضعِ التي استعانَ فيها المعربون بالقراءاتِ الشاذةِ في الترجيحِ بين الأوْجُهِ الإعرابية، أو الآراء النحوية، وتَنَاوُلِهَا بالبحثِ والدراسةِ، وتتَّضِحُ مَعَالِمُه في الخُطُوَاتِ التالية: وَضَعْتُ للمسألة عُنوانا مختَصَرًا اقتصرتُ فيه علَى مَوضِعِ الاستشهاد، وقدَّمْتُ بين يَدَيْهَا بتمهيدٍ مناسبٍ ذكرْتُ فيه مَوْضِعَ الاستشهادِ مع ما يُحتَاجُ إليه أحيانًا مِنْ الآية نفسِها أو آيةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ، ثم أحصيْتُ الأوْجُهَ الإعرابيةَ الجائزة، ونَسَبْتُ الآراءَ إلى أصحابها–ما أمْكَنَ– موثقًا ذلك بنقل النصّ تارةً أو بالإحالة إلى مَوْضِعِه مِنْ مؤلفاتهم تارةً أُخْرَى عند كثرة القائلِيْنَ به؛ خشيَةَ الإطالة، وعقَّبْتُ ذلك بذِكْرِ القراءةِ الشاذة المُؤثّرة في الترجيحِ منسوبةً إلى صاحِبِها أو أصحابِها مبيّنًا وَجْهَ تأثيرها، وقد خرَّجْتُ القراءات الشاذةَ مِنْ الكُتُبِ التي عُنِيَتْ بجَمْعِها، أو إعرابِها، وتوجيهها، فإنْ لم تُورِدْها خرَّجْتُها مِنْ كُتُبِ معاني القرآن، أو إعرابِه، أو التفسيرِ التي أوْرَدَتْها، وهذا قليلٌ، كمَا أورَدْتُ نُصُوصَ المُعربيْنَ التي تُصَرّحُ بتأييدِ القراءةِ للرأي النحوي، أو الوَجْهِ الإعْرَابِيّ، مع ما يَدْعَمُ هذا التأييدَ أو يَرُدُّه مِنْ السَّمَاع، أو القياسِ، أو المعنَى، أو السّيَاقِ. وفي كُلِّ مَبَاحِثِ الدراسة رَتَّبْتُ الآياتِ بحَسَبِ وُرُوْدِهَا في المصحف، ملتزمًا بالرَّسْم العثمانيّ لها.

وخِتَامًا أسألُ اللهَ – تعالَى– أنْ أكُونَ قد وُفِّقتُ فِيمَا إليه قَصَدْتُ، وأنْ يَنْفَعَ به، وأنْ يحظَى بالقَبُولِ، وأنْ يجعلَه خالِصًا لوَجْهِه الكريمِ، وآخِرُ دعْوَانا أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، وصَلَّى اللهُ علَى سيّدِنا محمد وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلّمَ.

التمهيد: تعريفُ القراءة الشاذة.

وَضَعَ عُلَمَاءُ القراءاتِ ما يُمكنُ تسميتُه بـ(أركان، أو شروط، أو معايير) للقراءةِ الصحيحةِ المقبولة، **والقراءةُ الشاذة:** هي التي فقدَتْ شرطًا أو أكثرَ مِنْ هذه الشروط، وقد حَصَرَها مكيُّ بنُ أبي طالب، فذكرَ أنَّ القراءة المقبولة "ما اجتمع فيه ثلاثُ خِلَالٍ، وهي:

أنْ يُنقَلَ عن الثقاتِ عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

ويكونَ وجهُه في العربية التي نَزَلَ بها القرآنُ شائعًا.

ويكونَ موافقًا لخطّ المصحف"(١).

واعتمَدَ العلماءُ هذه الأركانَ، وتَنَاقلُوها، فقد حُكِيَ عن الكَوَاشي المَوْصِلِيّ قولُه: "وكلُّ ما صَحَّ سَنَدُه، واستقامَ وَجْهُه في العربية، ووافَقَ لفظُه خطَّ المصحفِ الإمامِ، فهو مِنَ السبعة المنصُوص عليها... ومتى فُقِدَ وَاحِدٌ من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحْكُم بأنها شاذّةٌ"(٢).

واستمرَّ الأمرُ كذلك حتى انتهَى عِلْمُ القراءاتِ إلى الإمام ابنِ الجزري فأجالَ النظرَ في أركانِ القراءة الصحيحة، وأعَادَ صياغتها بحيثُ تشملُ: "كُلّ قراءةٍ وافقَتْ العربية، ولو بوَجْهٍ.

ووافقتْ أحَدَ المَصَاحِفِ العثمانية، ولو احتمَالًا. وصَحَّ سندُها"(٣).

وأنه "متى اختلَّ رُكنٌ مِنْ هذه الأركان الثلاثة أُطْلِقَ عليها ضعيفةٌ، أو شاذةٌ، أو باطلةٌ"(٤).

وقد نَظَمَ ذلك في قوله:

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٥١.

(٢) النشر في القراءات العشر ٤٤/١ الإتقان في علوم القرآن ٥٢٨/١.

(٣) النشر في القراءات العشر ٩/١.

(٤) المرجع السابق.

فَكُلُّ ما وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ ∴ وَكَانَ للرَّسْمِ اتِّفَاقًا يَحْوِي
وَصَحَّ إسْنَادًا هو القُرآنُ ∴ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الأرْكَانُ
وحَيْثُمَا يَخْتَلُّ وَجْهٌ أَثْبِتِ ∴ شُذُوذَه لو أنَّه في السَّبْعَةِ.(١)

وكما يتَّضِحُ مِنْ كَلَامِهِ فإنه اكتفَى بموافقة العربية ولو بوَجْهٍ، سواءٌ أكان أفْصَحَ أم فَصِيْحًا، مُجْمَعًا عليه، أم مُخْتَلَفًا فيه اختلافًا لا يَضُرُّ مثلُه، إذا كانت القراءةُ مِمَّا شَاعَ وذَاعَ، وتلقَّاه الأئمةُ بالإسناد الصحيح.

كما اكتفَى بموافقة أَحِدِ المَصَاحف العثمانية، ولو احتمالًا، أي: تقديرًا، ولم يَشْتَرِطْ مُوافقةَ المصحفِ الإمامِ. كمَا لم يَشْتَرِط التواتر، واكتفَى بصِحَّةِ السَّنَدِ؛ بأنْ يرويَه العَدْلُ الضَّابطُ عن مثلِه كذا حتى تنتهِي، وتكونُ مع ذلك مشهورةً عند أئمة هذا الشأن الضابطِيْنَ له، غيرَ معدودةٍ عندهم مِنَ الغَلَطِ، أو ممَّا شذَّ بها بعضُهم.(٢)

مراتبُ الشذوذ:

تبيَّنَ مما سَبَقَ أنَّ القراءة الشاذة هي التي لم تبلُغْ مَبْلَغَ الصحيحةِ مِنْ جهة السَّنَدِ، أو خالفَتِ الرَّسْمَ، أو لم تُوَافِقْ وجهًا في العربية، "ومعظمُ القراءات الشاذة يَرْجِعُ سببُ شذوذها إلى جهة السند"(٣)؛ –حيثُ لم تبلُغْ في النقل درجةَ التواتر، وإنما نُقِلَتْ عن الثقات بطريقِ الآحاد–، أو إلى جِهَةِ مخالفة الرسم، وبناءً على ذلك تتفاوتُ مراتبُها.

وقد قسَّم مكيُّ بنُ أبي طالبٍ القراءاتِ الشاذةَ قسمَيْنِ:

الأول: يُقبَلُ، ولا يُقرَأُ به والثاني: لا يُقبَلُ، ولا يُقرَأُ به؛ لشدة ضَعْفِه، وشُذُوذِه.

---

(١) طيبة النشر ٣.

(٢) المرجع السابق ١٠–١٣.

(٣) التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش د/ سمير أحمد عبد الجواد ٢٤.

فالأول: ما صَحَّ نَقْلُهُ في الآحاد، وصَحَّ وجهُه في العربية، وخالَفَ لفظُه خطَّ المصحف.

فهذا يُقبَلُ، ولا يُقرَأُ به لعلتَيْنِ:

إحداهما: أنه لم يُؤخَذْ بإجماعٍ، إنما أُخِذَ بأخبارِ الآحادِ، ولا يَثبُتُ قرآنٌ بخَبَرِ الواحِدِ.

والعلة الثانية: أنه مخالفٌ لما قد أُجْمِعَ عليه، فلا يُقطَعُ على تَعَيُّنِه وصِحَّتِه، وما لم يُقطَعْ بصحته لا تجوزُ القراءةُ به، ولا يَكْفُرُ مَنْ جَحَدَه.

القسم الثاني: ما نَقَلَه غيرُ ثقةٍ، أو نقلَه ثقةٌ ولا وَجْهَ له في العربية.

فهذا لا يُقبَلُ، ولا يُقرَأ به، وإنْ وافَقَ خطَّ المصحف. (١)

يقول ابنُ الجزري: "ولا يَصْدُرُ مثلُ هذا إلا على وَجْهِ السَّهْوِ والغَلَطِ، وعدمِ الضَّبْطِ، ويَعْرِفُه الأئمةُ المحققون، والحُفَّاظُ الضابطون، وهو قليلٌ جدًا، بل لا يكادُ يُوجَد"(٢).

فتجدهم يشترطون لقبول القراءة الشاذة اجتماعَ نقلِ الثقة، وموافقةِ وَجْهٍ في العربية، وإنْ خالفَتِ الرسم. في حين لا تُقبَلُ إذا تَخَلَّفَ أحدُ هذين الشرطين، وإنْ وافقت الرَّسْمَ.

وبهذا تكون القراءة الشاذة المقبولة: هي التي نُقِلَتْ عن الثقة مِنْ طريق الآحَادِ، ووافقَتْ وجهًا في العربية، وإنْ خالفَتْ رسْمَ المصحف.

موقفُ المُعربِيْنَ مِنَ القراءات الشاذة.

جاء موقفُ المعربين مِنَ القراءاتِ الشاذةِ مُتَّسِقًا مع موقف النحويّيْنَ، والمفسّرِيْنَ منها، فمع اتفاقِ العلماء على أنَّ القراءة الشاذة لا تُسَمَّى قرآنًا؛ لأنها نُقِلَتْ

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٥١-٥٢ النشر في القراءات العشر ١/١٤.

(٢) النشر ١/١٦.

بطريق الآحاد، والقرآنُ لا يَثْبُتُ إلَّا بالتواتر، وبَنَوا على ذلك أنه لا تجوزُ القراءةُ بها في الصَّلاة، ولا خَارِجِها، فإنه "يجُوزُ تعلُّمُها وتعليمُها، وتدوينُها في الكتب، وبَيَانُ وجْهِهَا مِنْ حيثُ اللغةِ والإعرابِ والمعنى، واستنباطُ الأحكام الشرعية منها–علَى القولِ بصِحَّةِ الاحتجاج بها–، والاستدلالُ بها على وَجْهٍ مِنْ وجوه اللغة العربية. وفتاوَى العلماء قديمًا وحديثًا مُطْبِقَةٌ على ذلك"(١).

وقد اكتسبَتِ القراءاتُ الشاذة هذه المكانة مِنْ جِهَةِ أنها تُعَدُّ مِنْ تفسير القرآن بأقوالِ الصَّحَابَةِ والتابعين –رضي الله عنهم–، وهم أعلمُ مِنْ غيرهم بمُرَادِ الله مِنْ كَلَامِهِ.

يقولُ أبو عُبَيْد: "فهذه الحُرُوفُ، وأشْبَاهٌ لها كثيرةٌ قد صَارَتْ مُفَسّرةً للقرآنِ، وقد كان يُرَى مثلُ هذا عن بعضِ التابعين في التفسير فيُسْتَحْسَنُ ذلك، فكيفَ إذا رُوِيَ عن لُبَابِ أصحابِ محمدٍ –صلَّى الله عليه وسلَّم–، ثم صار في نفسِ القراءة؟، فهو الآن أكثرُ مِنَ التفسيرِ، وأقوى، وأدْنَى ما يُسْتَنْبَطُ من عِلْمِ هذه الحروف معرفةُ صِحَّةِ التأويلِ"(٢).

فحَظِيَتْ بعناية العلماء منذ القِدَم، وانصرفَتْ هِمَّتُهم إلى جَمْعِهَا، والاحْتِجَاجِ لها، وتوجيهِها من لغة العرب، فألفَّ ابنُ جني كتابَه "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها" الذي يقول في مقدمته: "...وضَرْبًا تعدَّى ذلك، فسمَّاه أهلُ زماننا شاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القُرَّاء السبعة المقدَّم ذكرُها، إلا أنَّه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرَّائِه، مَحْفُوفٌ بالروايات مِنْ أمامه ووَرَائِهِ، ولعلَّه –أو كثيرًا منه– مُسَاوٍ في الفَصَاحَةِ للمُجْتَمَعِ عليه..... لكنَّ غَرَضَنَا منه أنْ نُرِي وَجْهَ قوة ما يُسَمَّى الآن شاذًّا، وأنه ضَارِبٌ في صِحَّةِ

(١) القراءات الشاذة، وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي صـ ١٠.

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي ٣٢٦–٣٢٧.

الرواية بِجِرَانِهِ، آخِذٌ مِنْ سَمْتِ العربية مُهْلَةَ مِيْدَانِهِ؛ لئلا يُرَى مُرًى أنَّ العُدُولَ عنه إنَّما هو غَضٌّ منه، أو تُهْمَةٌ له"[1].

واتخذ المعربون مِنَ القراءات الشاذة الواردة في الآية دليلًا وقرينةً من قرائن الترجيح يُؤيدون بها بعضَ الآراء النحوية أو الأوْجُهِ الإعرابية الجائزة.

يُقَرّرُ ذلك الإمامُ السيوطي عند حديثه عن الأمور التي يَنْبَغِي أنْ يُرَاعِيَهَا مَن يُعْرِبُ القرآنَ، فيذكر أنه "إذا جاءَتْ قِرَاءَةٌ أُخْرَى في ذلك المَوْضِعِ بعَيْنِهِ تُسَاعِدُ أحَدَ الإعرابَيْنِ، فينبغِي أنْ يَتَرَجَّحَ، كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البَقَرَةِ: ١٧٧]، قيل: التقديرُ: ولكنَّ ذا البِرِّ، وقيل: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ، ويؤيدُ الأوَّلَ أنه قُرِىء: (ولكنَّ البارَّ)[2]"[3].

وأكثرُ مَنِ استُدِلَّ بقراءته في الترجيح الإعرابي–كما سيتَّضِحُ في مباحِثِ الدّرَاسَةِ إنْ شاء الله– هو ابنُ مسعودٍ، وأُبَيّ بنُ كَعْبٍ، وابنُ عباسٍ –رضي الله عنهم–.

وأبرزُ مَنِ احتجَّ بالقراءات الشاذة–مِمَّنْ وقفْتُ عليه– الإمامُ الفرّاءُ، والزَّجَّاجُ، والنَّحَّاس، والفارسيُّ، وابنُ جنّي، ثم جاء فريقٌ أكثرَ مِنْ إيرادِها وتوظيفِها في الترجيح بين الآراء والأوْجُهِ الإعرابية، ومنهم الزمخشري، وابنُ عطية، والمنتجب الهمذاني، وأبو حيان، والسمينُ الحلبي.

وتنوَّعَتْ عِبَارَاتُهم في ذلك، فيقولون: "وتؤيدُه، ويؤيدُ ذلك، وتُعضّدُه، وتنصُرُه، ويَشْهَدُ له، ويدُلُّ على صِحَّتِهِ، ويدُلُّ على ذلك"، ونحوه مما بُثَّ في الدراسة التطبيقية.

---

(1) المحتسب ١/٣٢–٣٣. ووضع أبو البقاء العكبري كتابه: إعرابُ القراءات الشواذ.

(2) وَرَدَتِ القراءةُ مِنْ غير نِسْبَةٍ في الكشاف ١/٣٦٣ تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٢/٤٥٠ الدر المصون ٢/٢٤٧، ولم أقف عليها فيما اطلعْتُ عليه من كتب القراءات الشاذة.

(3) الإتقان في علوم القرآن ٤/١٢٣٠.

المبحث الأول: الترجيحُ بالقراءاتِ الشاذةِ في مسائلِ الخلافِ النَّحْويّ في الأسماء.

المسألة الأولى: توجيه رَفْعِ (إِسْمَٰعِيلُ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البَقَرَة: ١٢٧].

للعلماء في توجيه رفع (إِسْمَٰعِيلُ) في قوله تعالى:﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ وجهان:

أحدهما–وعليه الجمهور–: أنه معطوفٌ على (إِبْرَٰهِـۧمُ)، فالواوُ عاطفةٌ، وهما مشتركان في القيام بالفعل، "رَفْعُ قواعِدِ البيت"، و(رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ)، معمولٌ لقولٍ محذوفٍ عائدٍ عليهما، والجملةُ في محلّ نصبٍ على الحال منهما، والمعنى: يرفعان قواعدَ البيت قائلَيْنِ: ربنا تقبَّلْ منا[١].

يقول الزجاج: "و(إِسْمَٰعِيلُ) عَطْفٌ على (إِبْرَٰهِـۧمُ)"[٢].

والآخر: أنه مرفوعٌ على الابتداء، فالواوُ للحال، و(إِسْمَٰعِيلُ) مبتدأٌ، خبرُه قولٌ محذوفٌ، وجملةُ (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ) معمولٌ له، والتقدير: وإسماعيلُ يقولُ: ربَّنا تقبلْ مِنَّا.

وعليه: فلا يكونُ مشارِكًا لأبيه في رَفْعِ القواعد، وإنَّما يكونُ (إبراهيمُ) مختصًّا بالبناء، و(إسماعيلُ) مختصًّا بالدعاء.

---

(١) ينظر الكشاف ٣٢٢/١ كشف المشكلات ٩٨/١ المحرر الوجيز ٢١٠/١ البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣/١ التبيان في إعراب القرآن ١١٥/١ الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٨٣/١ البحر المحيط ٤٣١/٣ الدر المصون ١١٤/٢.

(٢) معاني القرآن وأعرابه ٢٠٨/١.

وهذا الوجه قال به الأخفشُ؛ إذ يرى أنه "كان (إِسْمَٰعِيلُ) الذي قال: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ"[1]. كما كان يقفُ عند (مِنَ ٱلْبَيْتِ)، ويراه تامًّا، ثم يبتدئُ بـ(وَإِسْمَٰعِيلُ)[2].

وعلى الوجه الأوَّلِ يكون الوقفُ على (وَإِسْمَٰعِيلُ)، ثم تبتدئُ (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ)، وقد وُصِفَ هذا الوقفُ بأنه "حَسَنٌ"، وأنه "كافٍ"، و"تامٌّ"[3].

وقد استظهر جماعةٌ منهم ابنُ عطية[4]، والمنتجبُ الهمذاني، وأبو حيان، والسمينُ الحلبي، الوجهَ الأولَ، وهو أنه مرفوعٌ عطفًا على (إِبْرَٰهِـۧمُ)؛ لأسبابٍ منها: أنَّ فِعْلَ القولِ وَرَدَ مصَرَّحًا به في قراءة عبد الله بن مسعودٍ، وأُبَيّ بن كعب–رضي الله عنهما– مقترنًا بضمير التثنية العائد على (إبراهيم، وإسماعيل) معًا.

ففي مصحف عبد الله بن مسعود:"(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ يَقُولَانِ رَبَّنَا)"[5].

يقول المنتجب الهمذاني بعدما ذكر وَجْهَي الإعرابِ: "والأوَّلُ أمْتَنُ، وعليه الأكْثَرُ، تُعَضّده قراءةُ مَنْ قرأ:(يَقُولَانِ) بإظهار الفعلِ، وهما عبدُالله وأُبَيّ– رضي الله عنهما–"[6].

---

(1) معاني القرآن ١٥٦/١.

(2) القطعُ والائتناف لأبي جعفر النحاس ٧٩ وينظر أيضًا إعراب القرآن له ٢٦٢/١ البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣/١.

(3) إيضاح الوقف والابتدا ٥٣٢/١ المكتفى في الوقف والابتدا ١٧٥ منار الهدي في بيان الوقف والابتدا ٤٨.

(4) المحرر الوجيز ٢١١/١.

(5) كتاب المصاحف ٣٠٤/١ وينظر أيضًا المحتسب ١٠٨/١ شواذ القراءات ٧٦ مختصر في شواذ القرآن١٧.

(6) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٨٣/١.

وقال أبو حيان عن وَجْهِ العطفِ:" ويؤيدُ هذا التأويلَ أنَّ العطفَ في (إِسْمَٰعِيلُ) أظْهَرُ مِنْ أنْ تكون الواوُ واوَ الحالِ، وقراءةُ أُبَيّ وعبد الله: (يقولانِ)، بإظهارِ هذه الجملة"(١).

ويقول السمينُ الحلبي عن وجه العطف: "ويُؤيّدُ هذا قراءةُ عبدِالله بإظهار فِعْلِ القول، قَرَأَ: (يَقُولَانِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا)، أي: قائلَيْنِ ذلك"(٢).

فكان ظهورُ فِعْلِ القول على هذه الصفة في قراءتهما مرجِّحًا لوَجْهِ العطفِ ودالًّا على مشاركة إسماعيل لأبيه في الفعل، خلافًا لِمَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ البَانِي هو إبراهيمُ وحْدَه، وإسماعيلُ يدعو؛ لِصِغَرِه.

وهو الذي أميلُ إليه حيثُ يؤيدُ العطفَ أيضًا دَلَالةُ السّياق؛ فإنَّ الله قد أشْرَكَ إسماعيلَ مع أبيه في تكليفٍ آخرَ حيث قال قبلها: ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البَقَرَة : ١٢٥]

كما أنَّ ما تلاها –مِنَ الدعاء للذرية، وبَيَانِ المناسك، وغير ذلك– في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ .....﴾ [البَقَرَة : ١٢٨ - ١٢٩] يَبْعُدُ أنْ يكون مِمَّا انفردَ به إسماعيلُ؛ لِصِغَرِه نُزُولًا على قولهم، بل المناسبُ أنه مِنْ دعاءِ الخليل إبراهيم، وإسماعيلُ يدعو بدعاء أبيه.

وهنا يتشاركان أيضًا في رَفْعِ القواعد، إبراهيمُ يَبْنِي، وإسماعيلُ يُناولُه الحجارة، وقد ألْمَحَ تركيبُ الآية إلى التفاوتِ في العمل بينهما حين أُخِّرَ المعطوفُ، وفُصِلَ بينه وبين المعطوف عليه.

---

(١) البحر المحيط ٤٣١/٣.

(٢) الدر المصون ١١٤/٢.

يقول الطاهرُ بن عاشور:" وعَطْفُ (إِسْمَٰعِيلَ) على (إِبْرَٰهِـۧمَ) تنويهٌ به؛ إذ كان مُعَاوِنَه، ومُنَاوِلَه. وللإشارةِ إلى التفاوت بين عَمَلِ (إِبْرَٰهِـۧمَ) وعَمَلِ (إِسْمَٰعِيلَ) أوقَعَ العطفَ علَى الفاعلِ بعد ذِكْرِ المفعولِ والمتعلّقات، وهذا مِنْ خُصُوصيات العربية في أسلوب العطف –فيما ظهر لي–، ولا يحضرني الآنَ مثلُهُ في كلام العرب، وذلك أنك إذا أرَدْتَ أنْ تدلَّ على التفاوت بين الفاعِلَيْنِ في صُدور الفعلِ تجعلُ عطفَ أحدِهما بعد انتهاءِ ما يتعلَّقُ بالفاعلِ الأولِ، وإذا أردْتَ أنْ تجعَلَ المعطوفَ والمعطوفَ عليه سواءً في صدور الفعلِ تجعلُ المعطوفَ مواليًا للمعطوفِ عليه"[1].

المسألة الثانية: توجيه رفع (ٱلْمُؤْمِنُونَۚ) في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥].

ذكر العلماءُ أنه يجوز في توجيه رَفْعِ (ٱلْمُؤْمِنُونَۚ) في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ وجهان:

أحدهما: أنه معطوفٌ على (ٱلرَّسُولُ)، مشارِكًا له في حُكْمِ الرفعِ على الفاعلية، والتقدير: آمَنَ الرسولُ والمؤمنونَ، ويكونُ الوقفُ عليه[2]، و(كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ) جملةٌ مستأنفةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ، وسوَّغَ الابتداءَ بالنكرة أنَّ (كُلٌّ) في تقدير الإضافة[3]، والضميرُ المضافُ إليه المحذوفُ –الذي نابَ التنوينُ في (كُلٌّ) عنه– عائدٌ على (الرسول، والمؤمنون) جميعًا، والتقدير:

---

(1) التحرير والتنوير ٧١٨/١.

(2) القطع والائتناف ١٢١ إيضاح الوقف والابتدا ٥٥٩/١ المكتفى في الوقف والابتدا ١٩٣ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٦٨.

(3) أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١ البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٧/١.

كلٌ٠٠٠٠٠هم آمَنَ بالله...[١]، والمعنى: "صَدَّقَ الرسولُ بجميع هذه الأشياء التي جَرَى ذِكْرُها، وكذلك المؤمنون"[٢].

والآخر: أنه مرفوعٌ بالابتداء، و(كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ) جملةٌ مِن مبتدأ وخبرٍ، في محلّ رفعِ خبرِه، ورابطُها محذوفٌ عائدٌ على(ٱلْمُؤْمِنُونَۚ) وَحْدَهم، والتقدير: والمؤمنون كلٌّ آمَنَ بالله وملائكته وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ[٣]، فهو كقولهم: السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ، أي: مَنَوَانِ منه، وعليه يكونُ الوقفُ على (مِن رَّبِّهِۦ)، وهي قراءةُ نافع، ويعقوب.

ولا يجوزُ أنْ يكون (كُلٌّ) تأكيدًا للمبتدأ (ٱلْمُؤْمِنُونَۚ)، وجملةُ (ءَامَنَ بِٱللَّهِ) هي الخبرُ؛ لأنهم نصُّوا على أنَّ (كُلّ) وأخواتِها لا تقعُ تأكيدًا للمعارف إلَّا إذا أُضِيْفَتْ لفظًا لضمير المؤكَّد[٤].

وقد ذهبَ جماعةٌ منهم أبو جعفر النحاس، وأبو حيان، والسمينُ الحلبي إلى ترجيح وَجْهِ الرَّفْعِ عطفًا على (ٱلرَّسُولُ)، واحتجُّوا لذلك بأنه تؤيدُه قراءةُ علي بنِ أبي طالبٍ، وابن مسعودٍ –رضي الله عنهما–: (وآمَنَ المؤمنون)[٥]، مصرَّحًا فيها بلفظ الفعل، مما يدلُّ على مشاركته للرسول في قراءة الجمهور.

---

(١) الكشاف ٥١٩/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/١.

(٣) جامع البيان ١٥٠/٥.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٥/٣ الدر المصون ٦٩١/٢ حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٦١٩/٢.

(٥) شواذ القراءات ١٠٦ كتاب المصاحف ٢٩٠.

فقال أبو جعفر النحاس عن الوقف على (ٱلْمُؤْمِنُونَۚ): "وهذا القولُ أوْلَى مِنَ الأوَّلِ[1]، ورُوِيَ عن ابن مسعود أنه قرأه:(آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَآمَنَ الْمُؤْمِنُونَ) فإنَّ واوَ العطف تُوجِبُ أنْ يكونَ الثاني داخِلًا فيما دَخَلَ فيه الأولُ إلا أنْ يقع حُجَّةٌ بغير ذلك"[2].

وقال أبو حيان: "والظاهرُ أنْ يكون قوله: (ٱلْمُؤْمِنُونَۚ) معطوفًا على (ٱلرَّسُولُ)، ويؤيدُه قراءةُ علِيّ، وعبد الله: (وآمَنَ المؤمنون)، فأظْهَرَ الفعلَ الذي أضْمَرَه غيرُه مِنَ القُرَّاء"[3].

وقال السمينُ الحلبي:" ويدلُّ على صِحَّةِ هذا ما قرأ به أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب: (وآمَنَ المؤمنون) فأظْهَرَ الفعلَ"[4].

وهو الذي أميلُ إليه؛ حيثُ يؤيدُه جانبُ المعنى؛ إذ عليه يَدْخُلُ (ٱلْمُؤْمِنُونَۚ) فيما دَخَلَ فيه (ٱلرَّسُولُ) مِنَ الإيمانِ بالله وملائكته، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، فيكونُ الرسولُ أصْلًا في حُكْمِ الإيمانِ، والمؤمنون تابعون له. بخلافِ ما لو جُعِلَتِ الواوُ استئنافًا، حيثُ يكونُ الوَصْفُ خاصَّةً للمؤمنين بأنهم آمنوا بما ذُكِر، بل يكونُ حكمُ الإيمانِ لهم أقوى؛ لكون جملتهم اسميةً، ومؤكَّدةً. فالقولُ بالعَطْفِ أقْضَى لحقِّ البلاغة، وأوْلَى في التلقّي بالقبول[5].

---

(1) يريد وجه الوقف على: (من ربه)، وقرأ به نافع ويعقوب، وفيه يكون (المؤمنون) مرفوعًا بالابتداء.

(2) القطع والائتناف ١٢١.

(3) البحر المحيط ٦٢٨/٦.

(4) الدر المصون ٦٩١/٢. وينظر أيضًا حاشية الشهاب على البيضاوي ٦١٨/٢.

(5) منار الهدى ٦٨ روح المعاني ٦٧/٣.

ولهذا قال الطاهر ابن عاشور "فمَنْ جوَّزَ أنْ يكون عَطْفُ (ٱلْمُؤْمِنُونَ) عطف جملةٍ، وجَعَلَ (ٱلْمُؤْمِنُونَ) مبتدأً، وجَعَلَ (كُلٌّ) مبتدأً ثانيًا، و(ءَامَنَ) خبرُه، فقد شذَّ عن الذوق العربي"(١).

المسألة الثالثة: توجيه رفع (ٱلرَّٰسِخُونَ) في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمْرَان : ٧]

اختلف العلماءُ في توجيه رَفْعِ (ٱلرَّٰسِخُونَ) في قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أمستأنفةٌ هي أم معطوفةٌ على لفظ الجلالة؟، وَجْهَانِ للعلماء بيانُهما فيما يلي:

الأول: أنَّ الواوَ استئنافيةٌ، و(ٱلرَّٰسِخُونَ) مبتدأٌ، خبرُه (يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ) والمعنى: أنَّ الله استأثر بعِلْمِ تأويلِ المتشابه، أمَّا عبادُه الراسخون في العِلْم فلا يعلمون، بل يقولون: آمَنَّا به. وعليه يكونُ تَمَامُ الوقفِ علَى لفظ الجلالة (ٱللَّهُ)، وما بَعْدَه مستأنفٌ. وحَكَى أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ هذا الوجه قال به "نَيِّفٌ وعشرون رجلًا مِنَ الصحابة، والتابعين، والقراء، والفقهاء، وأهلِ اللغة"(٢). وقال أبو عمرو الداني: "وهو قولُ أكثرِ أهلِ العِلْمِ مِن المفسرين، والقُرَّاء، والنحويين"(٣).

والثاني: أنَّ الواوَ عاطفةٌ، و(ٱلرَّٰسِخُونَ) معطوفٌ على (ٱللَّهُ)، فهم داخلون في عِلْمِ تأويلِ المتشابه، والمعنى: لا يَعْلَمُ تأويلَه إلَّا اللهُ وعبادُه الراسخون في العِلْمِ، وجملةُ (يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ) في محلِّ نصبِ حالٍ من (ٱلرَّٰسِخُونَ)، فهم

---

(١) التحرير والتنوير ١٣٢/٣.

(٢) القطع والائتناف ١٢٤.

(٣) المكتفَى في الوقف والابتدا ١٩٥ وينظر أيضًا إيضاح الوقف والابتدا ٥٦٥/٢ منار الهُدَى ٧٠.

-مع رُسُوخِهم في العلم، ودِرَايتِهم بالتأويل- يقولون: آمَنَّا به. وعليه يكونُ الوقفُ على قوله: (وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ).

وهذا الوجهُ رُوِيَ أيضًا عن جماعةٍ مِنَ السلف، وقال به أبو جعفر النحاس[1]، ومكيٌّ بنُ أبي طالب[2]، والزمخشري[3]، وابنُ عطية[4]، والطاهر بن عاشور[5].

وقد أوْرَدَ العلماءُ في كلّ وَجْهٍ ما يؤيدُ اختيارَهم، وكان مما احتجَّ به أصحابُ الوَجْهِ الأوَّلِ على أنَّ الوقف تامٌ على (ٱللَّهُۗ)، وما بعدَه كلامٌ مستأنفٌ، و(ٱلرَّٰسِخُونَ) مرفوعٌ على الابتداء: أنه يؤيده قراءةُ أُبَيّ، وابنِ عباسٍ-رضِي الله عنهما-:(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ)[6]، وقراءةُ ابن مسعودٍ-رضي الله عنه-: (إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلاَّ عِنْدَ اللهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ)[7].

ففي القراءة الأُوْلَى صُرِّحَ بفعلٍ يرتفعُ (ٱلرَّٰسِخُونَ) فاعلًا به، مما يدلُّ على أنه معطوفٌ على الفاعلِ في قراءة الجمهور، وفي الثانية: جُرَّ لفظ الجلالةِ بإضافة الظرف إليه، مما يؤيدُ أنَّ (ٱلرَّٰسِخُونَ) ليس معطوفًا على (ٱللَّهُۗ).

---

(1) إعراب القرآن ٣٥٦/١.

(2) مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١.

(3) الكشاف ٥٢٩/١.

(4) المحرر الوجيز ٤٠٣/١.

(5) التحرير والتنوير ١٦٤/٣.

(6) شواذ القراءات ١٠٧ وينظر أيضًا معاني القرآن للفراء ١٩١/١ جامع البيان ٢٢١/٥ القطع والائتناف ١٢٥ المحرر الوجيز ٤٠٤/١ البحر المحيط ٥٤/٧.

(7) كتاب المصاحف ٣٠٩ شواذ القراءات ١٠٧. وينظر أيضًا المراجع السابقة.

احتجَّ بهما الفراءُ فذَكَرَ أنَّ الله " قالَ: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ)، ثم استأنفَ (ٱلرَّٰسِخُونَ) فرفَعَهُم بـ(يَقُولُونَ) لا بإتْبَاعِهِم إعرابَ (ٱللَّهُۗ). وفي قراءة أُبَي: (ويَقُولُ الرَّاسِخُونَ) وفي قراءة عَبْد اللَّه: (إنْ تَأْوِيلُهُ إلاَّ عِنْدَ اللهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ)"[١].

وقال الواحدي:" دليلُ هذا القول قراءةُ عبد الله:(إنْ تَأْوِيلُهُ إلاَّ عِنْدَ اللهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا به) وفي حرفِ أُبَيّ وابن عباسٍ: (وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ). وهذا هو الأشْبَهُ بظاهر الآية"[٢].

وقال عنه المنتجب الهمذاني:" وهو الوَجْهُ بشهادة قراءةِ مَنْ قَرَأ: (إلاَّ اللهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ) وهما ابنُ عباسٍ، وأُبَيّ بن كعبٍ–رضي الله عنهما–، وفي قراءةِ مَنْ قَرَأ: (وابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ إنْ تَأْوِيلُهُ إلاَّ عِنْدَ اللهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ)، وهو ابن مسعودٍ–رضي الله عنه–"[٣].

المسألة الرابعة: توجيه رفع (سَمَّٰعُونَ) في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المَائِـدَة : ٤١]

أجاز العلماءُ في توجيه رفع (سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ) في قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ وجهَيْنِ[٤]:

---

(١) معاني القرآن ١٩١/١.

(٢) التفسير البسيط ٥٧/٥–٥٨.

(٣) الفريد ١١/٥ وينظر أيضًا في الاحتجاج بالقراءتين: جامع البيان ٢٢١/٥ معالم التنزيل ١٠/٢ البيان ١٩٢/١ الجامع لأحكام القرآن ٢٦/٢.

(٤) ينظر فيهما معاني القرآن للأخفش ٢٨١/١ معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١ معاني القرآن وإعرابه ١٧٤/٢ إعراب القرآن للنحاس ٢٠/٢ مشكل إعراب القرآن ٢٢٨/١ كشف

أحدهما: أنها خبرُ مبتدأٍ مُضْمَرٍ، والتقدير: هم سَمَّاعُونَ، وعليه يكونُ (وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ) معطوفةً على قوله (مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ)، وهما تبيينٌ وتقسيمٌ لـ (ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ) وأنهم فريقان: المنافقون، واليهود، وضميرُ الرفع في (سَمَّٰعُونَ) عائدٌ عليهما معًا، والوقفُ على (وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ)[1].

والآخر: أنها مرفوعةٌ على الابتداء[2]، وخبرُها شِبْهُ الجملة المتقدّمُ عليها (وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ)، والتقدير: ومِنَ الذين هادوا قومٌ أو فريقٌ سمَّاعُون للكذب، والجملةُ منقطِعَةٌ مما قبلها، والوقفُ على (وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ)، فيكون بيانُ (ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ) بشيءٍ واحدٍ هم المنافقون، والضميرُ في (سَمَّٰعُونَ) يُرَادُ به اليهودُ وَحْدَهم.

وقد ذهب جماعةٌ منهم أبو حيان[3]، والسمينُ الحلبي، والشهابُ الخفاجي، إلى ترجيحِ الوَجْهِ الأوَّلِ، واحتجُّوا لذلك بقراءة الضَّحَّاك (سَمَّاعِينَ) بالياء[4]، فقد

المشكلات ٣٥٠/١ الكشاف ٢٣٥/٢ المحرر الوجيز ١٩٢/٢ البيان ٢٩١/١ التبيان ٤٣٦/١ الفريد ٤٤٠/٢ البحر المحيط ١٢/١١ الدر المصون ٢٦٧/٤.

(١) القطع والائتناف ٢٠٣ إيضاح الوقف والابتدا ٦١٩ المكتفى في الوقف والابتدا ٢٣٩-٢٤٠ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١١٩-١٢٠.

(٢) ذكر العلماءُ أنَّ في هذه العبارة تسامحًا، والتحقيقُ أنها صفةٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: قومٌ، أو فريقٌ، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمت الصفةُ مُقَامَه. ينظر الحجة ٣٦/٢ إعراب القرآن للنحاس ٢٠/٢ مشكل إعراب القرآن ٢٢٨/١ الكشاف ٢٣٥/٢ البيان ٢٩١/١ الفريد ٤٤٠/٢.

(٣) البحر المحيط ١٢/١١.

(٤) شواذ القراءات للكرماني ١٥٤.

وُجِّهَتْ بالنَّصْبِ على الذمّ، كما في قوله تعالى: ﴿مَّلْعُونِينَۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ [الأَحْزَاب : ٦١]

فقد ذَكَرَ السمينُ الحلبي "أنَّ الوَجْهَ الأوَّلَ مُرَجَّحٌ بقراءة الضحَّاك (سَمَّاعِينَ) على الذمّ بفِعْلٍ محذوفٍ، فهذا يدلُّ على أنَّ الكلامَ ليس جُمْلَةً مستقلةً، بل قولُه: (وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ) عَطْفٌ على (مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ)"[١].

كما ذَكَرَ الشهابُ الخفاجي أنه "رُجِّحَ عَطْفُ (وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ) على (مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ)؛ لأنه قُرئ (سَمَّاعِينَ) على الذمّ، فهذا يدلُّ على أنها ليست بمبتدأ، فـ(سَمَّعُونَ) حينئذٍ خبرُ مبتدأ محذوفٍ"[٢].

المسألة الخامسة: إعرابُ اسم الإشارة مع رفع (لِبَاسُ) في قوله تعالى:

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ﴾ [الأَعْرَاف : ٢٦]

وَرَدَتِ القراءةُ في السبعة بنصبِ (لِبَاسُ) ورَفْعِه[٣] في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ﴾.

فالنَّصْبُ عطفًا على قوله: (وَرِيشًاۖ)، أي: أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى. و(ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ) جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ، يجوز أنْ تكون مستأنفةً، أو حالًا من (لِبَاسًا) وما عُطِفَ عليه[٤].

---

(١) الدر المصون ٢٦٧/٤.

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي ٤٧٣/٣ وينظر أيضًا حاشية الجمل ٢٢٢/٢ روح المعاني ١٣٦/٦.

(٣) قرأ (نافع، وابن عامر، والكسائي) بالنصب، وقرأ (ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة) بالرفع. ينظر السبعة ٢٨٠ التيسير ١٠٩ التذكرة ٣٣٩/١.

(٤) التحرير والتنوير ٢٩١/٨.

والرفعُ على أنَّ الواوَ استئنافيةٌ، و(لِبَاسُ) يجوزُ أنْ يكون مبتدأً، وفي خبرِهِ أوْجُهٌ:

أحدها: أنَّ (ذَٰلِكَ) مبتدأٌ ثانٍ خبرُه (خَيۡرٞ)، والجملةُ مِنَ المبتدأ الثاني وخَبَرِهِ خبرٌ للمبتدأ الأول، والرابطُ اسمُ الإشارة. وهذا الوَجْهُ استظهره أبوحيان[١]، وقال عنه السمين الحلبي: "وهذا الوَجْهُ هو أوْجَهُ الأعاريبِ في هذه الآية الكريمة"[٢].

والثاني: أن يكون (ذَٰلِكَ) تابعًا لـ(وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ) فيكون بدلًا منه، أو عَطْفَ بيانٍ له، أو نعتًا، و(خَيۡرٞ) خبرُ المبتدأ.

وهذا الوجهُ قال به الفراءُ[٣]، والزجاجُ[٤]، وأبو علي الفارسي، والنحاسُ[٥]، وأبو بكر بن الأنباري[٦]، وقال عنه ابن عطية:" وهذا أنبلُ الأقوالِ"[٧].

يقول الفارسي:" ومَنْ رَفَعَ فقال: (وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ) قَطَعَ اللباسَ مِنَ الأوَّلِ واستأنفَ به فجَعَلَه مبتدأً، وقولُه: (ذَٰلِكَ) صِفَةٌ، أو بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ .... و(خَيۡرٞ) خبرٌ لـ(لِبَاسُ) والمعنى: ولِبَاسُ التقوى خيرٌ لصاحبه إذا أَخَذَ به، وأَقْرَبُ له إلَى الله مِمَّا خَلَقَ له مِنَ اللبَاسِ والرّيَاشِ الذي يُتَجَمَّلُ به"[٨].

---

(١) البحر المحيط ٤٨٥/١٢.

(٢) الدر المصون ٢٨٨/٥.

(٣) معاني القرآن ٣٧٥/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه٣٢٨/٢.

(٥) إعراب القرآن ١٢٠/٢.

(٦) إيضاح الوقف والابتدا٦٥٢/١.

(٧) المحرر الوجيز ٢٨٩/٢.

(٨) الحجة ١٢/٤-١٣ وينظر أيضًا الكشف عن وجوه القراءات السبع٤٦١/١ التفسير البسيط٧٩/٩.

الثالث: أن يكون (خَيۡرٌ) الخبرَ، واسمُ الإشارة (ذَٰلِكَ) فَصْلٌ بين المبتدأ والخبر، لا مَحَلَّ له من الإعرابِ؛ إجْرَاءً له مُجْرَى أحَدِ ضمائر الرفع المنفصلة.

حكاه أبو حيان عن الحَوْفِي فقال:" وأجازَ الْحَوْفِيُّ أنْ يكونَ (ذَٰلِكَ) فَصْلًا، لا موضِعَ له مِنَ الإعرابِ، ويكونُ(خَيۡرٌ) خَبَرًا لقوله:(وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ) فجُعِلَ اسمُ الإشارةِ فَصْلًا كالمُضْمَرِ". ثم عَقَّبَ عليه بقوله: "ولا أعْلَمُ أحدًا قال بهذا"[١].

الرابعُ: أنْ يكون الخبرُ محذوفًا، والتقدير: ولباسُ التقوى سَاتِرٌ عَوْرَاتِكم. أجازه أبو البقاء[٢]

ويجوزُ أن يُرفع (لِبَاسُ) على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: هو لِبَاسُ التقوى.

أجازه أبو إسحاق الزجاجُ وجماعة[٣]، فقال: "ويجوزُ أنْ يكون (وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ) مرفوعًا بإضمار (هو)، والمعنى: هو لباسُ التقوى، أي: وسَتْرُ العورةِ لِبَاسُ المتقين"[٤].

---

(١) البحر المحيط ٤٨٥/١٢-٤٨٦. وفي تعقيب أبي حيان نظرٌ، فقد أجازه الباقولي: كشف المشكلات ٤٥٣/١ وأبو البركات الأنباري: البيان ٣٥٨/١. والظاهر أنه قولٌ لأحد المتقدمين فقد ردَّه أبو علي الفارسي مِنْ جهة أنَّ اسمَ الإشارةِ إذا كان يحتملُ أحدَ هذه الأوجه المتقدمة، فلا وَجْهَ لقولِ مَنْ جعلَه فصلًا فقال:" ومَنْ قال: إنّ (ذلك) لغوٌ، لم يكن على قوله دلالةٌ، لأنه يجوز أنْ يكون على ما ذكرنا، و(خير) خبرٌ لـ(لباس)" الحجة ١٢/٤-١٣.

(٢) التبيان ٥٦٢/١. لكن ردَّه أبو حيان فقال عنه: "وهذا ليس بشيءٍ" البحر المحيط ٤٨٥/١٢ وقال السمين الحلبي: "وهذا تقديرٌ لا حاجةَ إليه" الدر المصون ٢٨٩/٥.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٢٠/٢ مشكل إعراب القرآن ٣٠٩/١ التبيان ٥٦٢/١ الفريد ٣٢/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٨/٢.

وعليه تكونُ الجملة بيانًا لمعنى اللباس المتقدم في قوله: ﴿قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ﴾، و﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ.

وقد ذهب جماعةٌ منهم ابنُ خالويه، والسمينُ الحلبي إلى أنَّ مما يترجَّحُ به الوجهُ الثاني في تعيين الخبر، على رفع ﴿لِبَاسُ﴾ بالابتداء، و﴿ذَٰلِكَ﴾ تابعٌ له، وليس مبتدأً، والخبرُ ﴿خَيْرٌ﴾ قراءةُ عبدالله بن مسعودٍ، وأُبَيّ–رضي الله عنهما : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ خَيْرٌ﴾[1]، بدون ﴿ذَٰلِكَ﴾، مما يُرجّحُ أنها في قراءة الجمهور تابعٌ، وليست بعُمْدَةٍ.

يقول ابن خالويه: "والحُجَّةُ لِمَنْ رَفَعَ: أنه ابْتَدَأَه بالواو، والخبرُ ﴿خَيْرٌ﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾ نعتٌ لـ﴿لِبَاسُ﴾. ودليلُه: أنه في قراءة عبد الله، وأبيّ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ خَيْرٌ﴾ ليس فيه ﴿ذَٰلِكَ﴾"[2].

ويقول السمينُ الحلبي:" وفي قراءة عبد الله وأُبَيّ ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ خَيْرٌ﴾ بإسقاط ﴿ذَٰلِكَ﴾، وهي مقويةٌ للقول بالفَصْلِ، والبَدَلِ، وعَطْفِ البيان"[3].

المسألة السادسة: توجيه رفع ﴿عَلَّٰمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾

[سَبَإ : ٤٨]

للعلماء في توجيه رفع ﴿عَلَّٰمُ﴾ في قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ أقوالٌ، بيانها فيما يلي:

الأول: أنه خبرٌ ثانٍ لـ﴿إِنَّ﴾، بعد الخبر الأوَّلِ:﴿ يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾. واستظهره أبو حيان، والسمينُ الحلبي.

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ٤٨ شواذ القراءات ١٨٥ معاني القرآن للفراء ٣٧٥/١.

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٥٤.

(٣) الدر المصون ٢٩٠/٥.

فقال أبو حيان:" وقرأ الجمهورُ (عَلَّمُ) بالرفع، فالظاهرُ أنه خبرٌ ثانٍ"[١].

وقال السمينُ الحلبي: "وفيه أوْجُهٌ، أظهرُها أنه خبرٌ ثانٍ لـ(إنَّ)"[٢].

والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والجملةُ كأنها جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ: مَنْ ربُّك؟ فقال: علَّامُ الغيوب، أي: هو عَلَّامُ الغيوب. واقتصر عليه ابنُ عطية[٣].

الثالث: أنه بدلٌ مِنْ ضمير الرفع المستتر في (يَقْذِفُ). وقد حَمَلَ سيبويه الرفعَ في الآية على أحد وَجْهَيْنِ: أنه بدلٌ مِنْ ضمير الرفع في (يَقْذِفُ)، أو أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[٤].

الرابع: أنه نعتٌ لذلك الضمير. وهو مذهب الكسائي، حيث يَرَى جوازَ نَعْتِ المضمر الغائب. قال ابن مالك: "ورأيُه قويٌّ فيما يُقصَدُ به مَدْحٌ، أو ذمٌّ، أو تَرَحُّم"[٥].

الخامس: أنه نعتٌ لاسم (إنَّ)، مراعاةً لِمَحَلّهِ؛ لأنها استوفَتْ خبرَها، وذلك على مذهب مَنْ يُجْرِي النعتَ، والتوكيدَ، وعَطْفَ البيانِ مُجْرَى عَطْفِ النسق في جَوَازِ مراعاة محلّ الاسم بعد مجيء الخبر. وهو مذهب الفراء، والجرمي[٦]، والزجاج.

---

(١) البحر المحيط ٥٠٣/٢١.

(٢) الدر المصون ٢٠١/٩.

(٣) المحرر الوجيز ٤٢٥/٤.

(٤) الكتاب ١٤٧/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣ وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب١٩٣١/٤ مغني اللبيب ٣٨٠/٥ المساعد ٤٢٠/٢ الدر المصون ٢٠١/٩.

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٠/٢ شرح الجمل بن عصفور ٤٥٨/١ شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٢ شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٤ التذييل والتكميل ٢٠٨/٥ تمهيد القواعد ١٤٠٠/٣ المقاصد الشافية ٣٧٦/٢.

فقد ذكر الفراءُ أنَّ مراعاة المَحَلِّ، ورفعَ نعتِ اسم (إنَّ) في مثل هذا هو الوَجْهُ، وأنَّ العربَ تفعلُ ذلك بعد مَجِئ الخبرِ، وإنْ كان النصبُ جائزًا مراعاةً للفظ. فقال: "وقوله: (عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ) رُفِعَتْ (عَلَّٰمُ) وهو الوَجْهُ؛ لأنَّ النعتَ إذَا جاء بعد الخبر رفَعَتْه العَرَبُ فِي (إنَّ)، يقولون: إنَّ أخاك قائمٌ الظريفُ. ولو نَصَبُوا كَانَ وجهًا. ومثلُه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦٤] لو قُرِئ نَصْبًا كَانَ صَوَابًا، إلا أنَّ القراءةَ الجيّدةَ الرّفعُ"[١].

ويقول الزجاج: "ومَنْ رَفَعَ (عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ) فعلَى وجهَيْنِ: أحدهما: أنْ يكون صِفةً على موضع (إِنَّ رَبِّي)؛ لأنَّ تأويلَه: قُلْ ربّي عَلَّامُ الغُيُوبِ يَقْذِفُ بالحَقّ، و(إِنَّ) مؤكِّدة. ويجوزُ الرفعُ على البَدَلِ مِما في (يَقْذِفُ)، المعنى: قُلْ إنَّ رَبّي يَقْذِفُ هو بالحَقّ عَلَّامُ الغُيُوبِ"[٢].

ويؤيّدُ أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ قراءةُ عبدالله بن مسعود–رضي الله عنه–:(يَقْذِفُ بِالْحَقِّ وهو عَلاَّمُ الْغُيُوب)[٣]؛ حيث صُرِّحَ فيها بالمبتدأ المحذوفِ.

وحكاها ابنُ عطية عن الأعمش فقال: "وقرأ الأعمشُ:(بِالْحَقِّ وهو عَلاَّمُ الْغُيُوب)"[٤]. واختار ابنُ عطية هذا الوَجْهَ؛ فاقتصر عليه ولم يُورِدْ غيرَه.

---

(١) معاني القرآن ٣٦٤/٢. وينظر أيضًا جامع البيان ٣٠٧/١٩ إعراب القرآن للنحاس ٣٥٤/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤–٢٥٨.

(٣) كتاب المصاحف ٣٣١/١.

(٤) المحرر الوجيز ٤٢٥/٤.

المســـألة الســـابعة: توجيه رفع (جَنَّـٰتُ) في قوله تعالى: ﴿جَنَّـٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فَاطِر:٣٣]

للعلماء أقوالٌ في توجيه رفع (جَنَّـٰتُ)، في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ٣٢ جَنَّـٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ...﴾ بيانُها فيما يلي:

الأول: أنها مرفوعةٌ على الابتداء، وجملة (يَدۡخُلُونَهَا) في محلّ رفعِ خبرِه، والجملة مِنَ المبتدأ والخبر مستأنفةٌ غَرَضُها الإخبارُ بثوابِ أولئك المصطفَيْنَ، بِذِكْرِ مُدْخَلِهم؛ طمْأنةً لقلوبهم[١]. أجازه جماعةٌ منهم مكيُّ بنُ أبي طالب، وأبو البركات الأنباري[٢]، وأبو البقاء[٣].

فيقول مكي: "والرفعُ في (جَنَّـٰتُ) على الابتداء، و(يَدۡخُلُونَهَا) الخبرُ"[٤].

الثاني: أنها مرفوعةٌ على البدلِ مِنَ (ٱلۡفَضۡلُ) في قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ بدلَ اشتمالٍ؛ فإنَّ مِمَّا يشتملُ عليه الفضْلُ دُخُولَهم الجنةَ، وخُصِّصَ هذا الفضلُ بالذِّكْرِ؛ لأنه أعظمُ الفضْلِ، ولأنه أمَارةٌ على رِضْوَانِ اللهِ عنهم[٥]. أجازه الفارسيُّ، وقال به جماعةٌ منهم الزمخشريُّ، والباقولي[٦]، وابنُ عطية[٧].

---

(١) التفسير البسيط ٤٢٨/١٨ مفاتيح الغيب ٢٦/٢٦.

(٢) البيان ٢٨٨/٢

(٣) التبيان ١٠٧٥/٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢١٧/٢.

(٥) التحرير والتنوير ٣١٤/٢٢.

(٦) كشف المشكلات ١١٠٧/٢

(٧) المحرر الوجيز ٤٤٠/٤.

فقال أبو علي: "ويجوزُ أنْ تَجْعَلَ (الجَنَّاتُ) بدلًا من (ٱلْفَضْلُ)، كأنه: ذلك هو جناتُ عدنٍ، أي: دُخُولُ جناتِ عدنٍ"(١).

وقال الزمخشري: "فإنْ قلت: فكيف جَعَلْتَ (جَنَّتُ عَدْنٍ) بدلًا من (ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ) الذي هو السَّبْقُ بالخَيْرَاتِ المُشَار إليه بذلك؟ قلتُ: لمَّا كان السَّبَبَ في نَيْلِ الثَّوابِ، نُزّلَ منزلةَ المُسَبَّبِ، كأنَّه هو الثوابُ، فأُبدلَتْ عنه (جَنَّتُ عَدْنٍ)"(٢).

الثالث: أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديره: هو جناتُ عدنٍ، ويكون الضميرُ عائدًا على (ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ) والجملةُ تفسيرٌ له، كأنه قيل: ما ذلك الفضلُ؟ فقال: هو جناتُ عدنٍ.

وهو أحد وَجْهَيْ أبي علي الفارسي، وبه بَدَأ فقال: "فأمّا ارتفاعُ (جَنَّتُ) فيجوزُ أنْ يكون تفسيرًا لـ(ٱلْفَضْلُ)، كأنّه قيل: ما ذلك الفضلُ؟ فقيل: جناتُ، أي: جزاءُ جناتِ، أو دُخُولُ جَنَّاتِ"(٣).

الرابع: أنها مبتدأٌ لخبرٍ محذوفٍ، والتقدير: لهم جناتُ عدنٍ. أجازه المنتجب الهمذاني فقال عن رفع (جَنَّتُ): "وفيه أوجه: أن يكون مبتدأً والخبرُ محذوفٌ، أي: لهم جناتُ عدنٍ"(٤).

---

(١) الحجة ٢٨/٦.

(٢) الكشاف ١٥٦/٥.

(٣) الحجة ٢٨/٦ وينظر أيضًا مشكل إعراب القرآن ٢١٧/٢ البيان ٢٨٨/٢ التبيان ١٠٧٥/٢ الفريد ٣٢٧/٥.

(٤) الفريد ٣٢٧/٥.

الخامس: أنها خبرٌ ثانٍ لـ(ذَٰلِكَ)، بعد الخبر الأول (ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ)، و(هُوَ) ضميرُ فصْلٍ بين المبتدأ وخبره، ويجوز أن يكون الضميرُ مبتدأ ثانيًا، و(ٱلْفَضْلُ) خبرُه، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبرِه خبرٌ لـ(ذَٰلِكَ)[١].

وعلى الأوْجُهِ الثلاثة الأخيرة تكون جملة (يَدْخُلُونَهَا) في محلّ رَفْعٍ صفةً لـ(جَنَّتُ).

وقد ذَهَبَ جماعةٌ منهم أبو حيان، وابنُ هشام، والسمينُ الحلبي، والآلوسي[٢] إلى ترجيح الوَجْه الأوَّلِ، وهو أنَّ (جَنَّتُ) مبتدأ، خبرُه جملة (يَدْخُلُونَهَا)، واحتجوا لذلك بأنه تؤيده قراءةُ الجَحْدَرِيّ، وهارون عن عاصم: (جَنَّاتِ)[٣] بكسر التاء.

حيثُ وُجِّهَ الكسرُ بأنه علامةٌ للنصبِ، و(جَنَّاتِ) منصوبةٌ على الاشتغال، فهي مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يُفسّرُه (يَدْخُلُونَهَا)[٤].

فيقول أبو حيان: "ويدلُّ على أنها مبتدأٌ قراءةُ الجحدريّ، وهارون عن عاصم: (جَنَّاتِ عَدْنٍ) منصوبًا على الاشتغال، أي: يَدْخُلُونَ جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها"[٥].

وقال ابنُ هشام: "والأوْلَى أنه مبتدأٌ؛ لقراءةِ بعْضِهم بالنصبِ، على حدّ: زيدًا ضربتُه"[٦].

---

(١) ينظر في البيان ٢٨٨/٢ التبيان ١٠٧٥/٢ الفريد٣٢٧/٥.

(٢) روح المعاني ١٩٨/٢٢.

(٣) مختصر في شواذ القرآن ١٢٤ شواذ القراءات ٣٩٦ إعراب القراءات الشواذ ٣٥٠/٢ الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ٦٢٤.

(٤) المحرر الوجيز ٤٤٠/٤.

(٥) البحر المحيط ٥٩٤/٢١.

(٦) مغني اللبيب ٢٨٩/٦-٢٩٠.

كما قال السمينُ الحلبي عن قراءة الجحدري: "وهي تؤيدُ رفعَها بالابتداء"[١].

وهو الظاهرُ؛ لأنَّ ما يُنْصَبُ على الاشتغال يَجُوْزُ فيه وَجْهٌ رَاجِحٌ[٢] هو الرفعُ على الابتداء، ويكونُ ما بعدَه من الجملة الفعلية في موضِع رفعٍ على الخبرية له، والرابطُ بينهما الهاءُ المتصلةُ بالفعلِ.

وأجاز أبو جعفر النحاس أنْ يكون الكسرُ في قراءةِ الجحدري علامةً للجر، ووَجَّهَ ذلك بأنَّها "تكونُ في موضعِ جرٍّ على البدلِ من (بِٱلْخَيْرَٰتِ)"[٣].

لكن أُجِيْبَ عن ذلك بأنه يُبْعِدُه ما فيه مِنَ الفَصْلِ بين البَدَلِ والمُبدَلِ منه بأجنبيٍّ.

وأيضًا ما بين السَّبْقِ بالخيرات في الدنيا، ودُخُولِ الجنة في الآخرة مِنَ المُغَايرة الظاهرة التي يتعذَّرُ معها تحقُّقُ البدلِ. ولا يَحْسُنُ أنْ يكون بَدَلَ اشتمالٍ إلَّا بتأويلٍ، كأنْ يُقال: لمَّا كانَ السَّبْقُ بالخيراتِ سببًا في نَيْلِ الثَّوَابِ، وهو دُخُولُ الجنة نُزِّلَ السَّبَبُ منزلةَ المُسَبَّبِ وصار كأنه هو، فأبدل منه (جَنَّاتِ). وقد وَصَفَ الشهابُ الخفاجي هذا التأويلَ بالتكلُّف والتعسُّف[٤]، مع إمكانِ غيره.

المسألة الثامنة: توجيه نصب (وَٱلْأَرْحَامَۚ) في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النِّسَاء : ١]

---

(١) الدر المصون ٢٣٢/٩-٢٣٣.

(٢) جهة رُجْحَانه أنَّ فيه سلامةً من تقدير عاملٍ محذوفٍ.

(٣) إعراب القرآن ٣٧٣/٣.

(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٥٩١/٧-٥٩٢ روح المعاني ١٩٨/٢٢.

وَرَدَتْ قراءةُ (ٱلْأَرْحَامَ) في الآية الكريمة بالرفع، والنصبِ، والجرِّ، فقرأ السبعةُ إلا حمزةَ بالنصبِ[١]. والمشهورُ عند العلماء في تأويلِهِ وجهان[٢]:

أحدهما: أنه معطوفٌ على لفظ الجلالة (ٱللَّهَ)، والمعنى: واتقوا اللهَ أنْ تَعْصَوه، واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعُوها، أو على تقدير حذفِ مضافٍ، أي: واتقوا قَطْعَ الأرْحَامِ[٣].

ويكونُ العطفُ مِنْ بابِ عَطْفِ الخاصِّ على العام؛ لأنَّ تقوى الله هي اجتنابُ مُخَالَفَتِهِ في كلّ ما أمَرَ به، ونَهَى عنه، وقَطْعُ الأرْحَامِ بعضُ ما نَهَى اللهُ عنه[٤].

والآخر: أنه معطوفٌ على الهاء في (بِهِ)، ونُصِبَ مراعاةً لمَحَلِّهِ، فإنَّه لمَّا لم يُشَارِكْه في الإتْبَاعِ على اللفظِ أُتْبِعَ على المَوضِعِ؛ لأنَّ الضميرَ في محلّ نصبٍ بـ(تَسَآءَلُونَ)، كما تقول: مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْرًا، وعليه قولُ الشاعر:

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ∴ فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيْدَا[٥].

---

(١) وقرأ حمزةُ من السبعة، وإبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش (والأرحامِ) بالجر. وقرأ عبد الله بن يزيد (والأرحامُ) بالرفع. ينظر السبعة ٢٢٦ الحجة لأبي علي الفارسي ١٢١/٣ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٥/١ المحتسب ١٧٩/١ شواذ القراءات ١٢٨.

(٢) ينظر في توجيه النصب: الحجة للفارسي ١٢١/٣الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٦/١ مشكل إعراب القرآن ١٧٦/١ الكشاف ٦/٢ المحرر الوجيز ٤/٢ البيان ٢٤٠/١ التبيان ١٢٦/١ الفريد ١٩٩/٢ البحر المحيط ٢٦/٩ الدر المصون ٥٥٤/٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١ معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ جامع البيان ٦/ ٣٤٧ التفسير البسيط ٢٨٦/٦.

(٤) البحر المحيط ٢٦/٩ الدر المصون ٥٥٤/٣.

(٥) من الوافر، وهو لعُقَيْبَةَ الأسدي مخاطبًا معاوية بن أبي سفيان–رضي الله عنهما– يشكو جَوْرَ عُمَّالِهِ، ينظر في الكتاب ٦٧/١ المقتضب ٣٣٨/٢ سر صناعة الإعراب ١٣١/١ الإنصاف ٣٣٢/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٢ مغني اللبيب ٤٨٣/٥ شرح

وتفرَّدَ الواحديُّ فأجاز نصْبَ (ٱلْأَرْحَامَ) على الإغراء، فقال بعدما ذَكَرَ أنَّ رأيَ أكثرِ المفسرين في معنى الآية: اتقوا اللهَ واتقوا الأرحامَ، أي: اتقوا حقَّ الأرحامِ فصِلُوها ولا تقطعوها "ويجوز على هذا التفسير أنْ يكون منصوبًا بالإغراء، أي: والأرْحَامَ فاحفظُوها وصِلُوها، كقولك: الأسَدَ الأسَدَ. وهذا التفسيرُ يدلُّ على تحريم قَطِيْعَةِ الرَّحِمِ، ويُنْبِئُ بوجُوبِ صِلَتِها"(١).

وقد ذهب جماعةٌ منهم الزمخشري، والمنتجب الهمذاني، وأبوحيان، والسمينُ الحلبي إلى أنَّ مما يترجَّحُ به الوجهُ الثاني –القائلُ بإتْبَاعِ (ٱلْأَرْحَامَ) للضمير في (بِهِ) وأنه نُصِبَ عطفًا على مَحَلِّهِ– أنه تُؤيده قراءةُ عبدالله بن مسعودٍ – رضي الله عنه–: (تَسَاءلُونَ بِهِ وَبالأَرْحَامِ)(٢) بإعادة حَرْفِ الجرّ، والإتْبَاعِ على اللفظ.

يقول الزمخشري في توجيه نَصْبِ (ٱلْأَرْحَامَ): " فالنَّصْبُ على وجهَيْنِ: إمَّا على: واتقوا اللَّهَ والأرْحَامَ، أو أنْ يُعْطَفَ على مَحَلّ الجار والمجرور، كقولك: مررْتُ بزيدٍ وعَمْرًا. وينصُرُه قراءةُ ابنِ مسعود: تسألون به وبالأرحامِ"(٣).

كما ذكر المنتجب الهمذاني أنَّ هذا الوجهَ "تُعَضّـدُه قراءةُ مَنْ قرأ:(تَسَـاءلُونَ بِهِ وَبالأَرْحَامِ) بإعادة الجارّ، وهو ابنُ مسعودٍ–رضي الله عنه–"(٤).

أبيات المغني ٧٢/٢. أسْجِحْ: أرفقْ وتمهّلْ. والشاهد فيه نصبُ (الحديد) عطفًا على محل (الجبال) فإنها في محل نصب خبر (ليس) والباءُ زائدة.

(١) التفسير البسيط ٢٨٧/٦. ولم أقف على هذا القولِ لأحدٍ غيرِ الواحدي.

(٢) مختصر في شواذ القرآن ٣١ تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرُّعَيْنِي ١٧٠.

(٣) الكشاف ٦/٢.

(٤) الفريد ٢٠٠/٢. ينظر أيضًا البحر المحيط ٢٧/٩ الدر المصون ٥٥٤/٣ تحفة الأقران ١٦٥.

وقد ذكر ابنُ هشامٍ أنَّ العطفَ على المحلِّ والموضعِ له عند المحققين ثلاثةُ شروط:

أحدها: إمكانُ ظُهُورِ ذلك المَحَلّ في الفصيح، ألا ترى أنه يَجُوزُ في: ليس زيدٌ بقائمٍ، وما جاءنِي مِن امرأةٍ، أنْ تُسْقِطَ الباءَ، فتَنْصِبَ، و(مِنْ) فتَرفَعَ.

والثاني: أنْ يكون المَوْضِعُ بحقّ الأَصَالةِ، فلا يجوزُ: هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه؛ لأنَّ الوَصْفَ المستوفِي لشروط العملِ الأَصْلُ إعمالُهُ لا إضافتُهُ؛ لالتحاقه بالفعلِ.

والثالث: وجودُ المُحْرِزِ، أي: الطالبِ لذلك المَحَلّ[١].

(١) مغني اللبيب ٥/٤٦٥-٤٦٨.

المسألة التاسعة: توجيه نصْبِ (كِتَبَ) في قوله تعالى: ﴿كِتَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّسَاء : ٢٤]

للعلماء في توجيه نصبِ (كِتَبَ) في الآية الكريمة قولان:

أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرية، فهو مفعولٌ مطلقٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة قبلَه، وعاملُه فِعْلٌ مقدَّرٌ يَدُلُّ عليه ما تقدَّمَه مِنْ قوله تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النِّسَاء : ٢٣] ؛ لأنَّه لمَّا قال ذلك عُلِمَ أنَّه مكتوبٌ مُثْبَتٌ عليهم، والتقديرُ: كَتَبَ اللهُ عليكم تَحْرِيمَ هؤلاء كِتَابًا، ثم أُضِيْفَ المصدرُ إلى فاعِلِه، و(عَلَيْكُمْ) جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بالفعلِ المقدَّرِ الناصبِ للمصدر، وقيل: متعلقٌ بنفْسِ المصدر؛ لأنه نابَ عن الفعل؛ حيثُ لم يُذكَرْ معه. وهو قولُ البصريين، ومنهم سيبويه، والمبردُ، والزجاجُ[1]، والفارسيُّ[2]، والفراءُ من الكوفيين[3]

فقد عدَّه سيبويه مِنَ المصادر المضافة المؤكِّدة فقال: "ولمَّا قال: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ) حتّى انقضَى الكلامُ، عَلِمَ المخاطَبون أنَّ هذا مكتوبٌ عليهم، مُثْبَتٌ عليهم، وقال: (كِتَبَ ٱللَّهِ) توكيداً، كَمَا قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النَّمْل: ٨٨]، وكذلك:﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ﴾ [الرُّوم : ٦]؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبلَه وَعْدٌ وصُنْعٌ، فكأنّه قال جلَّ وعَزَّ: وَعْداً وصُنْعًا وخَلْقًا وكِتَابًا"[4].

وقال المبرد: "فَأَمَّا قَولُ الله عزَّ وَجلَّ: (كِتَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ)، فَلم ينْتَصِبْ (كِتَبَ) بقوله (عَلَيْكُمْ)، وَلَكِن لمَّا قَالَ:(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ) أعْلَمَ أَنَّ

---

(1) معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.

(2) الحجة ٣٥٣/٢.

(3) معاني القرآن ٢٦٠/١.

(4) الكتاب ١-٣٨١-٣٨٢.

هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِم، فنصَبَ (كِتَٰبَ ٱللَّهِ) للمصدر؛ لِأَنَّ هَذَا بدلٌ من اللَّفْظ بِالْفِعْلِ؛ إِذْ كَانَ الأولُ في معنى: كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُم، وَكُتِبَ عَلَيْكُم"(١).

والثاني: أنَّ (عَلَيْكُمْۚ) اسمُ فعلِ أمْرٍ، و(كِتَٰبَ ٱللَّهِ) منصوبٌ على الإغراءِ، معمولٌ له، ومتقدِّمٌ عليه، والتقدير: عليكم كِتَابَ اللهِ، بمعنى: الْزَمُوه. وهو قولُ الكسائي مِنَ الكوفيين(٢)

حكاه الفراء فقال: " وقولُه: (كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ) كقولك: كِتَابًا مِنَ اللَّهِ عليكُم. وقد قَالَ بعضُ أهلِ النحو: معناه: عليكُم كِتَابَ اللَّهِ. والأَوَّلُ أَشْبَهُ بالصَّوَابِ"(٣).

وصرَّحَ بنسبته مكيٌّ فقال:" وقال الكسائي: هو منصوبٌ على الإغراء بـ(عَلَيْكُمْۚ)"(٤).

واحْتَجَّ بهذه الآية وشَوَاهدَ أُخَرَ على جَوَازِ تقديمِ المعمولِ في باب الإغراء.

لكن ما استشهد به لا يتعينُ فيه ذلك، فالبصريون والفراءُ يُوَجّهُونَ نَصْبَه على المصدرية، ويؤيدُ ذلك قراءةُ أبي حَيْوَة، ومحمد بن السَّمَيْفَع اليَمَاني: (كَتَبَ اللَّهُ

---

(١) المقتضب ٢٠٣/٣. وأعاد الحديث عنها في ٢٣٢/٣ وينظر أيضًا المحتسب ١٨٥/١ الكشاف ٥٦/٢ المحرر الوجيز ٣٥/٢ البيان ٢٤٨/١ شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/١ المقاصد الشافية ٥١٣/٥.

(٢) ينظر في رأي الكسائي: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٥٢/١ كشف المشكلات ٣٠٢/١ شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/١ البحر المحيط ٢٢٧/٩ الدر المصون ٦٤٨/٣ المقاصد الشافية ٥١٢/٥. ونسبه أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢٢٨/١ وأبو البقاء في التبيان ٣٤٦/١ إلى الكوفيين عامَّةً، والتحقيقُ أنه للكسائي فقط، كما يتضح من نص الفراء المذكور.

(٣) معاني القرآن ٢٦٠/١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٨٦/١.

عَلَيْكُمْ)[1]، بقراءة المَصْدَرِ فِعْلًا ماضيًا، يَرْفَعُ ما بعدَه، و(عَلَيْكُمْ) جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ به، والمعنى: كَتَبَ اللهُ عليكم تحريمَ هؤلاءِ.

فقد استدلَّ ابنُ جني وغيرُه بالقراءة علَى ترجيح توجيه البصريين لقراءة الجمهور فقال:" في هذه القراءة دليلٌ علَى أنَّ قولَه: (عَلَيۡكُمۡ) مِنْ قوله: (كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) في قراءة الجماعة مُعلَّقةٌ بنفس (كِتَٰبَ)، كمَا تعلَّقَتْ في (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيكم) بنفس (كَتَبَ)، وأنه ليس (عَلَيۡكُمۡ) مِنْ (كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) اسمًا سُمِّيَ به الفعلُ، كقولهم: عليك زيدًا، إذا أَرَدْتَ: خُذْ زيدًا"[2].

وقال أبو حيان عن توجيه البصريين: "ويُؤكِّدُ هذا التأويلَ قراءةُ أبي حَيْوَةَ ومحمدِ بن السَّمَيْفَع اليَمَانِيِّ: (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ)، جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا رَافِعًا ما بعدَه، أي: كَتَبَ اللَّهُ عليكم تحرِيمَ ذلك"[3].

وقال عنها السمينُ الحلبي:" وهي تؤكّدُ كونَه منصوبًا على المصدرِ المُؤكِّد"[4].

وهو الذي أميلُ إليه؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: موافقتُه للقياس، مِنْ جهة أنَّ اسْمَ الفعل–على التسليم بأنَّ (عَلَيۡكُمۡ) اسمُ فِعْلِ أمرٍ– عاملٌ ضعيفٌ؛ لأنه فرعٌ عن الفعل في العمل، فينبغي أنْ يَقْصُرَ عن درجته، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَه[5]، فلا يتقدَّمُ معمولُه عليه كمَا يجوزُ

---

(1) المحتسب ١٨٥/١ مختصر في الشواذ لابن خالويه ٣٢ شواذ القراءات للكرماني ١٣٣ إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٧٨/١.

(2) المحتسب ١٨٥/١.

(3) البحر المحيط ٢٢٧/٩.

(4) الدر المصون ٦٤٩/٣.

(5) ولذلك لا تتصل به ضمائرُ الرفع البارزة، ولا تلحقُه نونُ التوكيد، ولا نونُ الوقاية –في غير شذوذ–، ولا أداةٌ مِنْ أدوات الأفعال. المقاصد الشافية ٥١٣/٥.

مع الفعل؛ لأنَّ الفروعَ تنحطُّ أبدًا عن درجة الأُصُولِ، وإعمالُها فيما تقدَّمَ عليها تسويةٌ بين الفرعِ والأصْلِ، وذلك لا يجوز[١].

والآخر: جريانُه على الشائع مِنْ كلام العرب، فقد ذَكَرَ الفراءُ أنَّه " قلَّمَا تقولُ العربُ: زيدًا عليك، أو زيدًا دُوْنَكَ. وهو جائزٌ كأنَّه منصوبٌ بشيءٍ مُضْمَرٍ قبله"[٢].

فلا يكون المتقدمُ معمولًا لاسم الفعل، بل منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يكونُ اسمُ الفعلِ مُفسِّرًا له.

ويقول الطبري عن توجيه الكسائي: " والذي قال مِنْ ذلك غيرُ مُسْتَفِيضٍ في كلامِ العربِ، وذلك أنَّه لا تَكَادُ تَنْصِبَ بالحَرْفِ الذي تُغْرِي به، لا تكادُ تقولُ: أخاكَ عَلَيْكَ، وأباك دُونَكَ، وإنْ كان جائِزًا. والذي هو أَوْلَى بكتابِ اللهِ أَنْ يكون مَحْمُولًا علَى المعروفِ مِنْ لِسَانِ مَنْ نَزَلَ بلسَانِهِ"[٣].

المسألة العاشرة: توجيه نصب (بَيْنَكُمْ) في قوله تعالى:﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأَنْعَام : ٩٤]

قُرِئَ في السبعة بنصْبِ (بَيْنَكُمْ) ورفْعِهِ، في قوله تعالى: ﴿ .... وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ فقرأ نافعٌ، والكسائيُّ، وعاصمٌ في رواية حفصٍ عنه بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[٤].

---

(١) المقتضب ٢٣٢/٣ كشف المشكلات ٣٠٣/١ الإنصاف ٢٢٩/١ الفريد ٢٤٢/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/١ المقاصد الشافية ٥١٣/٥.

(٢) معاني القرآن ٢٦٠/١.

(٣) جامع البيان ٥٨٠/٦ وينظر أيضًا معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.

(٤) ينظر: السبعة ٢٦٣ التيسير ١٠٥ الكافي في القراءات السبع ١١٠.

وللعلماء في توجيه قراءة النصبِ أوْجُهٌ:

الأول: أنَّ (بَيْنَكُمْ) منصوبٌ على الظرفية، وفاعلُ (تَّقَطَّعَ) مضمَرٌ، يعودُ على (الاتّصَالِ)، وجازَ إضْمَارُه لدلالة ما قبلَه عليه، وهو لفظُ (شُرَكَاء)، فإنَّ الشَّرَاكةَ تُشْعِرُ بالاتّصَالِ، والتقدير: لقد تقطَّعَ الاتّصَالُ بينَكم.

فقد ذكر الفارسي" أنه أُضْمِرَ الفاعلُ في الفعل، ودَلّ عليه ما تقدّم في قوله: (وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ)، ألا ترى أنَّ هذا الكلامَ فيه دلالةٌ على التقاطُعِ والتَّهَاجُرِ؟ وذلك أنَّ المُضْمَرَ هو الوَصْلُ كأنّه قال: لقد تقطّعَ وَصْلُكم بينكم"[1].

وقال ابنُ عطية: "وهذا وَجْهٌ واضِحٌ وعليه فسَّرَه الناسُ: مجاهدُ، والسُّدّي وغيرهما"[2]. ووَصَفَه السمينُ الحلبي بأنه "أحْسَنُها"[3].

والثاني: أنَّ (بَيْنَكُمْ) فاعلُ (تَّقَطَّعَ)، وبَقِيَ على حالِهِ منصوبًا–وهو في موضع رفعٍ– حَمْلًا على أغلبِ أحوالِهِ مِنَ النصبِ على الظرفية.

يقول الواحدي: "ولَمَّا جَرَى في كلامِهِم منصوبًا ظرفًا تركوه على ما يكونُ عليه في أكثرِ الكلامِ"[4].

---

(1) الحجة للقراء السبعة ٣/٣٦٠.

(2) المحرر الوجيز ٢/٣٢٥.

(3) الدر المصون ٥/٤٨.

(4) التفسير البسيط ٨/٢٩٨-٢٩٩.

وهو منسوبٌ إلى الأخفش[١]، وأحدُ وَجْهَيْنِ عند الفراء، حيث ذَكَرَ أنه" إِذَا جُعِلَ الفعلُ لـ(بَيْنَ) تُرِكَ نَصْبًا، كما قالوا: أتاني دُوْنَكَ مِنَ الرّجالِ، فتُرِكَ نَصْبًا وهو فِي مَوْضِعِ رفعٍ؛ لأنه صِفَةٌ"[٢].

وقيل: هو مبنيٌّ بُنِيَ لإضافته إلى غير متمكنٍ[٣]، وهو الضميرُ، فاكتسب منه البناءَ.

الثالث: أنَّ الظرفَ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو فاعلُ (تَّقَطَّعَ)، وأُقِيْمَتِ الصفةُ مُقَامَه، والتقدير: لقد تقطَّعَ ما بينَكم، فتكون (ما) نكرةً موصوفةً، والمعنى: شيءٌ بينكم.

يقول أبو البقاء: "والثاني: هو وَصْفٌ لمحذوفٍ، أي: تقطَّعَ شيءٌ بينكم، أو وَصْلٌ"[٤].

الرابعُ: أنه صِلَةٌ لمَوْصُولٍ محذوفٍ، والتقديرُ: لقد تقطَّعَ ما بينكم، على أنَّ (ما) موصولة، حُذِفت، وبقيت صِلَتُها. وهو ثاني وَجْهَي الفراء.

---

(١) ينظر رأيه في: الحجة ٣٦٠/٣ الخصائص ٣٧٠/٢ مشكل مكي ٢٧٩/١ أمالي ابن الشجري ٥٩٣/٢ التفسير البسيط ٢٩٨/٨ المحرر الوجيز ٣٢٥/٢ التبيان ٥٢٢/١ الفريد ٦٤٥/٢ البحر المحيط ١٢٨/١٢ الدر المصون ٤٨/٥ مغني اللبيب ٦٥٧/٥ حاشية الشهاب ١٥٨/٤ ولم يتحدث عن الآية في موضعها، وإنما ذكر عرضًا عند قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) النساء ٣٥ أنَّ (بين) ظرفٌ متصرفٌ "لأنه قد يكونُ اسمًا" وأجاز وجهًا آخر فقال: "ولو قلتَ: (شِقَاقَ بَيْنَهُمَا) تريد (ما) وتحذفها: جائزٌ؛ كما تقولُ: (تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) تريد (ما) التي في معنى (شيء)" معاني القرآن ٢٥٦/١. فـ(بين) منصوبٌ على الظرفية، صفةً لـ(ما) وهي نكرةٌ موصوفة.

(٢) معاني القرآن ٣٤٥/١.

(٣) الدر المصون ٤٩/٥ مغني اللبيب ٦٥٧/٥.

(٤) التبيان ٥٢٢/١.

الخامسُ: أنه منصوبٌ على الظرفية، وكلٌّ من (تَّقَطَّعَ ، وَضَلَّ) يتنازعُ العملَ في (مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)، ويطلبُه فاعلًا، فأُعْمِلَ الثاني–على مذهب البصريين– وهو (ضَلَّ)، وأُضْمِرَ في (تَّقَطَّعَ) ضميرُه.

وهذا الوجهُ استحسنه أبو حيان، فقال: "وهذا إعرابٌ سَهْلٌ، لم يَتَنَبَّهْ له أحدٌ"(١).

السادس: أنه منصوبٌ على الظرفية، وفاعلُ (تَّقَطَّعَ) ضميرٌ مستترٌ يَعُوْدُ على مصْدَرِهِ بتأويل: وَقَعَ التَّقَطُّعُ بينكم.

قاله الزمخشريُّ حيث أوَّلَ الآية بـ" وَقَعَ التَّقَطُّعُ بينكم، كما تقولُ: جَمَعَ بين الشيئينِ، تريد: أوْقَعَ الجَمْعَ بينهما، على إسْنَادِ الفِعْلِ إلى مصدره بهذا التأويل"(٢).

واختار الفراءُ–في وجهه الثاني– أنْ يكون الظرفُ (بَيْنَكُمْ) صِلةً لموصولٍ محذوفٍ؛ مستندًا إلى قراءة عبدالله بن مسعود–رضي الله عنه–، ومجاهد، والأعمش: (لَقَد تَّقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ)(٣)، بزيادة (ما). فيقول: "وَفِي قراءة عبد الله: لَقَدْ تَقَطَّعَ ما بينَكم، وهو وَجْهُ الكَلَامِ"(٤).

واختارَ ابنُ هشام أنه فاعلُ (تَّقَطَّعَ)، وبُنِيَ لإضافته إلى ضميرٍ؛ مستندًا إلى قراءة الرفع: (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ)(٥).

---

(١) البحر المحيط ١٣٠/١٢.

(٢) الكشاف ٣٧٤/٢.

(٣) مختصر في شواذ القرآن ٤٤ شواذ القراءات ١٧٣ كتاب المصاحف ٣١٥/١ التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش ٣٦٥.

(٤) معاني القرآن ٣٤٥/١.

(٥) قرأ برفع (بينكم) من السبعة ابنُ كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية شعبة، وابنُ عامر، وحمزة. ينظر: السبعة ٢٦٣ التيسير ١٠٥ الكافي في القراءات السبع ١١٠.

فقد ذكر مِنَ الشواهد التي يُسْتَدَلُّ بها على اكتسابِ الاسْمِ البناءَ مِنَ المضاف إليه إذا كانَ المضافُ مبهمًا كـ(غَيْرَ، ومِثْلَ، ودُوْنَ): "ومنها قولُه تعالى:(لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فِيْمَنْ فَتَحَ (بَيْنَ)، قاله الأخفشُ، ويؤيدُه قراءةُ الرَّفْعِ"(١).

فهنا جَرَى تأييدُ وجهَيْنِ بقراءتَيْنِ مختلفَتَيْنِ، وما اختاره ابنُ هشامٍ هو الراجح -عندي- لِمَا يلي:

أولا: أنه استدلَّ بقراءة متواترة سبعية، في حين استدلَّ الفراءُ بقراءةٍ شاذة، ولا شكَّ أنَّ القراءة المتواترة أقوى في الاحتجاج، ومُقَدَّمةٌ في الإثبات على الشاذة.

ثانيًا: أنَّ فيه سلامةً مِنَ دعوى الحذفِ، سواءٌ أقيل: إنَّ (ما) موصوفةٌ أم موصولةٌ، والبصريون -ما عدا الأخفش- لا يُجِيْزُونَ حَذْفَ المَوْصُولِ وبَقَاءَ صِلَتِهِ(٢).

المسألة الحادية عشرة: توجيه نصب (ٱلْجِنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأَنْعَام : ١٠٠]

تعدَّدَتْ أقوالُ العلماء في توجيه نصْبِ (ٱلْجِنَّ) في الآية الكريمة بعد اتفاقهم على أنَّ (جَعَلَ) هنا بمعنى (صَيَّرَ)، فهي تنصِبُ مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، ولهم في ذلك أقوالٌ؛ لاختلافهم في تعيين مفعولَيْ (جَعَلَ):

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٧/٥.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٢/١ كشف المشكلات ٤١٨/١ شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١ التذييل والتكميل ١٦٩/٣ الدر المصون ٥١/٥ حاشية الشهاب ١٥٧/٤.

أحدها: أنَّ (ٱلْجِنَّ) مفعولٌ أولُ، و(شُرَكَآءَ) مفعولٌ ثانٍ، قُدِّمَ على الأولِ، وفائدةُ التقديم هي "استعظامُ أنْ يُتَّخَذَ لله شريكٌ مَنْ كانَ، مَلَكًا، أو جِنِّيًّا، أوإنْسِيًّا أو غيرَ ذلك؛ ولذلك قُدِّمَ اسْمُ اللهِ عَلَى الشركاء"[1].

فـ(لِلَّهِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(شُرَكَآءَ)، والتقدير: وجعلوا لله الجِنَّ شُرَكَاءَ. وأجاز أبو البقاء أنْ يكون متعلقًا بمحذوفٍ حالًا مِنْ (شُرَكَآءَ)؛ لأنه لو تأخَّرَ عنه لجازَ أنْ يكون صِفَةً له، فقال: "ويجوزُ أنْ يكون نعتًا لـ(شُرَكَآءَ)، قُدِّمَ عليه فصار حالًا"[2].

والثاني: أنْ يكون (ٱلْجِنَّ) بدلًا مِنْ (شُرَكَآءَ)، ومفعولَيْ (جَعَلَ) هما: لله شُرَكَاءَ، فـ(شُرَكَآءَ) مفعولٌ أولُ، و(لِلَّهِ) متعلقٌ بمحذوفٍ في موضِعِ المفعول الثاني.

هذان الوجهان هما الأشهرُ مِنَ الأوْجُهِ الجائزةِ؛ ولذلك اقتصرَ عليهما كثيرٌ مِنَ العلماء[3].

يقول الفراء: "إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (ٱلْجِنَّ) تفسيرًا للشركاء، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ نَصْبَه على: جعلوا الجنَّ شركاءَ لله تبارَكَ وتعالَى"[4].

الثالث: أنْ يكون (شُرَكَآءَ) هو المفعولُ الأولُ، و(ٱلْجِنَّ) المفعولُ الثاني. قاله أبو البركات الأنباري، وحكاه أبو حيان عن الحَوْفِي[5].

---

(1) الكشاف ٣٨٠/٢.

(2) التبيان ٥٢٦/١.

(3) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/٢ جامع البيان ٤٥٣/٩ مشكل إعراب القرآن ٢٨٢/١ الكشاف ٣٨٠/٢ المحرر الوجيز ٣٢٩/٢ التبيان ٥٢٦/١ الفريد ٦٥٧/٢.

(4) معاني القرآن ٣٤٨/١.

(5) البحر المحيط ١٦٥/١٢ وينظر أيضًا الدر المصون ٨٤/٥.

فيقول الأنباري:" (شُرَكَآءَ) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ أوَّلُ، و(ٱلْجِنَّ) مفعولٌ ثانٍ، واللامُ في (لِلَّهِ) تتعلقُ بـ(شُرَكَآءَ)"[١].

الرابعُ: أن يكون (ٱلْجِنَّ) منصوبًا بفعلٍ مُضْمَرٍ جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّ سائلًا سَأَلَ فقال بعد قوله تعالى: (وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ): مَنْ جَعَلُوا لله شركاءَ؟ فقيل: الجِنَّ، أي: جعلوا الجِنَّ.

وهذا الوجهُ حكاه أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بين الزبير[٢]، وعَدَّه أحْسَنَ ممَّا تقدَّمَ، واحتجَّ لذلك بأنه تؤيّدُه قراءةُ أبي حيوة، ويزيد بن قُطَيْبٍ: (الجِنُّ)[٣] بالرفعِ. فقد وُجِّهَتْ بأنّها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: هم الجِنُّ، والجملةُ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنه قيل: مَنْ الذين جعلُوهم لله شركاءَ؟ فأُجِيْبَ: هم الجنُّ.

فهذه القراءة تؤيدُ توجيهَ الأستاذِ أبي جعفر بن الزبير لقراءة النصب.

يقول أبو حيان:"" وأحْسَنُ مِمَّا أعربُوه ما سَمِعْتُ أستاذَنا العلَّامة أبا جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفيّ يقولُ فيه، قال: انتصَبَ (الجِنَّ) علَى إضمارِ فِعْلِ جَوَابِ سؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنَه قيل: مَنْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ؟ قيل: الجِنَّ، أي: جَعَلُوا الجِنَّ. ويُؤيّدُ هذا المعنى قراءةُ أبي حَيْوَة ويزيد بن قُطَيْبٍ: الجِنُّ، بالرَّفعِ علَى تقديرِهِم الجنَّ جوابًا لمَنْ قال: مَنِ الذي جعلُوه شُرَكَاءَ لله؟ فقيل له: هم الجِنُّ.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٣/١.

(٢) هو الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، الجيّاني المولد، الغرناطي النشأة، قال عنه تلميذه أبو حيَّان: كان محدثًا جليلًا، ناقدًا، نحويًا، أصوليًا، أديبًا، فصيحًا، مفوَّهًا، حَسَنَ الخطّ، مقرئًا، مفسرًا، مؤرخًا. صنَّفَ تعليقًا على كتاب سيبويه، والذيل على الصِّلة لابن بشكوال. توفي سنة ٧٠٨ هـ. بغية الوعاة ٢٩١/١.

(٣) مختصر في شواذ القرآن ٤٥ شواذ القراءات ١٧٤ إعراب القراءات الشواذ ٥٠١/١ تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ١٧٩.

ويكونُ ذلك علَى سبيلِ الاستعظامِ لِمَا فَعَلُوه والانتقاصِ لمَنْ جَعَلُوه شريكًا للَّهِ"[1].

المسألة الثانية عشرة: توجيه نصب (سَفَهًا) في قوله تعالى: ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَـٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأَنْعَام : ١٤٠]

السَّفَهُ مصدرُ سَفِهَ يَسْفَه سَفَهًا، وسَفَاهًا، وسَفَاهَةً، بمعنى: خِفَّةِ الحِلْمِ؛ لنُقْصَانِ العقل، وقيل: هو الجَهْلُ[2]. وللعلماء في توجيه نصب (سَفَهًا) في الآيةِ أقوالٌ[3]:

أحدها: أنه مصدرٌ منصوبٌ على الحال مِنَ (ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَـٰدَهُمْ)، وفي مَجِيْءِ الحالِ مصدرًا دلالةٌ على أنهم "سُفَهَاءُ، بالغون غايةَ السَّفَهِ"[4] حين قَتَلُوا أولادَهم، وحَرَّمُوا ما أحَلَّ اللهُ لهم.

والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول لأجلِه، فـ(سَفَهًا) بمعنى: للسَّفَهِ، ومنه قولهم: فعَلْتُ ذلك حَذَرَ الشرِّ، أي: للحَذَرِ منه، ولذلك فسَّرَه جماعةٌ مجرورًا بلام التعليلِ[5].

---

(1) البحر المحيط ١٦٥/١٢. وينظر أيضًا الدر المصون ٨٥/٥ اللباب لابن عادل ٣٣٥/٨ تحفة الأقران ١٧٩ حاشية الشهاب الخفاجي ١٦٩/٤.

(2)القاموس المحيط باب الهاء، فصل السين ٢٨٠/٤ لسان العرب مادة (س ف ه) ٢٠٣٢/٣.

(3) ينظر في هذه الأقوال: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٥/٢ إعراب القرآن للنحاس ١٠٠/٢ مشكل إعراب القرآن ٢٩٤/١ التفسير البسيط ٤٦٩/٨ البيان ٣٤٥/١ التبيان ٥٤٣/١ الفريد ٧٠٥/٢.

(4) التحرير والتنوير ١١٤/٨.

(5) ينظر: جامع البيان ٥٩١/٩ الكشاف ٤٠٤/٢ تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب الخفاجي ٢١٣/٤.

الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرية، فهو مفعولٌ مطلقٌ، قيل: لفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه الكلامُ، والتقدير: سَفِهُوا سَفَهًا[١]، وقيل: هو مصدرٌ جَرَى على غير الصَّدْرِ، فهو معمولٌ لـ(قَتَلُوٓاْ)؛ لأنَّ هذا القتلَ سَفَهٌ[٢]، فهو مُبَيِّنٌ لنَوْعِ القتلِ، وأنه قتلُ سَفَهٍ، وجَهْلٍ، لا رَأْيَ لصاحبه فيه، بخلافِ قتلِ العدوّ، وقتلِ القاتِلِ. يقول الزجاج:"(سَفَهًا) منصوبٌ على معنى اللام، أي: للسَّفَهِ، مثل فَعَلْتُ ذلك حَذَرَ الشَّرِّ. ويجوز أنْ يكون منصوبًا على تأويلِ المصدر؛ لأنَّ قَتْلَهُم أولادَهم قد سَفِهُوا فيه، فكأنَّه قال: سَفِهُوا سَفْهًا"[٣].

وقد ذهب جماعةٌ منهم السمينُ الحلبي، وتابعه ابنُ عادل إلى ترجيح الوَجْهِ الأوَّلِ القائلِ بأنَّه مصدرٌ منصوبٌ على الحالِ، واحتجُّوا لذلك بأنه تؤيده قراءةُ ابنِ السَّمَيْفَع اليَمَانِي (سُفَهَاءَ)[٤]، جمع تكسير بمعنى (جُهَلاء)، حيث تُنْصَبُ على الحالية.

فيقول السمين الحلبي:" وقرأ اليَمَاني (سُفَهَاءَ) على الجمع، وهي حالٌ. وهذه تُقَوِّي كَوْنَ قراءةِ العامةِ مصدرًا في موضع الحال، حيثُ صَرَّحَ بها"[٥].

المسألة الثالثة عشرة: توجيه نصب (خِلَٰفَ) في قوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التَّوْبَة : ٨١]

تعدَّدَتْ أقوالُ العلماء في توجيه نَصْبِ (خِلَٰفَ) في الآية الكريمة؛ لاختلافهم في حقيقته: أظرفٌ هو أم مصدرٌ؟، فكان لهم في ذلك قولان إجمالًا، أربعةٌ على التفصيل، بيانُها فيما يلي:

---

(١) التبيان ٥٤٣/١.

(٢) الفريد ٧٠٥/٢ الدر المصون ١٨٧/٥ التحرير والتنوير ١١٤/٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٥/٢.

(٤) مختصر في شواذ القرآن ٤٧ إعراب القراءات الشواذ ٥١٧/١.

(٥) الدر المصون ١٨٧/٥ وينظر أيضًا اللباب في علوم الكتاب ٤٦٥/٨.

الأول: أنه ظرفُ مكانٍ بمعنى (خَلْفَ) فيكون منصوبًا على الظرفية، والمعنى: فَرِحُوا بمَقْعَدِهِم خَلْفَ رسُولِ الله، أي: بَعْدَه. وهو قولُ أبي عُبَيْدَة، وعيسى بنِ عمر، ونُسِبَ إلى الأخفش[١]، ووافقهم جماعةٌ منهم الزمخشري، وأبو البقاء[٢].

يقول أبو عبيدة: "(خِلَفَ رَسُولِ ٱللَّهِ) أي: بَعْدَه"[٣].

وقال الزمخشري: "(خِلَفَ رَسُولِ ٱللَّهِ) خَلْفَه، يُقالُ: أقامَ خِلَافَ الحَيّ، بمعنى: بَعْدَهم، ظَعَنُوا ولم يَظْعَنْ معهم"[٤].

الثاني: أنه مَصْدَرُ خَالَفَ يُخَالِفُ خِلَافًا، كما يُقَالُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا، فيجوز فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ:

---

(١) نُسِبَ إلى الأخفش في التفسير البسيط ٥٧٥/١٠ البحر المحيط ٣٨١/١٤ الدر المصون ٩١/٦، وكلامُه في معاني القرآن ٣٦٢/١ بخلاف ذلك حيث يقول: "وقال: (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللهِ) أي: مخالفة. وقال بعضهم: (خَلْفَ). و(خِلَافَ) أصوبُهما؛ لأنهم خالفوا، مثل: قاتلوا قتالا، ولأنه مصدرُ خالفوا". فهو يرى أنه مصدرٌ، وليس ظرفًا، وما نُسِبَ إليه إنما هي قراءةٌ في (خِلَافَ) حكاها عن بعضهم، ولم يُرجّحْهَا.

(٢) التبيان ٦٥٣/٢.

(٣) مجاز القرآن ٣١٦/١.

(٤) الكشاف ٧٥/٣.

أحدها: أنه مفعولٌ لأجلِهِ، والتقدير: فَرِحُوا لِمُخَالَفَةِ رَسُولِ الله، حيث مَضَى هو للجهاد، و تخلَّفُوا هم عنه(١)، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى مفعولِهِ. قال به الطبري، والزجاج، وقطرب(٢).

ووافقهم جماعةٌ منهم النحاس(٣)، وأبو البركات الأنباري(٤).

فيقول الطبري: "وقوله: (خِلَفَ) مصدرٌ مِنْ قَوْلِ القائلِ: خَالَفَ فلانٌ فلانًا، فهو يُخَالِفُه خِلَافًا؛ فلذلك جاء مَصْدَرُه على تقدير: (فِعَال) كما يُقال: قاتَلَه فهو يُقَاتِلُه قِتَالًا"(٥).

وذَكَرَ الزجاجُ أنَّ الآية "بمعنى: مُخَالَفَةَ رسُولِ الله، وهو منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ له، المعنى: بأنْ قَعَدُوا لِمُخَالَفَةِ رسولِ الله"(٦).

والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية بفعلٍ مقدَّرٍ مدلُولٍ عليه بـ(مَقْعَدِهِمْ)؛ لأنه في معنى (تخلَّفُوا)، والتقدير: تخلَّفوا خِلَافَ رسولِ الله.

يقول المنتجب الهمذاني: "وقيل: هو منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ دلَّ عليه الكلامُ؛ لأنَّ قُعُوْدَهم عنه تخلُّفٌ"(٧).

---

(١) لا يُعْتَرَضُ عليه بأنَّ الباعث لهم إيثارُ الدَّعةِ والراحة، لا المخالفة؛ لأنه لمَّا آل أمرُهم إلى ذلك جُعِلَ علةً، فهي لامُ العاقبة، أو أنهم قعدوا لنفاق بعضهم، وهؤلاء يرغبون في المخالفة. حاشية الشهاب الخفاجي ٦١٢/٤.

(٢) نُسِبَ إلى قطرب في التفسير البسيط ٥٧٥/١٠ البحر المحيط ٣٨١/١٤ لكنه يُصَرّحُ بالنصب على الظرفية، حيث يقول: "وقوله: (خِلَافَ رَسُولِ اللهِ) فالمعنى: خلفَ رسولِ الله، أي: بعدَه، وليس يريدُ المخالفة". معاني القرآن وتفسير مشكله لقطرب ٦٤٥.

(٣) إعراب القرآن ٢٢٩/٢.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٤/١.

(٥) جامع البيان ٦٠٢/١١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤٦٣/٢.

(٧) الفريد ٣٠٠/٣ وينظر أيضًا المحرر الوجيز ٦٥/٣ الدر المصون ٩١/٦.

والثالث: أنه منصوبٌ على الحال، والتقدير: مُخَالِفِيْنَ رسولَ الله.

يقول الزمخشري: "وانتصابُه على أنه مفعولٌ له أو حالٌ، أي: قَعَدُوا لمخالفتِهِ، أو مُخَالِفِيْنَ له"(١).

وقد اسْتَدَلَّ جماعةٌ منهم الواحديُّ، والزمخشري(٢) لِوَجْهِ النَّصْبِ على الظرفية بقراءة (خَلْفَ)(٣)، وهي قراءةُ ابن عباس -رضي الله عنهما-، وأبي حَيْوَة، وعمرو بن ميمون.

يقول الواحدي: "ويُقوّي هذا الوَجْهَ قراءةُ مَنْ قَرَأ: (خَلْفَ رَسُولِ الله)"(٤).

ويؤيده أيضًا أنَّ (خِلَافَ) لغةٌ في (خَلْفَ)(٥).

وأيَّد أبو حيان وَجْهَ النَّصْبِ على أنه مفعولٌ لأجله بقراءةِ (خُلْفَ)(٦) بضم الخاء، وسكونِ اللام. فقال: "ويؤيدُ هذا التأويلَ قراءةُ مَنْ قَرَأ: (خُلْفَ) بضم الخاء"(٧).

كما يؤيده "ما تظاهرَتْ به الرّوَاياتُ مِنْ أنه-صلَّى الله عليه وسلَّم- أمَرَهُم بالنَّفْرِ فغَضِبُوا، وخَالَفُوا، وقَعَدُوا مستأذِنِيْنَ وغيرَ مستأذِنِيْنَ"(٨).

---

(١) الكشاف ٧٥/٣ وينظر أيضًا المفردات للراغب الأصفهاني ٢٠٨/١ الفريد ٣٠٠/٣ حاشية الشهاب ٦١٢/٤.

(٢) الكشاف ٧٥/٣.

(٣) مختصر في شواذ القرآن ٥٩ إعراب القراءات الشواذ ٦٢٧/١ الكامل في القراءات ٥٦٣.

(٤) التفسير البسيط ٥٧٦/١٠.

(٥) الحجة في القراءات السبع ٢٢٠ إعراب القراءات الشواذ ٦٢٧/١.

(٦) لم أقف على نسبتها، ولم تَرِدْ فيما رجعْتُ إليه من كتب القراءات الشاذة، وينظر فيها: المحرر الوجيز ٦٦/٣ البحر المحيط ٣٨٢/١٤ الدر المصون ٩١/٦.

(٧) البحر المحيط ٣٨٢/١٤.

(٨) المرجع السابق.

ففي هذه المسألة جَرَى تأييدُ وجهَيْنِ مِنَ الإعراب بقراءتَيْنِ مختلفَتَيْنِ، مع ما يدعم ذلك مِنَ اللغة ومرويات الأثر.

والمعنى في القراءتين قريبٌ؛ ولذلك جَمَعَ الطبريُّ بينهما؛ فإنه بعدما اختارَ النَّصْبَ على أنه مفعولٌ لأجله ذَكَرَ وَجْهَ النصبِ على الظرفية ثم قال: "وذلك قريبٌ لمعنى ما قلنا؛ لأنهم قَعَدُوا بَعْدَه، على الخِلَافِ له"(١).

المسألة الرابعة عشرة: توجيه نصب (شُرَكَآءَكُمْ) في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونُس : ٧١]

للعلماء في توجيه نصب (شُرَكَآءَكُمْ) في الآية الكريمة ثلاثةُ آراء:

الأول: أنه معطوفٌ على (أَمْرَكُمْ)، على حَذْفِ مضافٍ، والتقديرُ: وأمْرَ شركائِكم، فَحَذَفَ المضافَ وأقام المضافَ إليه مُقَامَه.

والداعي إلى تقدير مضافٍ–حتى يَصِحَّ العطفُ– أنَّ (أجْمَعَ) تكون في المعاني، و(جَمَعَ) في الأعيان، تقول: أجْمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شركائي. هذا هو الأكثرُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ﴾ [يُوسُف:١٠٢] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هُود:١٠٣]، وقد يُسْتَعْمَلُ كلٌّ واحدٍ منها مكانَ الآخَر، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طه:٦٠]. يقول مكي: "لأنك تقولُ: جَمَعْتُ الشركاءَ والقومَ، ولا تقولُ: أجْمَعْتُ الشركاءَ؛ إنما يُقَالُ: (أجْمَعْتُ) في الأمر خاصّةً، فلذلك لم يَحْسُنْ عطفُ(الشركاء) على(الأمر) إلَّا على التقدير المتقدم"(٢).

---

(١) جامع البيان ٦٠٣/١١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١ وينظر أيضًا التبيان ٦٨١/٢ الفريد ٤٠٥/٣ البحر المحيط ١٨٦/١٥ الدر المصون ٢٤٠/٦.

والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ مناسبٍ، والتقدير: فأجْمِعُوا أمرَكم، واجْمَعُوا شركاءَكم-بوَصْلِ الهمزة-، أو: وادْعُوا شركاءَكم. قاله الكسائي، والفراء[1]، والطبريُّ[2].

دعا لذلك أنَّه لا يَحْسُنُ تَكْرَارُ عامِلِ الأوّلِ مع الثاني؛ لِمَا تقدّمَ مِنْ أنَّ (أجْمَعَ) تَرِدُ للمعاني، و(جَمَعَ) للأعيان، فامتنعَ العَطْفُ؛ لانتفاءِ المُشَارَكَةِ.

والثالث: أنه مفعولٌ معه، والواوُ بمعنى (مَعَ)، وليستْ عاطفةً، والتقديرُ: فأجْمِعُوا أمْرَكم مع شركائِكم، أي: الذين تستنْصِرُونَ بهم. قاله المبردُ، والزجاجُ[3]، وأجازه الفارسيُّ، ولم يَذْكُرِ الزمخشريُّ غيرَه[4].

يقول المبرد: "وأجْوَدُ التفسيرِ عندنا في قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ أنْ تكون الواوُ في معنى (مَعَ)؛ لأنك تقولُ: أجْمَعْتُ رأيي وأمْرِي، وجَمَعْتُ القومَ. فهذا هو الوَجْهُ"[5].

وقال الفارسيُّ:" ويجوزُ أن يكون انتِصَابُ(الشُّرَكَاءَ) على أنه مفعولٌ معه، أي: أجْمِعُوا أمْرَكم مع شركائِكم، كقولهم: استوى المَاءُ والخشبةَ، وجاء البَرْدُ والطيالسةَ".[6]

---

(1) معاني القرآن ٤٧٣/١ وينظر في رأي الكسائي مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١.

(2) جامع البيان ٢٣١/١٢.

(3) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٣-٢٨.

(4) الكشاف ١٦١/٣.

(5) الكامل ٨٣٦/٢ وتقدم له حديث عنها في ٤٣٢/١.

(6) الحجة ٢٨٩/٤.

وقد ذهبَ جماعةٌ منهم الفراءُ، وابنُ قتيبة[١]، والواحدي[٢]، والمنتجب الهمذاني، إلى أنَّ ممَّا يترجَّحُ به الرأيُ الثاني القائلُ بأنَّ (شُرَكَآءَكُمْ) منصوبةٌ بإضمار فِعْلٍ مناسبٍ قراءةَ عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب–رضي الله عنهما–: (واذْعُوا شُرَكَاءَكُم)[٣]، حيثُ صُرِّحَ فيها بالفعلِ المُضْمَرِ اللائقِ.

يقول الفراء: "ونُصِبَتِ (الشركاء) بفعلٍ مُضْمَرٍ، كأنك قلْتَ: فأجْمِعُوا أمْرَكُم واذْعُوا شركاءَكم. وكذلك هي في قراءة عبدالله"[٤].

وقال المنتجب الهمذاني عن هذا الوجه:" تُعَضّدُه قراءةُ مَنْ قَرَأ: (فأجْمِعُوا أمْرَكم، واذْعُوا شركاءَكم)، وهو أُبَيّ بنُ كعب–رضي الله عنه–"[٥].

وهو الذي أميلُ إليه؛ ونظيرُ ذلك مما نُصِبَ على إضْمَارِ فعلٍ مناسبٍ؛ لتعذُّر العَطْفِ؛ بسبب انتفاءِ المُشَارَكَة، مع دَلَالةِ الظَّاهِرِ على المُضْمَرِ، قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الحَشْر : ٩] أي: واعتقدوا الإيمانَ، ومنه قولُ الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا ∴ حتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا[٦].

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٢١٣.

(٢) التفسير البسيط ٢٦١/١١.

(٣) المحتسب ٢١٤/١ شواذ القراءات ٢٨٨.

(٤) معاني القرآن ٤٧٣/١.

(٥) الفريد ٤٠٦/٣ وينظر أيضًا مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١ البحر المحيط ١٨٦/١٥ الدر المصون ٢٤١/٦.

(٦) من الرجز أنشده الفراء لبعض بني أسد، يصفُ فرسَه، معاني القرآن ١٤/١ وينظر الرجز في تأويل مشكل القرآن ٢١٣ الحجة للفارسي ٤٨٨/٤ كتاب الشعر ٥٣٣ الخصائص ٤٣١/٢ أمالي ابن الشجري ٨٢/٣ الإنصاف ٦١٣/٢ التصريح ٥٣٦/٢ خزانة الأدب ٢٣١/٢، ١٣٩/٣. واستشهد به على أن الواوَ عطفتْ عاملًا حُذِفَ، وبقي معموله. وقيل: عطفت معمولَ عاملٍ غيرِ مذكور على معمولٍ آخر يجمعهما معنى واحدٌ.

أي: وسقيتُها ماءً؛ لأنَّ المَاءَ لا يُعْلَفُ. وقولُ الآخر:

ورَأَيْتِ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا ∴ مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحَا[1].

أي: وحاملًا رُمْحًا؛ لأنَّ الرُّمْحَ لا يُتَقَلَّدُ. وقولُ الآخر:

إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَومًا ∴ وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[2].

أي: وكَحَّلْنَ العُيُونا؛ لأنَّ العُيُونَ لا تُزَجَّجُ.

قال الفراء:" وهو كثيرٌ في كَلَامِ العربِ وأَشْعَارِهِم"[3].

فكذلك يُضْمَرُ لنَصْبِ (شُرَكَآءَكُمْ) فِعْلٌ مُنَاسِبٌ لمَّا لم يَجُزْ إعْمَالُ (فَأَجْمِعُوٓاْ) فيه. وإنْ كانت الشواهدُ المذكورةُ فيها غيرُ هذا التخريج.

المسألة الخامسة عشرة: توجيه نصب (ٱمْرَأَتَكَۖ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَۖ﴾ [هُود : ٨١]

قُرِئ في السبعة بنَصْبِ (ٱمْرَأَتَكَۖ) ورَفْعِها[4] في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْۚ﴾.

([1]) من مجزوء الكامل، وهو لعبد الله بن الزبعرى، شعره ٣٢، وينظر في معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١ الكامل للمبرد ٤٣٢/١ الحجة ٤٨٩/٤ كتاب الشعر ٥٣٢ الخصائص ٤٣١/٢ أمالي ابن الشجري ٨٢/٣ الإنصاف ٦١٢/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢ خزانة الأدب ٢٣١/٢، ١٤٢/٣ المقاصد النحوية ١٠٧٣/٣.

([2]) من الوافر للراعي النميري، ديوانه ١٥٠ وينظر في تأويل مشكل القرآن ٢١٣ الخصائص ٤٣٢/٢ الإنصاف ٦١٠/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/٢ مغني اللبيب ٣٦٤/٤ التصريح ٥٣٧/٢ شرح أبيات المغني ٩٢/٦ خزانة الأدب ١٤١/٩ المقاصد النحوية ١٠٧٤/٣

([3]) معاني القرآن ١٤/١. وقال مثل ذلك أبو البركات الأنباري في البيان ٤١٨/١.

([4]) قرأ ابنُ كثير، وأبو عمرو، بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر السبعة ٣٣٨ التيسير ١٢٥ الكافي في القراءات السبع ١٣٠ النشر ٢٩٠/٢.

وقد وَجَّهَ العلماءُ قراءةَ الرَّفْعِ علَى البدلِ مِنْ (أَحَدٌ)، أو على أنَّ الاستثناء منقطعٌ، وهي مبتدأٌ، وجملةُ (إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْۚ) في محلّ رفعِ خبرها[١].

وللعلماءِ في قراءة النَّصْبِ أقوالٌ، بيانُها على النحو التالي:

الأول: أنه مستثنىً مِن (أَهْلِكَ) في قوله تعالى:(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ)، فيتعيَّنُ النَّصْبُ على الاستثناء؛ لأنَّ الأسلوبَ تامٌ مُوجَبٌ، والتقدير: فأسْرِ بأهلِكَ بقِطْعٍ مِنَ الليلِ إلا امْرَأتَك

الثاني: أنه مستثنىً من (أَحَدٌ) فيُنصَبُ جوازًا؛ لأنه تقدَّمَه شِبْهُ نفيٍ، وهو النهيُ، فالأسلوبُ تامٌ منفيٌ، فيجوزُ نَصْبُه على أصْلِ الاستثناء، وإنْ كانَ الأحْسَنُ البدلَ مِنَ المستثنى منه، كما نُصِبَ في قراءة ابن عامر:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْۖ﴾ [النِّسَاء : ٦٦] بنصب (قَلِيلُ)[٢].

الثالث: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ المنقَطِعِ، فيكونُ الكلامُ قبلَه تامًّا، ولم يُقصَدْ إخْرَاجُها مِنَ المَأمُورِ بالإسراء بهم، ولا مِنَ المنهيِّيْنَ عن الالتفاتِ، بل استؤنف الإخبارُ عنها، والتقديرُ: لكنَّ امرأتَكَ يَجْرِي لها كذا وكذا، يعني: يُصِيْبُهَا ما أصَابَ قومَهَا مِنَ العذاب[٣].

ونَصْبُ المستثنى في الاستثناء المنقطع يُوجِبُه الحجازيون، وتميمٌ تُرَجّحُه، وتُجِيْزُ الإتباعَ على البدل[٤].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ٤٢ مغني اللبيب ٢٤١/٥.

(٢) ينظر: السبعة ٢٣٥ التيسر ٩٦ الكافي في القراءات السبع ١٠٠.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني ٥٢٠ وينظر أيضًا البحر المحيط ٤٣٦/١٥ الدر المصون ٣٦٨/٦.

(٤) التصريح ٥٥٩/٢.

وقد ذَهَبَ جمهرةٌ مِنَ العلماء إلى ترجيحِ الوَجْهِ الأوَّلِ مِنْ وُجُوهِ النَّصْبِ، وهو أنَّ الاستثناءَ حَصَلَ مِنْ جُمْلَةِ الأمْرِ، والمستثنَى منه (أَهْلِكَ)، وليس مِنْ (أَحَدٌ) في جملة النهي.

فقد جَعَلَ الفراءُ[1]، والزجاجُ[2]، والنحاسُ[3] وغيرُهم (ٱمۡرَأَتَكَۖ) منصوبةً بالاستثناء على معنى: فأسْرِ بأهْلِكَ إلا امْرَأتَكَ. واحتجُّوا لذلك بأنه تؤيدُه قراءةُ عبدالله بنِ مسعودٍ، وأُبَيّ–رضي الله عنهما–: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ إِلاَّ امْرَأَتَكَ)[4]؛ حيث لم يَرِدْ فيها جُمْلَةُ النهي، فهذا دليلٌ على أنَّ الاستثناءَ لم يَحْصُلْ منها، فكذلك لا يكونُ منها عند ذِكْرِهَا في قِرَاءَةِ الجُمْهُورِ.

يقولُ الفارسي: "وزعموا أنَّ في حَرْفِ عبد الله أو أُبَيّ: (فأسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ) وليس فيه: (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) فهذا تقويةٌ لِقَوْلِ مَنْ نَصَبَ؛ لأنه في هذه القراءة استثناءٌ مِنْ قوله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) فكَمَا أنَّ الاستثناءَ مِنْ قولِهِ: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) دون (أَحَدٌ)، كذلك إذا ذُكِرَتْ (أَحَدٌ) يكونُ منه، ولا يكونُ على البدل مِن (أَحَدٌ)"[5].

ويقول الزمخشري: " فإن قلتَ: ما وَجْهُ قراءة مَنْ قرأ: (إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ) بالنصب؟ قلتُ: استثناها مِنْ قوله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ)؛ والدليلُ عليه قراءةُ عبد الله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ إِلاَّ امْرَأَتَكَ)"[6].

---

(1) معاني القرآن ٢/٢٤.

(2) معاني القرآن وإعرابه ٣/٦٩–٧٠.

(3) إعراب القرآن ٢/٢٩٦. وينظر أيضًا جامع البيان للطبري ١٢/٥٢٥ البيان للأنباري ٢/٢٦ الجامع لأحكام القرآن ١١/١٨٤.

(4) كتاب المصاحف ٣١٩ شواذ القراءات للكرماني ٢٣٧.

(5) الحجة ٤/٣٧١.

(6) الكشاف ٣/٢٢٢ وينظر أيضًا الدر المصون ٦/٣٦٨.

وقال ابنُ هشام: "والذي أَجْزم به أَنَّ قِرَاءَة الأَكْثَرِيْنَ لَا تكونُ مرجُوحَةً، وأَنَّ الاسْتِثْنَاء في الآية مِنْ جُمْلَةِ الأَمرِ على القِرَاءَتَيْنِ؛ بدلِيل سُقُوط (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ) فِي قِرَاءَة ابْن مَسْعُود، وأَنَّ الِاسْتِثْنَاء مُنْقَطِعٌ بدلِيلِ سُقُوطِه في آية الحِجْر[١]، وَلِأَنَّ المُرَادَ بـ(الأَهْلِ) الْمُؤْمِنُونَ، وإِنْ لم يَكُونُوا مِنْ أهلِ بَيتِهِ، لا أَهْلُ بَيتِهِ وَإِنْ لم يَكُونُوا مُؤمنِيْنَ، ويُؤَيِّدهُ ما جاء في ابنِ نوحٍ –عليه السَّلام–: ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ﴾ [هُود : ٤٦]"[٢].

المسألة السادسة عشرة: توجيه نَصْبِ (مَرَحًاۖ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ﴾ [الإِسْرَاء : ٣٧]

المَرَحُ: مَصْدَرُ مَرِحَ يَمْرَحُ مَرَحًا، وهو شِدَّةُ الفَرَحِ، والتَّوسُّعُ فيه حتى يُجَاوِزَ قَدْرَه[٣]. ومعناه في الآية الكِبْرُ، والفَخْرُ، فكأنه ضُمِّنَ معنى الاختيالِ؛ لأَنَّ غَلَبَةَ السُّرُورِ والفَرَحِ يَصْحَبُهَا التكبُّرُ والاختيالُ[٤].

وللعلماء في نَصْبِ (مَرَحًاۖ) في الآية الكريمة أوجُهٌ:

أحدها: أنه مصدرٌ وَقَعَ حالًا مِنْ ضمير الرفع في (تَمْشِ)؛ لغَرَضِ المبالغة بجَعْلِهِ عَيْنَ المَرَحِ، كمَا تقولُ: جاء زيدٌ رَكْضًا. والمعنى: ولا تَمْشِ في الأرضِ فَخْرًا وكِبْرًا، وذلك على تأويلِ المصدر بوصْفٍ، أي: مَرِحًا، بمعنى: مُخْتَالًا، مُتَكَبِّرًا، أو تقديرِ مضافٍ، أي: ذا مَرَحٍ.

---

(١) هي قوله تعالى:سمح فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَٱتَّبِعۡ أَدۡبَٰرَهُمۡ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٞ وَٱمۡضُواْ حَيۡثُ تُؤۡمَرُونَ سجى سجالحِجْر: تمجتمحجح

(٢) مغني اللبيب ٦/٢٩٤-٢٩٥.

(٣) مقاييس اللغة، كتاب الميم، باب الميم والراء وما يثلثهما ٥/٣١٦ لسان العرب مادة (م ر ح) ٦/٤١٧٠ المفردات للراغب ٢/٦٠٢ بصائر ذوي التمييز ٤/٤٩١.

(٤) البحر المحيط ١٧/٤١٠.

فقد ذكر الزجاجُ أنَّ "تأويل الآية: ولا تَمْشِ في الأرضِ مختالًا فَخُورًا"[١]. فجَعَلَها مَصْدَرًا في مَوْضِعِ الحالِ على التأويل بمشتق.

وقال الزمخشري: "(مَرَحًا) حالٌ، أي: ذا مَرَحٍ"[٢]. فجَعَلَها على تقدير مُضَافٍ.

الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجْلِهِ، أي: ولا تَمْشِ في الأرضِ للمَرَحِ، ولا تُظهِرْ ذلك. ففيها النهيُ عن المَشْيِ في الأرضِ لهذا الغَرَضِ[٣].

أجازه أبو البقاء فذكر أنَّها: "مصدرٌ في موضِعِ الحَالِ، أو مفعولٌ له"[٤].

الثالث: أنه منْصُوبٌ على المصدرية، فهو مفعولٌ مطلقٌ مبيّنٌ للفِعْلِ (تَمْشِ)؛ لأنَّ للمَشْيِ أنواعًا، منها ما يَدُلُّ على أنَّ صاحِبَه ذا مَرَحٍ، فيكونُ الغَرَضُ تفسيرُ المشي المنهيِّ عنه وبيانُ نوعِهِ، لا بيانُ حَالِ الماشِي.

أشارَ إلى ذلك ابنُ جرير الطبري حيث ذكر أنه "إنَّما أُريدَ: لا تَمْرَحْ في الأرضِ مَرَحًا، ففسَّرَ بالمَرَحِ المعنى المُرَادَ من قوله: (وَلَا تَمْشِ)، كما قال الراجزُ:

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والعَصِيْدُ ∴ والتَّمْرُ حُبًّا ما له مَزِيدُ[٥]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٠/٣.

(٢) الكشاف ٥٢٠/٣.

(٣) ذكر العلماءُ من صور ذلك: إقبال الإنسانِ على الصيدِ ونحوه تنزُّهًا، دون حاجةٍ إلى ذلك، وأنه داخلٌ في النهي الوارِدِ في الآية. المحرر الوجيز ٤٥٧/٣ الجامع لأحكام القرآن ٨٢/١٣.

(٤) التبيان ٨٢٢/٢ وينظر أيضًا الفريد ١٨٨/٤ البحر المحيط ٤٠٩/١٧ الدر المصون ٣٥٤/٧.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢، من أبياتٍ مفرداتٍ منسوبةٍ إليه، برواية:

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ والبرودُ ∴ والقَرُّ حُبًّا ما له مَزِيدُ.

ينظر: اللمع لابن جني ٤٥ شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/١ شرح الأشموني ١٦٥/٢ المقاصد النحوية ١٠٤٠/٣. السَّخُون: الساخنُ مِن المَرَقِ. والبرود: البارِدُ منها. مزيد: مصدر ميمي بمعنى الزيادة.

فقال: (حُبًّا)؛ لأنه في قوله: (يُعْجِبُهُ) معنى: يُحِبُّ، فأخرج قولَه: (حُبًّا) مِنْ معناه لا مِنْ لفظه"[١].

وأيضًا صرَّح مكيٌّ أنَّ "قوله: (مَرَحًا) نَصْبٌ على المصدرية"[٢].

وقد ذكر العلماءُ أنَّ مما يترجحُ به الوَجْهُ الأوَّلُ–وهو أنه مصدرٌ في موضع الحال– قراءةُ يعقوب، ويحيى بن يَعْمُر، والضَّحَّاك: (وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرِحًا) بكسر الراء[٣]، حيثُ وَرَدَ وَصْفًا على بناءِ اسمِ الفاعِلِ، ويتوجَّه نَصْبُه على الحالية، والمعنى: ولا تَمْشِ في الأرضِ مُخْتَالًا متكبرًا، مما يؤيد أنَّها منصوبةٌ على الحال في قراءة الجمهور.

يقول السمينُ الحلبيُّ عن وَجْهِ النصبِ على الحال: "ويدلُّ عليه قراءةُ بعضِهم– فيما حَكَاه يعقوبُ–: (مَرِحًا) بالكسر"[٤].

المسألة السابعة عشرة: توجيه نصب (أَمْرًا) في قوله تعالى: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدُّخَان : ٥]

والشاهد فيه قوله: (حبًّا) فإنه مفعولٌ مطلقٌ بـ(يعجبه)؛ لأنَّ في الإعجاب معنى المحبة، فهو منصوبٌ بعاملٍ من معناه لا من لفظه.

(١) جامع البيان ٥٩٨/١٤–٥٩٩. وينظر أيضًا الكشف والبيان ١٠٠/٦ التحرير والتنوير ١٠٣/١٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٠/٢ وينظر أيضًا البيان في غريب إعراب القرآن ٩٠/٢. وقد ذكر ابن مالك أنَّ "الأخفش والمبرد يريان أنَّ المصادر الواقعة مواقع الأحوالِ مفاعيلُ مطلقةٌ، وأنَّ قبلَ كلّ واحدٍ منها فعلًا مقدَّرًا هو الحالُ" شرح التسهيل ٣٢٨/٢ وأورده صاحب التصريح ٦٢٠/٢.

(٣) مختصر في شواذ القرآن ٨٠ إعراب القراءات الشواذ ٧٩٠/١.

(٤) الدر المصون ٣٥٤/٧.

للعلماء في توجيه نصب (أَمْرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾ [الدُّخَان : ٣ - ٥] أقوالٌ:

الأول: أنه منصوبٌ على الحالية، فهو مصدرٌ مؤوَّلٌ بمشتقٍ في موضِعِ الحال، ثم إنَّهم اختلفوا في صاحبه، فقيل: حالٌ مِنْ ضمير الفاعل في (أَنزَلْنَٰهُ) من قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، والمعنى أنزلناه آمِرِيْنَ به. وقيل: حالٌ مِنْ ضمير المفعولِ به، أي: مأمُورًا به، أو أنزلناه حالَ كونه أمْرًا مِنْ عندنا بما يَجِبُ أنْ يُفْعَلَ. وقيل: حالٌ مِنْ (أَمْرٍ) في قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ، وجاز ذلك وإنْ كان نكرةً؛ لأنه وُصِفَ بـ(حَكِيمٍ)، فحَسُنَ مجيءُ الحالِ منه، حيثُ خُصِّصَ بالوصفِ. وقيل: حالٌ مِنْ (كُلُّ) أو مِنْ ضمير (أَمْرٍ) المستتر في (حَكِيمٍ)؛ لأنه موصوفٌ به فيَتَحَمَّلُ ضَمِيْرَه[1].

الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية، فقيل: هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ، والتقدير: أمَرْنا أمرًا مِن عندنا "ودَلَّ على ذلك ما يَشْتَمِلُ عليه الكتابُ من الأوَامِرِ"[2].

ويجوزُ أنْ يكون نائبًا عن مصدرٍ مِنْ معنى (يُفْرَقُ)، فيكون (أَمْرًا) نائبًا عن (فَرْقًا)، والتقدير: فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ فَرْقًا. وسوَّغَ ذلك أنَّ الفرقَ يَحْصُلُ بالأمْرِ، فهو كـ: ضربتُه سَوْطًا. وهو قولُ الفراء، والزجاجِ.

---

(1) ينظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٥١٦/٢ المسائل المنثورة ٣٩ أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢، ٨/٣ المقاصد الشافية ٤٤٧/٣ التحرير والتنوير ٢٨٠/٢٥.

(2) التبيان ١١٤٤/٢ وينظر أيضًا الفريد ٥٧٠/٥.

يقول الفراء: "(أَمْرًا) هو منصوبٌ بقوله:(يُفْرَقُ) على معنى: يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ فَرْقًا وأمْرًا".(١)

وذكر الزجاجُ أنه "يجوزُ أنْ يكون منصوبًا بـ(يُفْرَقُ)، بمنزلة: يُفْرَقُ فرقًا؛ لأنَّ (أَمْرًا) بمعنى (فَرْقًا)؛ لأن المعنى: يُؤتَمَرُ فيها أمْرًا".(٢)

ويجوزُ أنْ يكون مصدرًا على تأويل: (يُفْرَقُ) بـ(يُؤمَرُ)، ساعد على ذلك أنَّ "معنى(يُفْرَقُ، ويُؤمَر) واحِدٌ، كأنه قال: يُؤمَرُ كُلُّ أمْرٍ حكيمٍ أمرًا مِنْ عندنا"(٣) فيكونُ كقوله: هو يَدَعُه تَرْكًا.

قال السمينُ الحلبي: "والفَرْقُ بين هذا وما تقدَّمَ أنك رَدَدْتَ في هذا بالعَامِلِ إلى المصدر، وفيما تقدَّمَ بالعكسِ"(٤). حيثُ أُوِّلَ المَصْدرُ إلى ما يوافقُ لفظَ العامِلِ، وإلَّا فإنَّ معناهما واحِدٌ؛ لأنه إذا حَكَمَ بالشيءِ وكَتَبَه، فقد أَمَرَ به وأوْجَبَه(٥).

وحُكِيَ عن المبردِ أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ (إنزالًا)، وعاملُه (أنْزَلَ) مقدَّرٌ، والتأويل: أنزلناه إنزالًا مِن عندنا(٦).

الثالث: أنه منصوبٌ على أنه مفعولٌ له، وعاملُه إمَّا: أنزلناه، أو منذِرِيْنَ، أو يُفرَقُ(٧).

---

(١) معاني القرآن ٣/٣٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢٤.

(٣) معاني القرآن للنحاس ٦/٣٩٧ وأيضًا إعراب القرآن له ٤/١٢٦.

(٤) الدر المصون ٩/٦١٦.

(٥) الكشاف ٥/٤٦٥.

(٦) ينظر في رأي المبرد إعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٦ مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٧ التفسير البسيط ٢٠/٩٦ الفريد ٥/٥٧٠ الدر المصون ٩/٦١٦.

(٧) التبيان ٢/١١٤٤ الفريد ٥/٥٧٠ البحر المحيط ٢٣/٢٠٠ الدر المصون ٩/٦١٧.

الرابع: أنه منصوبٌ على المفعولية، فهو مفعولٌ به، قيل: بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه (حَكِيمٍ)، والتقدير: أَحْكَمْنَا أمرًا، وقيل: بـ(**مُنذِرِينَ**) فيكون مفعولًا ثانيًا له، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ، والتقدير: منذرينَ الناسَ أمرًا مِنْ عندنا، فهو كقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكَهْف : ٢].

الخامس: أنه منصوبٌ على الاختصاص، فهو معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديره: أخُصُّ، وأعني. وهو قولُ الزمخشري، حيث صرَّحَ بأنَّ "(أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ) نَصْبٌ على الاختصاص؛ جَعَلَ كُلَّ أمْرٍ جَزْلًا فَخْمًا بأنْ وَصَفَه بـ(الحَكِيْم)، ثم زادَه جزالةً وكَسَبَه فخَامَةً بأنْ قال: أعْنِي بهذا الأمْرِ أمْرًا حاصِلًا مِنْ عندنا، كائنًا مِنْ لدُنَّا، وكَمَا اقتضاه عِلْمُنَا وتدبيرُنا"[١].

واحتجَّ لذلك بأنه تؤيده قراءةُ زيدِ بنِ علي–رضي الله عنهما–:(أَمْرٌ مِّنْ عِندِنَا) [٢] بالرفع على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، فقال: "وفي قراءة زَيْدِ بنِ عليّ: أمْرٌ مِن عندنا، على: هو أمْرٌ، وهي تنصُرُ انتصَابَه على الاختصاصِ"[٣].

لكن اعتُرِضَ عليه بأنَّ (أمْرًا) نكرةٌ، والمنصوبُ على الاختصاصِ لا يكون نكرةً، بل يكون مُعَرَّفًا[٤].

---

(١) الكشاف ٤٦٥/٥.

(٢) شواذ القراءات ٤٣١ وينظر أيضًا البحر المحيط ٢٠٠/٢٣ الدر المصون ٦١٧/٩.

(٣) الكشاف ٤٦٥/٥.ووافقه القرطبي، وحكاه أبو حيان والسمين الحلبي ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٠٤/١٩ البحر المحيط ٢٠٠/٢٣ الدر المصون ٦١٧/٩.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١٢٣/٤.

وأُجِيْبَ عن ذلك بأنَّه لا يَعنِي به الاختصاصَ في اصطلاح النحويين، وإنما يَقْصِدُ أنه مقطوعٌ لِغَرَضِ المَدْحِ[١]. والزمخشريُّ يستعملُ كثيرًا "الاختصاصَ يريدُ أنه منصوبٌ بـ(أعني) مقدَّرًا"[٢].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنَّ ما يُقطَعُ يجوزُ فيه النصبُ والرفعُ، فيُنصَبُ على أنه معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديره: أعني، وأخصُّ، وأريدُ، وأمدحُ. ويُرفَعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، ومِنْ هنا كانت قراءةُ الرفعِ مؤيدةٌ لهذا الوَجْهِ مِنْ وجوه النصب.

المسألة الثامنة عشرة: توجيه نصب (رَحْمَةً) في قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الدُّخَان : ٦]

ذكر العلماءُ في توجيه نَصْبِ (رَحْمَةً) أوْجُهًا:

أولها: أنه مفعولٌ لأجله، أي: للرحمةِ، والعاملُ فيه قيل: (مُرْسِلِينَ)، في قوله تعالى:﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدُّخَان : ٥] والمعنى: إنَّا أنزلنا القرآن في هذه الليلة المباركةِ لأنَّ مِنْ شأننا إرْسَالَ الرُّسُلِ بالكُتُبِ إلى عبادنا لأجْلِ الرَّحْمَةِ عليهم[٣]. وقيل: العاملُ (يُفْرَقُ، أو أمْرًا، أو منذرِيْنَ).

وهذا الوَجْهُ أَحَدُ قولَيْ الفراء، وأجازه الزجاجُ، وجماعةٌ منهم الطبري[٤]، والنحاسُ، والزمخشري[٥]، والباقولي[٦] وغيرهم.

---

(١) الفريد ٥٧٠/٥ الدر المصون ٦١٦/٩ حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٤١٩/٨.

(٢) حاشية الشهاب ٤٤٢/٨.

(٣) الكشاف ٤٦٥/٥.

(٤) جامع البيان ١١/٢١.

(٥) الكشاف ٤٦٥/٥.

(٦) كشف المشكلات ١٢٢٠/٢.

فقد أوَّلها الفراء بـ" يُفْرَقُ ذلك رَحْمَةً مِن ربك"[١].

وقال الزجاجُ: "ويجوزُ أنْ يكون (رَحْمَةَ مِّن رَّبِّكَ) مفعولًا له، أي: إنَّا أنزلناه رَحْمَةً، أي: للرحمة"[٢]. ووصَفَه النَّحَّاسُ بأنَّه "أحْسَنُ ما قِيلَ في نَصْبِها"[٣].

وعليه: يكون مفعولُ (مُرْسِلِينَ) محذوفًا، تقديره: مُرْسِلِيْنَ محمدًا، أو مَنْ قبلَه مِنَ الرُّسُلِ.

الثاني: أنه حالٌ، وصاحبُه قيل: ضميرُ الرفع في (أَنزَلْنَهُ)، والتقدير: راحِمِيْنَ، أو ذَوِي رحمةٍ. وقيل: حالٌ مِنْ مفعول (مُرْسِلِينَ) المحذوفِ، والتقدير: إنَّا كُنَّا مُرْسِلِيْنَ جبريلَ، أو محمدًا –صلَّى الله عليه وسلَّم– راحِمَيْنِ، أو ذَوَيْ رَحْمَةٍ للخلق[٤].

الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرية، فهو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدَّرٍ مِنْ لفظه، والتقديرُ: رَحِمْنَاكم رحمةً، أو مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مِنْ معنى (مُرْسِلِينَ)؛ لموافقته له في المعنى؛ فإنَّ الإرسالَ رحمةٌ للخلقِ[٥].

الرابع: أنه مفعولٌ به لـ(مُرْسِلِينَ)،والمرادُ بالرحمة النبيُّ–صلَّى الله عليه وسلَّم– وهو القولُ الثاني للفراء، حيث ذَكَرَ أنه "يجوزُ أنْ تُنْصَبَ (الرَّحْمَة) بوقوعِ (مُرْسِلِينَ) عليها، تَجْعَلُ (الرَّحْمَة) هي النبيُّ–صلَّى اللهُ عليه وسلَّم–"[٦].

---

(١) معاني القرآن ٣/٣٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢٤.

(٣) إعراب القرآن ٤/١٢٦.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٦ المحرر الوجيز ٥/٦٩ التبيان ٢/١١٤٥ الفريد ٥/٥٧١ الدر المصون ٩/٦١٧ حاشية الشهاب ٨/٤٢١.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٨ البيان ٢/٣٥٧ التبيان ٢/١١٤٥ الدر المصون ٩/٦١٧ حاشية الشهاب ٨/٤٢١ حاشية الجمل ٧/١١٧.

(٦) معاني القرآن ٣/٣٩. وينظر أيضًا: جامع البيان ٢٢/١١.

وجاز أنْ يَحْصُلَ الإرسالُ للرحمة هنا كما حَصَلَ لها الفتحُ والإرسالُ في قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ﴾ [فَاطِر : ٢]، والمعنى أننا نفصِلُ في هذه الليلة المباركة كُلَّ أمرٍ، –أو تَصْدُرُ الأوَامِرُ مِنْ عندنا–؛ لأنَّ مِنْ عادتنا أنْ نُرْسِلَ رَحْمَتَنَا. فإنَّ فَصْلَ كلِّ أمْرٍ– مِنْ قِسْمَةِ الأرزاقِ وغيرِها–، وصُدُورَ الأوَامِرِ الإلهيةِ من بابِ الرحمة(١).

الخامس: أنَّ (رَحْمَةً) بدلٌ مِنْ (أَمْرًا). فيجوز فيه ما جاز في (أَمْرًا) مِنْ وجوه الإعراب. حكاه أبو جعفر النحاس فقال: "وقيل: هي بدلٌ مِنْ (أَمْرًا)"(٢).

وقد ذهب جماعةٌ منهم الزمخشري، والقرطبي إلى ترجيح الوجه الأوَّلِ، وهو أنها مفعولٌ لأجله، واحتجُّوا لذلك بأنه تؤيده قراءة الحسن–رضي الله عنه–: (رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّكَ)(٣) بالرفع، على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: هي رحمةٌ، أو تلك رحمةٌ.

وهو الذي أميلُ إليه؛ فقد ذكر العلماءُ أنَّ مِنْ شروط ماهية المفعول لأجله: أنْ يَصِحَّ جَعْلُهُ خبرًا عن الفعلِ العامِلِ فيه، فقولك: زُرْتُك طَمَعًا في بِرِّكَ، تأويلُه: الذي حَمَلَنِي على زيارتك الطَّمَعُ في بِرِّكَ(٤). فَعِلَّةُ الإرسالِ–أو الإنذارِ، أو الأمْرِ، أو الفَرْقِ– هي الرَّحْمَةُ؛ لأنَّ الغَرَضَ في تكليفِ العِبَادِ تعريضُهم

(١) الكشاف ٤٦٥/٥ البحر المحيط ٢٠١/٢٣ حاشية الشهاب ٤٢١/٨.

(٢) إعراب القرآن ١٢٦/٤. وينظر أيضًا مشكل إعراب القرآن ٢٨٨/٢ البيان ٣٥٧/٢ الفريد ٥٧١/٥ الدر المصون ٦١٧/٩ حاشية الشهاب ٤٢١/٨ حاشية الجمل ١١٧/٧.

(٣) شواذ القراءات للكرماني ٤٣١ إعراب القراءات الشواذ ٤٥٩/٢ الكامل للهذلي٦٣٥.

(٤) التصريحُ بمضمون التوضيح ٤٩٤/٢.

للمنافع، ودفعُ المشقة عنهم، ويؤيّدُه الأثرُ الوَارِدُ عن ابن عبَّاسٍ –رضي الله عنهما– حيثُ أوَّلها بـ "رأفةً مِنّي بخَلْقِي"(١).

المسألة التاسعة عشرة: توجيه نصب (لِّسَانًا) في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأَحْقَاف:١٢]

أجاز العلماءُ في توجيه نصب (لِّسَانًا) أوجهًا(٢):

الأول: أنه منصوبٌ على الحال، ثم اختلفوا في صاحبه، فقيل: هو حالٌ مِن ضمير (كِتَٰبٌ) المنويّ في (مُّصَدِّقٌ)، والاسمُ المشتقُ هو العاملُ فيه، وقيل: حالٌ مِن (كِتَٰبٌ) نفسِه؛ لتخصُّصه بالصفة، والعاملُ فيه ما في اسم الإشارة (هَٰذَا) مِنْ معنى الفعل. و(عَرَبِيًّا) نعتٌ له في كِلَا القولَيْنِ.

وأجاز أبو إسحاق الزجاج، والأخفشُ الأصغرُ وغيرُهما أنْ يكونَ (عَرَبِيًّا) هو الحالُ، و(لِّسَانًا) مُوَطِّئةً له، والتقدير: وهذا كتابٌ مُصَدّقٌ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ عربيًا. فقد ذكر الزجاجُ أنَّ "المعنى: مُصَدّقٌ لِمَا بَيْنَ يديه عَرَبِيًّا، وذَكَرَ (لِّسَانًا) توكيداً، كما تقولُ: جاءني زيدٌ رجلًا صالحًا، تريد: جاءني زيدٌ صالحًا، وتذكر (رَجُلًا) توكيداً"(٣).

---

(١) التفسير البسيط ٩٧/٢٠ معالم التنزيل للبغوي ٢٢٨/٧.

(٢) ينظر في هذه الأوجه: معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢ معاني القرآن للفراء ٥١/٣ معاني القرآن وإعرابه ٤٤١/٤ جامع البيان ١٣٤/٢١ إعراب القرآن للنحاس ١٦٢/٤ التفسير البسيط ١٧٣/٢٠ مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/٢ الكشاف ٤٩٨/٥ المحرر الوجيز ٩٥/٥ كشف المشكلات ١٢٣٦/٢ البيان ٣٦٨/٢ التبيان ١١٥٥/٢ الفريد ٦٠٢/٥ البحر المحيط ٢٩٥/٢٣ الدر المصون ٦٦٥/٩ حاشية الشهاب ٤٦٧/٨ حاشية الجمل ١٦٠/٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٤١/٤.

وقال أبو جعفر النحاس: "وكان عليُّ بنُ سليمان يقول في هذا: هو توطئةٌ للحال، و(عَرَبِيًّا) منصوبٌ على الحال، كما تقولُ: هذا زيدٌ رجلًا صالحًا"[١].

والثاني: أنه منصوبٌ على المفعولية، فهو مفعولٌ لـ(مُّصَدِّقٌ)، والكلامُ على تقدير مضافٍ محذوفٍ، أي: ذا لِسَانٍ عربيٍّ، والمُرَادُ به النبيُّ –صلَّى الله عليه وسلم–، فيكونُ القرآنُ بإعْجَازِهِ، وأحْوَالِهِ البارعةِ مُصَدّقًا للنبي –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم–.

فقد حكى الأخفشُ قولَ بعضِهم: "إنَّ انْتِصَابَه على (مُّصَدِّقٌ)، وجَعَلَ (الكتاب) مُصَدّقَ (اللسانَ)"[٢].

الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاط حرف الجر، والتقديرُ: بلسانٍ عربيٍّ، كما قال–عزَّ وجلَّ– في آيةٍ أخرى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشُّعَرَاء : ١٩٥]

وقد ذهب جماعةٌ منهم الفراءُ، والطبري[٣]، وأبو جعفر النحاس[٤] إلى ترجيح النَّصْبِ على الحَالِ، واحتجُّوا لذلك بقراءة عبدالله بن مسعودٍ–رضي الله عنه– : (مُّصَدِّقٌ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ لِّسَانًا عَرَبِيًّا)[٥]، حيثُ صُرِّحَ فيها بمفعول (مُصَدّقٌ)، ويتعينُ نصبُ (لِسَانًا) على الحالية، وهذا يؤيد أنها في قراءة الجمهور كذلك.

يقول الفراء: "وفي قراءة عَبْد اللَّه: (مُّصَدِّقٌ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ لِّسَانًا عَرَبِيًّا)، فنَصْبُه فِي قراءتِنَا عَلَى تأويلِ قراءةِ عَبْدِ اللَّه، أي: هَذَا القرآنُ يُصَدّقُ التوراةَ عربيًا

---

(١) إعراب القرآن ١٦٢/٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢.

(٣) جامع البيان ١٣٤/٢١–١٣٥.

(٤) معاني القرآن ٤٤٦/٦.

(٥) لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من كتب القراءات الشاذة، ووَرَدَتْ في معاني القرآن للفراء ٥١/٣ جامع البيان ١٣٤/٢١ المحرر الوجيز ٩٥/٥ حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٤٦٧/٨.

مُبينًا، وهي فِي قراءة عَبْدالله يكونُ نَصْبًا مِنْ (مُصَدّقٌ)، عَلَى ما فَسَّرْتُ لَكَ، ويكونُ قَطْعًا مِنَ الهاء في (بَيْنَ يَدَيْهِ)"[1].

المسألة العشرون: موضعُ (أنَّ) ومعموليها في قوله تعالى:﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]

ذهب المُعربون إلى أنَّ الرؤية في قوله تعالى:﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ عِلْمِيَّةٌ، وليستْ بَصَرِيَّةً؛ "لأنَّ رؤية العَيْنِ منهم لم تَقَعْ على القُرُونِ التي خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِم"[2]، وإنَّمَا حَصَلَ به العِلْمُ. وأنَّ الفِعْلَ (يَرَوْا) مُعَلَّقٌ عن العَمَلِ فيما بَعْدَه؛ لوجود (كَمْ) الخبرية التي تستحقُّ الصَّدَارةَ، فلا يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها-على الفصيح- إلا إذا كان حَرْفَ جرٍّ، أو اسمًا مُضَافًا، و(كَمْ) في موضِعِ نَصْبٍ على المفعولية بـ(أَهْلَكْنَا)[3]، وجملةُ (كَمْ أَهْلَكْنَا) معمولةٌ لـ(يَرَوْا) على المَوضِعِ بعد أنْ عُلّقَ بـ(كَمْ) عن العَمَلِ في اللفظِ.

وتعدَّدَتْ أقوالُهُم في مَوْضِعِ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِن (أنَّ) ومعموليها في: (أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ)

فذهب الجمهورُ إلى أنه في محلّ نصبٍ بدلًا، ثم اختلفوا في المُبْدَلِ منه، **فقيل:** هو بَدَلٌ مِنْ (كَمْ) الخبرية، وهو رأيُ جماعةٍ منهم مكيُّ بنُ أبي طالب، وابنُ عطية[4]، والأنباري[5]

---

(1) معاني القرآن ٣/٥١.

(2) شرح السيرافي ٣/٣٥٤.

(3) وأجاز الفراء أن تكون في موضع نصبٍ بـ(يروا) معاني القرآن ٢/٣٧٦.

(4) المحرر الوجيز ٤/٤٥٢.

(5) البيان ٢/٢٩٤.

يقول مكيّ: "(أنَّ) في موضع نصْبٍ على البدل مِن (كَمْ)، و(كَمْ) وما بعدها مِنَ الجملة في موضع نصبٍ بـ(يَرَوْاْ)"[١].

وقيل: بدلٌ مِنْ معنى جملة (كَمْ أَهْلَكْنَا)[٢]، وليس مِن (كَمْ) وحدَها، حيث إنَّ الجملة في موضع نصبٍ بـ(يَرَوْاْ) بعد أنْ عُلّقَ بـ(كَمْ) عن العملِ في اللفظِ، والمصدرُ المؤوَّلُ مِن (أنَّ) ومعموليها بدلٌ منه، والمعنى: ألم يروا أنَّهم إليهم لا يرجعون.

وهو قولُ جماعةٍ منهم سيبويه، والزجاجُ، وأحدُ قولَيْ الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، والباقولي[٥].

فقد ذكر سيبويه في (بابٌ تكون فيه (أنَّ) بدلًا مِن شيءٍ ليس بالآخَر): "ومِن ذلك قولُه –عزَّ وجلَّ–:(أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢٥.

(٢) العلة في كون هذا البدل مِن معنى الجملة أنَّ ركنيه "كثرة المهلكين، وعدم الرجوع" ليس بينهما اتحادٌ بجزئيةٍ، ولا كليةٍ، ولا ملابسةٍ –كما هو مقتضى البدل–، لكن لمَّا كان معنى الجملة كثرةَ الإهلاكِ أو المهلكين، والإهلاكُ يشتملُ على عدم الرجوع أُبدل المصدرُ المنسبكُ من (أنَّ) ومعموليها من معنى جملة (كم أهلكنا)، فهو بدلُ اشتمالٍ، أو بدل كلٍ من كل؛ لأنَّ عدم الرجوع والإهلاك بمعنىَ. الحجة لأبي علي ٢٦٢/٥ شرح الدماميني على المغني ١٦/٢ حاشية الشهاب على البيضاوي ١٨/٨ روح المعاني ٥/٢٣ التحرير والتنوير ١٠/٢٣.

(٣) الحجة ٢٦٢/٥

(٤) الكشاف ١٧٥/٥

(٥) كشف المشكلات ١١١٦/٢ وينظر أيضًا التفسير البسيط ٤٧٥/١٨ التبيان ١٠٨١/٢ الفريد ٣٤٨/٥

يَرْجِعُونَ)، فالمعنى–واللهُ أعْلَم–: ألم يَرَوا أنَّ القُرُونَ الذِيْنَ أهْلَكْنَاهُم إليهم لا يَرْجِعُونَ"[1].

وقال الزجاج: "و(أَنَّهُمْ) بدلٌ مِن معنى (أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا)، والمعنى: ألم يروا أنَّ القُرُونَ التي أهْلَكْنَا أنَّهُم إليْهِمْ لا يَرْجِعُونَ"[2].

الثاني: أنَّ المصدرَ المُؤَوَّلَ في موضع نصبٍ بـ(أَهْلَكْنَا) على إسقاطِ حرف الجر، والتقديرُ: أهلكناهم بأنَّهم إليهم لا يَرْجِعُونَ، أي: بهذا الضَّرْبِ مِنَ الهَلَاك، وهو الاستئصالُ وقَطْعُ النَّسْلِ، "والمعنى: أنَّ الباقِيْنَ لا يَرْجِعُونَ إلى المُهْلَكِيْنَ بنَسَبٍ، ولا وِلَادَةٍ"[3].

وهذا الوجه أجازه السيرافي، وأبو علي الفارسي.

يقول السيرافي: "وفي (أنَّ) وَجْهٌ آخرُ، وهو أنْ تجعَلَها في صِلَةِ (أهلكناهم)، بمعنى: أهلكناهم بأنهم لا يَرجِعُون، أي: أهلكناهم بهذا الضَّرْبِ مِنَ الهَلَاكِ"[4].

وذكر أبو عليّ أنَّ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ" يَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ: أحدُهما: كم أهلكناهم بأنَّهم إليهم لا يَرْجِعُونَ، أي: بالاستئصال"[5].

الثالث: أنه في محلّ نَصْبٍ مفعولٍ لأجله، ولامُ التعليلِ مُقَدَّرةٌ قبلَه، والمعنى: عَلِمُوا–لأجْلِ أنهم لا يَرْجِعُونَ– إهلاكَهم.

---

(1) الكتاب ١٣٢/٣ وينظر أيضًا شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٣/٣.

(2) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥/٤.

(3) روح المعاني ٥/٢٣.

(4) شرح الكتاب ٣٥٤/٣.

(5) الحجة ٢٦٢/٥.

أجازه ابن هشام فقال: "والصَّوابُ أنَّ (كَمْ) مفعولٌ لـ(أَهْلَكْنَا)، والجملةُ إمَّا معمولةٌ لـ(يَرَوْاْ) على أنه عُلّقَ عن العمل في اللفظِ، و(أنَّ) وصلتُها مفعولٌ لأجله، وإمَّا معترضةٌ بين (يَرَوْاْ) وما سَدَّ مَسَدَّ مفعولَيْهِ، وهو (أنَّ) وصِلَتُها"(١).

الرابع: أنه في محلِّ نصبٍ سادٌّ مَسَدَّ مفعولي (يَرَوْاْ)، وجملة (كَمْ أَهْلَكْنَا) مُعْتَرِضَةٌ بينهما. وهو ثانيْ وجهيْنِ أجازهما ابنُ هشام في كلامِه السابق.

الخامس: أنه في محلّ نصبٍ معمولٌ لفِعْلٍ محذُوفٍ تقديرُه: قَضَيْنَا، أو حَكَمْنَا أنَّهُم إليهم لا يَرْجِعُونَ.

وهو اختيارُ أبي حيان، واستدلَّ لصِحَّتِهِ بقراءة ابنِ عباسٍ، والحسنِ البصري– رضي الله عنهما–: (إِنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُون)(٢)، بكسر الهمزة على الاستئناف، ووَجْهُ ذلك أنَّ "الاستئنافَ قَطْعٌ لهذه الجملة ممَّا قبلها، فهو مُقَوٍّ لأن تكون معمولةً لفعلٍ محذوفٍ يقتضِي انقطاعَها عمَّا قبلها"(٣).

يقول أبو حيان: "والذي تَقتَضِيه صِنَاعَةُ العربيَّةِ أنَّ (أنَّهم) معمُولٌ لمحذُوفٍ، ودَلَّ عليه المعنى، وتقديرُهُ: قَضَيْنَا أو حَكَمْنَا أنَّهُم إليهم لا يَرْجِعُون. وقرأ ابنُ عبَّاسٍ وَالحسنُ: (إِنَّهُمْ) بكسْرِ الهمزة علَى الاستئناف، وقَطْعِ الجملة عمَّا قَبْلَها مِنْ جهة الإعراب، ودَلَّ ذلك علَى أنَّ قراءَةَ الفتْحِ مقطوعةٌ عمَّا قبلها مِنْ جهة الإعرابِ لِتَتَّفِقَ القراءتَانِ ولا تَخْتَلِفَا"(٤).

---

(١) مغني اللبيب ٣/٤٢-٤٣. وينظر أيضًا حاشية الشمني ٢/١٦ حاشية الأمير ١/١٥٧.

(٢) مختصر في شواذ القرآن ١٢٥-١٢٦ إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٦٢ شواذ القراءات ٤٠٠ الكامل للهذلي ٣٩٩ إتحاف فضلاء البشر ٢/٤٠٠.

(٣) الدر المصون ٩/٢٦٤.

(٤) البحر المحيط ٢١/٦٦٨.

ولا يَرِدُ عليه استشكالُ الآلوسي بـ"أنَّ في الدَّلَالَةِ عَلَى المَحْذُوفِ خَفَاءً"[١].

فقد ذكر السمينُ الحلبي أنَّ الفعلَ المحذوفَ "دلَّ عليه السياقُ والمعنى"[٢].

المسألة الحادية والعشرون: توجيه جرّ (قِتَالٍ) في قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ ﴾ [البَقَرَة : ٢١٧]

للعلماءِ في توجيه جرّ (قِتَالٍ) في الآية الكريمة، أوْجُهٌ:

الأول: أنه بدلٌ مِنَ (ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ)، بَدَلَ اشتمالٍ؛ ذلك أنَّ سُؤَالَهم عن الشَّهْرِ الحَرَامِ إنَّمَا كان لأجْلِ القتالِ فيه، فكأنهم قَصَدُوا بالسؤالِ السؤالَ عن القتالِ في الشهر الحرامِ.

أوْضَحَ ذلك المبردُ فقال:" لأنَّ المَسْألةَ عن القتالِ، ولم يَسْألُوا: أيُّ الشهرِ الحَرَامُ"[٣].

كما ذكر الزجاج أنَّ" المعنى: يسألونك عن قتالٍ في الشهرِ الحَرَامِ"[٤].

وهذا الوجهُ هو قولُ البصريين ومنهم سيبويه[٥]، والمبردُ، والزجاجُ، وغيرهم[٦].

---

(١) روح المعاني ٥/٢٣.

(٢) الدر المصون ٢٦٣/٩.

(٣) المقتضب ٢٩٧/٤، وينظر ايضا ١٦٥/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٩/١.

(٥) الكتاب ١٥١/١.

(٦) ينظر أيضًا إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ أمالي ابن الشجري ٩٤/٢ كشف المشكلات ١٥٦/١ البيان ١٥١/١ شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٣ مغني اللبيب ٩/٢.

والثاني: أنه مخفوضٌ على التكرير، أي تكريرُ الخافضِ للمُبْدَلِ منه مع البَدَل. وهو قولُ الكسائي، والفراء. فقد ذكر الفرَّاءُ أنَّ خَفْضَه "على نية (عَنْ) مضمرةً"(١).

ويرى أبوحيان أنه لا وَجْهَ للخِلَافِ بين البصريين مِنْ جِهَةٍ، والكسائي والفراء مِنْ جهةٍ أخرى، ولا ينبغي أنْ يُعَدَّ هذا من مَوَاضِعِ الخِلَافِ بينهم؛ لأنَّ البَدَلَ عند جمهور البصريين على نية تَكْرَارِ العَامِلِ، والعاملُ هنا (عن)، وهذا عينُه قولُ الكسائي والفراءِ.

يقول أبو حيان:" ولا يُجْعَلُ هذا خلافًا –كما يَجْعَلُه بعضُهم(٢)–؛ لأنَّ قولَ البصريين: إنَّ البَدَلَ على نية تكرار العامل، هو قولُ الكسائي والفراء، ولا فَرْقَ بين هذه الأقوال، هي كُلُّهَا تَرْجِعُ لمعنىً واحدٍ"(٣).

وما قاله أبو حيان ظاهرُ الصَّوَابِ والتحقيق، ولا يَعْدُو الأمرُ أنْ يكون خلافًا في المصطلح النحوي بين المدرستين، فبينما يُسَمِّيه البصريون (البَدَلَ) يسميه الكوفيون (التَّرْجَمَةَ، والتبيينَ) كما حَكَى الأخفشُ عنهم، و(التكريرَ) كما حكى ابنُ كيسان(٤).

---

(١) معاني القرآن ١٤/١ وينظر في رأي الكسائي: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ مشكل إعراب القرآن ٩٤/١ التبيان ١٧٤/١ البحر المحيط ٣٥٣/٥ الدر المصون ٣٨٩/٢.

(٢) حُكِيَ الخلافُ عنهم في: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ مشكل إعراب القرآن ٩٤/١ المحرر الوجيز ٢٩٠/١ التبيان ١٧٤/١.

(٣) البحر المحيط ٣٥٣/٥.

(٤) التذييل والتكميل ٥/١٣ ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤ التصريح ٦٣٢/٣ شرح الأشموني ١٨٣/٣.

الثالث مِنَ الأوْجُهِ الواردة في (قِتَالٍ): أنه مخفوضٌ على الجِوَار، قاله أبو عبيدة مَعْمر بن المثنَّى، فقد ذكر أنه "مجرورٌ بالجوارِ لِمَا كان بعدَه"[1].

ويؤيدُ ما قاله البصريون والكوفيون في توجيه جَرّ (قتالٍ) قراءةُ عبدِالله بن مسعود، وابنِ عباس –رضي الله عنهما–، والربيعِ بنِ أنس، والأعمش: (عَنْ قِتَالٍ فيه)[2] بإظهار (عَنْ).

فقد احتجَّ بها الفراء فقال:" وهي في قراءةِ عبدالله: (عَنْ قِتَالٍ فيه) فخَفَضْتَه على نية (عَنْ) مُضْمَرَةً"[3].

وقال المنتجب الهمذاني:" (قتالٍ) بدلٌ مِنَ (الشهر)، وهو بَدَلُ الاشتمال؛ لأنَّ القتالَ يَقَعُ في الشهر، تُعَضِّدُه قراءةُ مَنْ قَرَأ: (عَنْ قِتَالٍ فيه) على تكرير العَامِلِ، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأَعْرَاف : ٧٥]، وهو عبدالله –رضي الله عنه–"[4].

وهو الذي أميلُ إليه؛ "لأنَّ الجِوَارَ مِنْ مَوَاضِعِ الضرورة والشذوذ، ولا يُحْمَلُ عليه، ما وُجِدَتْ عنه مندوحةٌ"[5]، وقد وُجِدَت في توجيه البصريين والكوفيين له.

كما ذَكَرَ النَّحَّاسُ أنه "لا يجوز أنْ يُعْرَبَ شيءٌ على الجِوَارِ في كتاب الله– عزَّ وجلَّ–، ولا في شيءٍ مِنَ الكلام، وإنَّما الجِوَارُ غَلَطٌ، وإنَّمَا وَقَعَ في شيءٍ

---

(1) مجاز القرآن ١٢٤.

(2) كتاب المصاحف ٣٠٧ شواذ القراءات ٩٠ وينظر فيها أيضًا جامع البيان ٦٤٨/٣ إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ الكشاف ٤٢٤/١ المحرر الوجيز ٢٩٠/١ البحر المحيط ٣٥٤/٥ الدر المصون ٣٩٠/٢.

(3) معاني القرآن ١٤١/١.

(4) الفريد ٥٠٠/١.

(5) التبيان ١٧٤/١.

شاذٍ، وهو قولُهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ.... ولا يُحْمَلُ شيءٌ مِنْ كتاب الله عزَّ وجلَّ على هذا، ولا يكون إلَّا بأفْصَحِ اللغات"[١].

المسألة الثانية والعشرون: توجيهُ جَرّ (ٱخْتِلَٰفِ) في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجَاثِيَة: ٥]

للعلماء في توجيه كَسْرِ (ٱخْتِلَٰفِ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجَاثِيَة : ٣ - ٥] أقوالٌ:

أحدها: أنها مجرورةٌ بـ(في) مُضْمَرةً، والتقدير: وفي اختلافِ اللَّيلِ والنَّهَارِ، والجارُّ والمجرورُ متعلقٌ بمحذوفٍ، خبرٌ مقدَّمٌ، و(ءَايَٰتٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

وهو قَوْلُ البصريين–ما عدا الأخفش[٢]–، ومنهم سيبويه، والمبرِّدُ[٣]، وابنُ السَّرَّاج[٤]، وأحَدُ قَوْلَيْ أبي عليّ الفارسي[٥].

والآخر: أنها معطوفةٌ على المجرور بـ(في) من قوله تعالى: (وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ) وهو قولُ الأخفش، والكوفيين، وقال به الزجاجُ حيث صَرَّحَ

---

(١) إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(٢) ينظر المقتضب ١٩٥/٤ الكامل ١٠٠٢ الأصول ٧٣/٢ شرح الكافية للرضي ٣٤٤/٢.

(٣) المقتضب ١٩٥/٤ الكامل ٣٧٥، ١٠٠٢.

(٤) الأصول ٦٩/٢.

(٥) الحجة ١٧٠/٦.

بأنَّ "قوله (وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ) عطفٌ على قوله:(وَفِي خَلۡقِكُمۡ)، وعلى قوله:(إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ)..."[1].

وقد ذهب جماعةٌ إلى أنَّ مما يترجَّحُ به الوجهُ الأوَّلُ أنه تؤيده قراءةُ عبدالله بن مسعودٍ–رضي الله عنه–: (وفي وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[2]، حيث صُرِّحَ فيها بـ(في).

فقال الزمخشري عن هذا الوجه: "ويُعَضّدُه قراءةُ ابنِ مسعودٍ"[3].

وقال أبو حيان: "ويدلُّ على أنَّ (في) مقدَّرةٌ قِرَاءةُ عبدالله: (وفي وَاخْتِلاَفِ) مُصَرِّحًا بـ(في)"[4].

وإنما احتيج إلى تقدير (في) مضمرةً؛ حتى لا يكونَ مِنَ العطفِ على معمولَيْ عامِلَيْنِ مختلفَيْنِ هما (في، والابتداء)؛ حيثُ تَعْطِفُ الواوُ (ٱخۡتِلَٰفِ) على (خَلۡقِكُمۡ)، وهو معمولٌ لـ(فِي)، كما تعطِفُ (ءَايَٰتٌ) على موضع (لَّأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ)، وهو الرفعُ بالابتداء.

فإذا قُدِّرَتْ (في) لم يبقَ إلَّا أنْ تَعْطِفَ على معمولِ عاملٍ واحدٍ–وهو الابتداءُ– ، وهذا لا خِلَافَ في جَوَازِهِ[5].

فإنَّ سيبويه وكثيرٌ من النحويين لا يُجِيْزُونَ العَطْفَ على معمولَيْ عاملَيْنِ مختلفَيْنِ، ويَحْمِلُونَ ما وَرَدَ مِمَّا ظاهرُه ذلك على تأويلٍ يَرُدُّه إلى عاملٍ واحدٍ.

---

(1) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣١–٤٣٢. وينظر أيضًا إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٠ البيان ٢/٣٦٤ شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٧ مغني اللبيب ٥/٥٢٤.

(2) مختصر في شواذ القرآن ١٣٩ معاني القرآن للفراء ٣/٤٥.

(3) الكشاف ٥/٤٨١.

(4) البحر المحيط ٢٣/٢٤٠ وينظر أيضًا: المحرر الوجيز ٥/٨٠ الفريد ٥/٥٨٤ الدر المصون ٩/٦٣٦ مغني اللبيب ٥/٥٢٦.

(5) شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٤ مغني اللبيب ٥/٥٢٢.

ومنه قولُهم: ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً، ولا بيضاءَ شَحْمَةً. وقولُ أبي دُؤَاد الإيَادِيّ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ∴ ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا. [١]

وقولُ أبي النَّجْمِ العِجْلِيّ:

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلبًا حَرّا بِالكَلبِ خَيْرًا وَالحَمَاةِ شَرّا.[٢]

فقد حَمَلَ سيبويه قولهم: (ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً) على أنَّ (كُلَّ) مُضْمَرَةً فقال: "كأنك أظْهَرْتَ (كُلَّ) فقُلْتَ: ولا كُلُّ بيضاءَ"[٣]. وعلى هذا النحو مِنَ التقدير حَمَلَ قولَ أبي داود فقال: "فاستغنيْتَ عن تثنية (كُلّ)؛ لِذِكْرِكَ إيَّاهُ في أوَّلِ الكلامِ، ولقلَّةِ التباسِهِ على المُخَاطَبِ"[٤].

كما وَصَفَ المُبَرّدُ قولَ أبي النجم بأنه "كلامٌ مَعِيْبٌ عند النحويين، وبعضُهم لا يُجِيْزُهُ؛ وذلك أنه عَطْفٌ على عامِلَيْنِ: على الباء، وعلى الفِعْلِ"[٥].

وعِلَّةُ المَنْعِ عندَهم لهذا الوَجْهِ مِنَ العطف أنَّه يُؤَدّي إلى إقامَةِ حَرْفِ العَطْفِ مُقَامَ عامِلَيْنِ مختلِفَيْنِ؛ إذ حَرْفُ العَطْفِ يَنُوبُ مَنَابَ العَامِلِ، وحَرْفُ العطفِ

---

(١) من المتقارب، ونسبه المبرد لعديّ بنِ زيد، الكامل ٣٧٦/١، وينظر في الكتاب ٦٦/١ الأصول ٧٠/٢ كتاب الشعر ٤٤ الحجة ١٧١/٦ أمالي ابن الحاجب ٢٩٧/١ شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ شرح الكافية الشافية ٩٧٤ شرح أبيات المغني ١٩٠/٥. وظاهر البيت أنه عطف (ونارٍ) على (امرئٍ) المخفوض بـ(كل)، وعطفَ (ونارًا) الثانية على (امرءًا) الثاني المنصوب بـ(تحسبين)، فعطفَ على معمولي عاملين مختلفين، والبصريون ومن وافقهم يؤولون ذلك.

(٢) من الرجز، وينظر في الكامل للمبرد ٩٩٨/٢ الحجة ١٧٢/٦ المسائل العسكريات ٨٧ المحرر الوجيز ٨٠/٥ الدر المصون ٩/ ٦٣٧. وظاهر البيت أنه عطف (الحماة) على (الكلب) المجرور بالباء، وعطف (شرًا) على (خيرًا) والبصريون ومَنْ وافقهم يؤوّلون ذلك.

(٣) الكتاب ٦٦/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الكامل للمبرد١٠٠٢ وتقدَّم له حديثٌ عن المسألة في صـ ٣٧٥.

عامِلٌ ضعيفٌ قُصَارَاه أنْ يقوم مَقَامَ عَامِلٍ وَاحِدٍ[١]، فلم يَجُز العطفُ علَى معمولَيْ عامِلَيْنِ مختلِفَيْنِ؛ لأنَّ العاطِفَ لا يَقْوَى أنْ ينوبَ منابَ عامِلَيْنِ، فيكونَ رافعًا وناصبًا–مثلًا– في حالٍ، ولو جاز ذلك للزِمَ جَوَازُ أنْ يَعْطِفَ على معمولِ أكثرَ مِنْ عامِلَيْنِ، فيكونُ رافعًا وناصبًا وجارًّا في حالٍ، وهذا ممتنعٌ بإجماع[٢].

يقول ابنُ السَّرَّاج: "والعطفُ على عاملَيْنِ خطأٌ في القياسِ، غيرُ مَسْمُوعٍ مِنَ العَرَبِ، ولو جاز العَطْفُ على عامِلَيْنِ لجَازَ على ثلاثةٍ، وأكثرَ من ذلك"[٣].

واعتُرِضَ عليهم بأنَّ القائلَ بهذا التأويل نجا مِنْ ضَعْفٍ، فوَقَعَ في ضَعْفٍ آخرَ أشدّ، وهو حَذْفُ الجارّ وإبقاءُ عَمَلِهِ، فإنَّ إعْمَالَ حرفِ الجرّ مُضْمَرًا ضعيفٌ جدًّا[٤].

وأُجِيْبَ عن ذلك بأنه حسَّنَ حَذْفَ (في) تقدُّمُ ذِكْرِهَا مرتَيْنِ: في قوله تعالى:(إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ) قوله:(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ)، فلمَّا تقدَّمَ ذِكْرُها مرتَيْنِ حُذِفَتْ مع الثالث، وحرفُ الجَرّ إذا تقدَّمَ ذِكْرُه قَوِيَتِ الدلالةُ عليه، فجَازَ حَذْفُه وإبْقَاءُ عَمَلِهِ.[٥]

---

(١) البيان للأنباري ٣٦٤/٢

(٢) الأصول في النحو ٧٥/٢ أمالي ابن الحاجب ٢٩٨/١ شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ شرح الكافية للرضي ٣٤٤/٢ مغني اللبيب ٥٢٢/٥ الدر المصون ٦٣٦/٩.

(٣) الأصول ٧٥/٢.

(٤) الدر المصون ٦٣٨/٩ حاشية الشهاب الخفاجي ٤٤١/٨-٤٤٢.

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٧٠/٦ مشكل إعراب القرآن ٢٩٣/٢ التفسير البسيط ١٣٣/٢٠ الكشاف ٤٨١/٥ المحرر الوجيز ٨٠/٥ الفريد ٥٨٥/٥ البحر المحيط ٢٤٠/٢٣.

والمبحثُ الثاني: الترجيحُ بالقراءاتِ الشَّاذَّةِ في مسائلِ الخِلافِ النَّحْويّ في الأفعال.

المسألة الثالثة والعشرون: إعراب (تُدْلُواْ) في قوله تعالى: ﴿وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البَقَرَةِ:١٨٨]

ذكر العلماء أنَّ حذف النون مِنْ (تُدْلُواْ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يجوز في توجيهه وجهان مِنَ الإعراب: الجزمُ، والنصبُ، فالجزمُ عطفًا على المضارع المجزوم في (وَلَا تَأْكُلُوٓاْ)، والنصبُ أجازه جماعةٌ منهم الأخفشُ(١)، والفراءُ(٢)، والنحاسُ(٣)، والزمخشريُّ(٤)، والباقولي(٥)، وغيرُهم(٦)، **وفي تخريجه وجهان:**

فالبصريون يرون أنه منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً وجوبًا بعد واو المعية؛ لوقوعه في جَوَابِ طَلَبٍ محضٍ، وهو النهيُ. والكوفيون يرون أنَّه منصوبٌ بعاملٍ معنويٍّ، وهو الصَّرْفُ(٧).

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/١٧٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١١٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٠.

(٤) الكشاف ١/٣٩٣.

(٥) كشف المشكلات ١/١٤٢.

(٦) ينظر أيضا: المحرر الوجيز ١/١٤٢، البيان ١/١٤٥، التبيان ١/٢٥٦.

(٧) الصرفُ مصطلحٌ كوفيٌّ، والمرادُ به أنَّ المعطوفَ بالواو أو الفاء صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى، فخالَفَه في الإعراب. يقول الفراء: "فإنْ قلتَ: وما الصرفُ؟ قلتُ: أن تأتي بالواوِ معطوفةً على كلامٍ في أوله حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرفُ، كقول الشاعر:

وقد ذهب جماعةٌ منهم الطبري، وابنُ عطية، والقرطبي[١]، والسمينُ الحلبي، إلى أنَّ وَجْهَ الجزمِ أوْلَى؛ لأسبابٍ منها:

أنه تؤيدُهُ قراءةُ أُبَيّ بن كعبٍ –رضي الله عنه–:(ولا تُدْلُوا بها إلى الحُكَّامِ)[٢]؛ حيثُ صُرّحَ فيها بـ(لا) الناهية مع الفعل.

يقول الطبري بعدما ذَكَرَ الوجهَيْنِ: "وهو أنْ يكون في مَوْضِعِ جَزْمٍ –على ما ذُكِرَ مِنْ قراءةِ أُبَيّ– أحْسَنُ منه أنْ يكونَ نصبًا"[٣].

وقال ابنُ عطية: "وفي مصحف أُبَيّ (ولا تُدْلُوا) بتكرار حرفِ النَّهْيِ، وهذه القراءة تُؤَيّدُ جَزْمَ (تُدْلُواْ) في قراءة الجماعة"[٤].

وقال السمين الحلبي عن وجه الجزم: "ويؤيده قراءةُ أبي: (ولا تُدْلُوا) بإعادة (لا) الناهية"[٥].

وهو الذي أميلُ إليه؛ حيثُ يؤيده أيضًا جانبُ المعنى؛ إذ عليه تكونُ الآيةُ اشتملَتْ على نَهْيَيْنِ، أحدُهما: النهيُ عن أنْ يأكلَ بعضُهم مَالَ بعضٍ بالباطِلِ. والثاني: النهيُ عن أنْ يُدلوا بالمَالِ إلى الحُكَّامِ؛ لأكْلِهِ بالباطِلِ، وذلك إمَّا

لا تنه عن خلقٍ وتأتيَ مثله ∴ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ.

ألا ترى أنَّه لا يجوزُ إعادة (لا) في (تأتي مثله)؛ فلذلك سُمِّيَ صرفًا، إذ كان معطوفًا ولم يستقمْ أن يُعَادَ منه الحادثُ الذي قبله". معاني القرآن ٣٣/١–٣٤. وينظر أيضا ٢٣٥/١ إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١.

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٦/٣.

(٢) شواذ القراءات ٨٥ وينظر أيضًا: معاني القرآن للفراء ١١٥/١ إعراب القرآن للنحاس ٢٩٠/١

(٣) جامع البيان ٢٨٠/٣.

(٤) المحرر الوجيز ٢٦٠/١.

(٥) الدر المصون ٣٠١/٢.

بتقديمِه إليهم كرِشْوَةٍ لأكْلِ أكثرَ منه، أو إلقاءِ أمْرِهِ، والخُصُومَةِ فيه مع أربَابِه إلى الحُكَّام؛ ليُتَوَصَّلَ لأكلِهِ بقضاءِ الحُكَّام.

وعلى وَجْهِ النَّصْبِ تكونُ الواوُ للمَعِيَّةِ، ويكونُ النهيُ عن الجَمْعِ بينهما، والمنهيُّ عنه هو مَجْمُوعُ الأمْرَيْنِ، أي: لا تأكلوا أموالَكم بينكم بالباطلِ وأنتم تُدْلُونَ بها إلى الحُكَّامِ لتأكلوا.(١)

يقول الفراءُ: "وإنْ شِئْتَ جعلتَه إذا ألقيْتَ منه (لا) نَصْبًا على الصَّرْفِ، كما تقولُ: لا تُسْرِفْ وتَصَدَّقَ. معناه: لا تَجْمَعْ بين هذَيْنِ، كذا وكذا..."(٢).

والنهيُ عن الجمع بينهما يُفْضِي إلى أنْ يكونَ المنهيُّ عنه في الآية هو هذا النوعُ مِنْ أكْلِ أموالِ الناسِ بالباطلِ، أي: التوصُّلُ لأكْلِهَا بالرِّشوة، أو أَقضِيَةِ الحُكَّامِ.

ولهذا ذَهَبَ أبو حيان إلى أنَّ وَجْهَ النصبِ يَضْعُفُ مِنْ جهة المعنى، فقد ذكر أنه على تأويلِ البصريين تكون مِنْ "مسألة: لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشرَبَ اللبَنَ، بالنصبِ. قال النحويون: إذا نَصَبْتَ كان الكلامُ نهيًا عن الجمع بينهما، وهذا المعنى لا يَصِحُّ في الآية لوجهَيْنِ: أحدهما: أنَّ النهيَ عن الجَمْعِ لا يَسْتلزِمُ النهيَ عن كُلِّ واحدٍ منهما على انفرادِهِ، والنهيُ عن كلِّ واحدٍ منهما يستلزمُ النهيَ عن الجَمْعِ بينهما؛ لأنَّ في الجمعِ بينهما حُصُولَ كلِّ واحدٍ منهما، وكلُّ واحدٍ منهما منهيٌّ عنه ضرورةً؛ ألا ترى أنَّ أكلَ المَالِ بالباطلِ حَرَامٌ، سواءٌ أُفرِدَ أم جُمِعَ مع غيرِه من المُحَرَّمَاتِ. والثاني–وهو أقوى–: أنَّ قوله: (وَلَا تَأْكُلُوٓاْ) عِلّةٌ لِمَا قبلها، فلو كان النهيُ عن الجَمْعِ لم تَصِحّ العِلَّةُ له؛ لأنه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/١ الكشاف ٣٩٢/١ كشف المشكلات ١٤٢/١ المحرر الوجيز ٢٦٠/١ البيان ١٤٥/١ الفريد ٤٦١/١ البحر المحيط ٥٢٥/٤ التحرير والتنوير ١٩١/٢.

(٢) معاني القرآن ١١٥/١.

مركَّبٌ مِنْ شيئَيْنِ لا تَصْلُحُ العلةُ أنْ تترتَّبَ على وُجُودِهِمَا، بل إنَّما تترتَّبُ على وُجُودِ أحَدِهما، وهو الإدلاءُ بالأموالِ إلى الحُكَّام"[1].

كما أجابَ عن تأويل الكوفيين له بالنصب على الصَّرْفِ بأنه "لم يقُم دليلٌ قاطعٌ من لسانِ العربِ على أنَّ الصَّرفَ يَنْصِبُ، فنقولَ به"[2].

المسألة الرابعة والعشرون: إعراب (تَخُونُوٓاْ) في قوله تعالى:﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾ [الأَنفَال: ٢٧]

ذكر العلماء أنَّ المضارع (تَخُونُوٓاْ) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾ يحتملُ في إعرابه وجهان[3]:

أحدهما: أنْ يكون مجزومًا عطفًا على المُضَارِعِ المجزوم بـ(لا) الناهية في (لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ)، فيكونُ داخِلًا في النهي، دالًّا على نَوْعٍ آخَرَ مِنْ أنْوَاعِ الخِيَانَةِ.

والآخر: أنْ يكون منصوبًا بـ(أنْ) مُضْمَرَةٍ وجوبًا بعد واو المعية؛ لوقوعه في جوابِ طَلَبٍ محضٍ، وهو النهيُ، والتقدير: وأنْ تخونوا أماناتِكم، والمعنى: لا تَخُونُوا اللهَ والرَّسُولَ فإنَّ ذلك خيانةٌ لأماناتِكم وهَلَاكٌ لها؛ لأنَّ مَنْ خانَ اللهَ والرَّسُولَ فقد خَانَ الأمانةَ[4].

---

(1) البحر المحيط ٥٢٤/٤-٥٢٥.

(2) المرجع السابق، وينظر أيضًا الدر المصون ٣٠١/٢ اللباب لابن عادل ٣٢٥/٣.

(3) ينظر فيهما: معاني القرآن للفراء ٤٠٨/١ جامع البيان ١٢٣/١١ إعراب القرآن للنحاس ١٨٤/٢ مشكل إعراب القرآن ٣٤٤/١ التفسير البسيط ١٠٨/١٠ الكشاف ٥٧٤/٢ المحرر الوجيز ٥١٧/٢ البيان ٣٨٦/١ التبيان ٦٢٢/٢ الفريد ٢٠٢/٣ البحر المحيط ٥٧٢/١٣ الدر المصون ٥٩٤/٥.

(4) جامع البيان ١٣٢/١١-١٢٤ مفاتيح الغيب ١٥٧/١٥.

يقول الفراء: "إنْ شِئْتَ جعلْتَها جزْمًا على النهي، وإنْ شِئْتَ جعلْتَها صَرْفًا ونَصَبْتَها"(١).

وقد ذهبَ جماعةٌ إلى أنَّ التوجيه بالجَزْمَ أَوْلَى؛ لأنه تؤيده قراءةُ عبدالله بن مسعودٍ–رضي الله عنه–:(وَلَا تَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ)(٢)، بالتصريح بـ(لا) الناهية.

يقول الواحدي عن وَجْهِ الجزم:" ويدلُّ على صِحَّتِهِ ما رُوِيَ في حَرْفِ عبد الله: (وَلَا تَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ)"(٣).

وهو الذي أميلُ إليه؛ حيثُ يؤيدُه أيضًا جانبُ المعنى–كما في المسألة السابقة– ؛ لأنَّ في الجَزْمِ النهيَ عن كُلّ وَاحِدٍ منهما على حِدَتِهِ، بخلافِ النَّصْبِ فإنه نهيٌ عن الجَمْعِ بينهما، كما في نحو: لا تأكُلِ السَّمَكَ، وتَشْرَبَ اللبنَ، ولا يَلْزَمُ من النهيِ عن الجَمْعِ بين الشيئَيْنِ النهيُ عن كُلّ وَاحِدٍ منهما على حِدَتِهِ(٤).

المسألة الخامسة والعشرون: توجيه جزم(يَغْفِرْ)في قوله تعالى:﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصَّف: ١٢]

للعلماء أقوالٌ في توجيه جزم المضارع (يَغْفِرْ) في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ...﴾ [الصَّف : ١٠ - ١٢]، بيانُها فيما يلي:

---

(١) معاني القرآن ٤٠٨/١.

(٢) هذه القراءة لم أعثر عليها في كتب القراءات الشاذة، وقد حكاها الفراء في معاني القرآن ٤٠٨/١ ولم ينسبها، وصُرِّحَ بنسبتها في التفسير البسيط ١٠٨/١٠ مفاتيح الغيب ١٥٧/١٥.

(٣) التفسير البسيط ١٠٨/١٠.

(٤) البحر المحيط ٥٧٢/١٣ الدر المصون ٥٩٥/٥ حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٤٦٣/٤.

الأول: أنه مجزومٌ جوابًا لـ(﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ)، فإنَّ المضارعَ (تُؤْمِنُونَ، وَتُجَاهِدُونَ) وإنْ جاءَا في صُورة الخَبَرِ فإنَّ معناهما الأمرُ، والتقديرُ: آمِنُوا، وجَاهِدُوا.

ولا يَمْتَنِعُ أنْ يأتي الأمرُ بلفظ الخَبَرِ، فمنه قولُهم: اتّقَى اللهَ امْرُؤٌ، وفَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عليه، أي: لِيَتَّقِ اللهَ، ولْيَفْعَلْ خيرًا [1]، وقولُهم في الدعاء: غَفَرَ اللهُ لفُلَانٍ، ورَحِمَهُ اللهُ. كما أَتَى الخبرُ بلفظِ الأمرِ، ومنه قولُه تعالى: (فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ) [مَرْيَم : ٧٥]، فإن المعنى: فمَدَّ له الرحمنُ مَدًّا؛ لأنَّ اللهَ لا يَأمُرُ نفسَه، وصِيْغَةُ (أفْعِلْ به) في التعجب، كذلك لفظُها الأمْرُ ومعناها الماضي[2].

وعلَّلَ الزمخشريُّ مَجِيءَ الأمرِ على لفظِ الخبرِ في الآية بأنه "للإيذانِ بوُجُوبِ الامتثالِ، وكأنَّه امتثلَ، فهو يُخْبِرُ عن إيمانٍ وجِهَادٍ موجودَيْنِ"[3].

وهو قولُ سيبويه[4]، والزجاجِ والفارسيّ[5]، ووافقهم الجمهورُ

فقد ذكر الزجاجُ أنَّ "هذا جوابُ (تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ)؛ لأنَّ معناه معنَى الأمْرِ، المعنى: آمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ، وجَاهِدُوا في سبيل اللهِ بأموالِكم وأنفُسِكم يَغْفِرْ لكم ذنوبَكم"[6].

الثاني: أنه مجزومٌ جوابًا للاستفهام في قوله: (هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ)، وذلك أنَّ متعلَّقَ الدلالةِ هو التجارة، وهي مفسَّرةٌ بـ(تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ) فكأنه قيل: هل تَتَّجِرُونَ بالإيمانِ والجِهَادِ يَغْفِرْ لكم ذُنُوبَكم.

---

(1) الدر المصون ٣١٩/١٠ مغني اللبيب ١٠٨/٥.

(2) النكت لابن فضال المجاشعي ٦٣٧/٢ أمالي ابن الشجري ٣٩٣/١.

(3) الكشاف ١٠٦/٦.

(4) الكتاب ٩٤/٣.

(5) المسائل المنثورة (مسألة ١٦٤) ١٦٣.

(6) معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥.

وقيل: لأنَّ تأويلَ (هَلْ أَدُلُّكُمْ) الأمْرُ، ومنه قوله تعالى: (فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ) [المَائِـدَة : ٩١]، بمعنى: انتهُوا، وقولهم: هل أنتَ ساكتٌ؟، بمعنى: اُسْكُتْ. وهو قولُ الفراء، والمبرد، واستظْهَرَه ابنُ يعيش[١].

فقد صرَّح الفراءُ بأنَّ (يَغْفِرْ لَكُمْ) جُزِمَتْ فِي قراءة الجمهور جوابًا لـ(هَلْ)، وأنَّ الاستفهام معناه الأمر، فـ" تأويلُ: (هَلْ أَدُلُّكُمْ) أمرٌ أيضًا في المعنى، كقولك للرَّجلِ: هَلْ أنت ساكتٌ؟ معناه: اسْكُتْ"[٢].

كما ذكر المبردُ أنه تعالى" قال: (يَغْفِرْ لَكُمْ)؛ لأنه جوابٌ لـ(هَلْ)"[٣].

الثالث: أنه مجزومٌ جوابًا لشرطٍ مقدَّرٍ، دلَّ عليه الكلامُ، والتقديرُ: إنْ تفْعَلُوا يَغْفِرْ لكم [٤].

وقد استدلَّ الزجاجُ على ترجيح الرأي الأوَّلِ–وهو أنَّ المضارع في (تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ) معناهما الأمرُ، وأنَّ (يَغْفِرْ لَكُمْ) مجزومٌ في جوابِ هذا الطلب الذي جاء بصيغة الخبر– بقراءة عبدالله بن مسعودٍ –رضي الله عنه–: (آمِنُوا باللهِ ورَسُوْلِهِ وجَاهِدُوا)[٥]؛ حيث جاءت الأفعالُ فيها بالأمر

---

(١) شرح المفصل ٤٨/٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣.

(٣) المقتضب ٨٠/٢ وأعاد الحديث عنها في ١٣٣ وصرَّح برأيه تلميذه ابنُ السراج في الأصول ١٧٦/٢ ومع ذلك فقد نُسِبَ إليه القولُ بأنَّ (تؤمنون، وتجاهدون) بمعنى: آمِنوا، وجاهِدوا، وأنَّ (يغفر لكم) مجزومٌ في جواب هذا الطلب الذي جاء بصيغة الخبر. ينظر في ذلك: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٤ مشكل إعراب القرآن ٣٧٤/٢ أمالي ابن الشجري ٣٩٥/١ المحرر الوجيز ٣٠٤/٥ البحر المحيط ٣١٣/٢٤.

(٤) التبيان ١٢٢١/٢ الدر المصون ٣٢١/١٠ حاشية الجمل على الجلالين ٤٩٧/٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣ مختصر في شواذ القرآن ١٥٦ شواذ القراءات ٤٧٢.

الصريح، فقال: " والدليلُ على ذلك قراءةُ عَبْدِ الله بنِ مسعودٍ: آمِنُوا باللَّهِ وَرَسولِهِ"[١].

ووافقَه في هذا الاستدلالِ جماعةٌ منهم ابنُ فضَّال المجاشعي[٢]، وابنُ الشجري[٣]، والزمخشري[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والمنتجب الهمذاني[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمينُ الحلبي[٨]، وغيرهم.

ويؤيد هذا الاستدلالَ قراءةٌ شاذةٌ أخرى، وهي قراءةُ زيدِ بنِ علي –رضي الله عنهما–: (تُؤْمِنُوا، وتُجَاهِدُوا)[٩] بحذف النون منهما، وقد وُجِّهتْ بأنَّ المضارعَ مجزومٌ بلام الأمْرِ المحذوفة، والتقدير: لتُؤْمِنُوا، ولتُجَاهِدُوا ، و(يَغْفِرْ لكم) مجزومٌ في جواب هذا الطلب[١٠].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنه يوافقُ النظائرَ حيث جاء المضارع (يَغْفِرْ) في آياتٍ مجزومًا لوقوعه في جوابِ طلبٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ [الأَحْقَاف:٣١]،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥.

(٢) النكت في إعراب القرآن الكريم ٦٣٧/٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٩٦/١.

(٤) الكشاف ١٠٦/٦.

(٥) البيان ٤٣٦/٢.

(٦) الفريد ١٤٦/٦.

(٧) البحر المحيط ٣١٣/٢٤.

(٨) الدر المصون ٣١٩/١٠.

(٩) شواذ القراءات ٤٧٢.

(١٠) الكشاف ١٠٧/٦ الفريد ١٤٦/٦ البحر المحيط ٣١٤/٢٤ الدر المصون ٣١٩/١٠.

وقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرۡكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ ﴾ [نُوح : ٣ - ٤]

كما أنَّ ما ذهب إليه الفراءُ والمبردُ –في الوجه الثاني– لا يَخْلُو عن بُعْدٍ مِنْ جهة المعنى؛ لأنَّ مُجَرَّدَ الدلالةِ لا تُوجِبْ لهم المغفرة، فقد دَلَّ النبيُّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– كثيرِيْنَ، ولم يُؤمِنُوا، ولم يُغْفَرْ لهم.

ولهذا غلَّطَه الزجاجُ فقال: "غَلِطَ بعضُ النحويين فقال: هذا جَوابُ (هَلْ)، وهذا غَلَطٌ بَيِّنٌ؛ ليس إذا دلَّهم النبيُّ على ما ينفعهم غَفَرَ اللهُ لهم، إنَّمَا يَغْفِرُ اللَّهُ لهم إذا آمَنُوا وجَاهَدوا"[١].

المسألة السادسة والعشرون: معنى (رَأى) في قوله تعالى:﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [المَاعُون: ١]

اختلف العلماءُ في معنى (رأى) في الآية، وما تتعدَّى إليه، فكان لهم في ذلك قولان[٢]:

الأول: أنَّ (رَأَى) بمعنى: عَلِمَ، و(أَرَءَيْتَ) بمعنى (أَخْبِرْنِي)، فتتعدَّى إلى مفعولَيْنِ، أحدُهُمَا: الاسمُ الموصولُ (ٱلَّذِي)، والآخَرُ محذوفٌ، قيل: تقديرُه: أليسَ مُسْتَحِقًّا للعذاب؟، وقيل: مَنْ هو؟، وقيل: أمُصِيْبٌ أم مُخْطِئٌ؟ والجملة الاستفهامية المقدَّرَة في محلّ نصبٍ مفعولًا ثانيًا.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥ وينظر أيضًا المسائل المنثورة ١٦٣ مشكل إعراب القرآن ٣٧٥/٢ التفسير البسيط ٤٣٧/٢١ كشف المشكلات ١٣٤٤/٢ البيان ٤٣٦/٢ البحر المحيط ٣١٤/٢٤ الدر المصون ٣٢٠/١٠ حاشية الشهاب الخفاجي ١٦٩/٩.

(٢) ينظر فيهما: مشكل إعراب القرآن ٥٠٤/٢ البيان ٥٣٨/٢ الفريد ٤٧٣/٦ البحر المحيط ٥٦٢/٢٥ الدر المصون ١١٩/١١ حاشية الشهاب ٥٧٣/٩ حاشية الجمل ٤١٣/٨ روح المعاني ٢٤١/٣٠.

والثاني: أنَّ الرؤية بَصَرِيّةٌ، و(رأى) بمعنى: أبْصَرَ، والتقدير: أأبْصَرْتَ الذي يُكَذِّبُ بالدّين؟ فينصِبُ مفعولًا واحدًا، هو الاسمُ الموصولُ، ولا يكونُ في الكلامِ محذوفٌ.

وهذا الوجهُ اختاره جماعةٌ منهم مكيُّ بنُ أبي طالب[١]، وتابعه أبو البركات الأنباري[٢]، والطاهرُ بن عاشور[٣].

وقد أيَّدَ أبو حيان، والسمينُ الحلبي الوَجْهَ الأوّلَ بقراءة عبد الله بن مسعودٍ- رضي الله عنه: (أرَأيْتَكَ)[٤]، بزيادة كاف الخطاب، ووَجْهُ ذلك أنَّ كافَ الخِطَابِ لا تَلْحَقُ (رأى) البَصَرِيّة.

يقول أبو حيان: "ويدلُّ على أنها بمعنى (أخْبِرْنِي) قراءةُ عبدالله: (أرَأيْتَكَ) بكاف الخطاب؛ لأنَّ كافَ الخِطَابِ لا تَلْحَقُ (رأى) البَصَرِيّة"[٥].

وقد نُوزِعَ هذا الترجيحُ مِنْ وجوه:

أحدها: أنَّ القولَ به -وإنْ أمْكَنَ في المعنى- ففيه بُعْدٌ مِنْ جهة الإعراب؛ لِمَا يَتَرتَّبُ عليه مِنْ تقدير محذوفٍ-هو المفعولُ الثاني-، وهو في هذا المَوْضِعِ لا يَجُوْزُ حَذْفُه؛ لأنَّ (رأى) العِلْمِيَّةَ تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أصْلُهُمَا المبتدأُ والخَبَرُ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما.

---

(١) مشكل إعراب القران ٢/٥٠٤.

(٢) البيان ٢/٥٣٨.

(٣) التحرير والتنوير ٣٠/٥٦٥.

(٤)مختصر في شواذ القرآن ١٨١ شواذ القراءات ٥٢٤ وينظر أيضًا: معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٤ جامع البيان ٢٤/٦٥٨.

(٥) البحر المحيط ٢٥/٥٦٢ وينظر أيضًا: الدر المصون ١١/١٢٠.

والثاني: أنَّ استعمالَ الرؤية في معنى الإخبار مجازيٌّ، يَصِحُّ فيه كَوْنُ الرؤيةِ المُتَجَوَّزِ بها بَصَريَّةً، وعلميَّةً، وكونُها عِلْمِيّةً لا يستلزمُ تعدّيها لاثنينِ؛ لجَوَازِ أنْ تكونَ بمعنى (عَرَفَ) تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا.

وتأويلُ (رأى) هنا بمعنى (عَرَفَ) قال به جماعةٌ منهم الزمخشري[١]، وصاحبُ الجلالين[٢]، وأبو السعود[٣]، والآلوسي[٤].

الثالث: وإذا أمْكَنَ أنْ يُتَجَوَّزَ في معنى (رأى) البَصَرِيّة فتكونُ بمعنى (أَخْبَرَ) -كمَا جَازَ في (رأى) العِلْمِيّة- لم يَكُنْ في قراءةِ عبدالله بن مسعودٍ تَرْجِيْحٌ لكونها علميةً، وكان في إطلاقِ القَوْلِ بأنَّ كافَ الخِطَابِ لا تَلْحَقُ البَصَرِيّةَ نَظَرٌ؛ إذ لا مَانِعَ مِنْ ذلك بعد التَّجَوُّزِ في معناها، ونَقلِهَا إلى معنى (أَخْبِرْنِي)[٥].

---

(١) الكشاف ٤٤٠/٦.

(٢) تفسير الجلالين مع حاشية الجمل ٤١٣/٨.

(٣) إرشاد العقل السليم ٥٨٠/٥.

(٤) روح المعاني ٢٤١/٣٠.

(٥) حاشية الشهاب الخفاجي ٥٧٣/٩ روح المعاني ٢٤١/٣٠.

المبحث الثالث: الترجيحُ بالقراءاتِ الشَّاذَّةِ في مسائلِ الخِلَافِ النَّحْويّ في الأدوات.

المسألة السابعة والعشرون: معنى (مَّا) وإعرابها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٦]

تعدَّدَتْ أقوالُ العُلَمَاءِ في معنى (مَّا) وإعرابِها في الآية الكريمة، فكان لهم فيها ثلاثةُ آراء:

الأول: أنها زائدةٌ للتوكيد، لا تُفِيْدُ إلَّا تَمْكِيْنَ المعنى وتوفيرَه بتكثيرِ اللفظ[1]، والتقدير: (مَثَلًا بَعُوْضَةً) كما زِيْدَتْ في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾ [آل عِمْرَان: ١٥٩] و ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المُؤْمِنُون: ٤٠]، و(مَثَلًا): مفعولُ (ضَرَبَ)، و(بَعُوضَةً): بدلٌ منه، أو عَطْفُ بيانٍ له.

وهذا الوَجْهُ اختارَه الزجاجُ وحكاه عن جميع البصريين فقال:" فأمَّا أجْوَدُ هذه الجِهَاتِ فأنْ تكون (مَّا) زائدةً مؤكِّدةً، كأنه قال: إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ بَعُوْضَةً مَثَلًا، ومَثَلًا بَعُوْضَةً، و(ما) زائدةٌ مؤكِّدةٌ..... والاختيارُ عند جميعِ البصريينَ أنْ تكون (مَّا) لغوًا"[2].

ويؤيد حِكايتَه قولُ الأخفش: "وقال: (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً)؛ لأنَّ (مَّا) زائدةٌ في الكلامِ، وإنَّما هو: (إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ بَعُوْضَةً مَثَلًا)"[3].

والثاني: أنها صِفَةٌ للنكرة قبلَها، وهي (مَثَلًا)؛ لتزدادَ النكرةُ شَيَاعًا، كما تقولُ: ائْتِنِي برَجُلٍ ما، والمعنى: أيِّ رَجُلٍ، وقولهم: لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيْرٌ أنفَه[4].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٨.

(2) معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/١-١٠٤.

(3) معاني القرآن للأخفش ٥٩/١ وينظر أيضًا مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٤/١-٣٥.

(4) مجمع الأمثال للميداني برقم (٣٣٦٦) ١٩٦/٢

وهذا الوَجْهُ رجَّحَه الزمخشريُّ وأبوحيان وغيرُهما.

فقد قال الزمخشري: "و(مَّا) هذه إبهاميةٌ، وهي التي إذا اقترنتْ باسمٍ نكرةٍ أبْهَمَتْهُ إبْهَامًا، وزادَتْه شَيَاعًا وعُمُومًا، كقولك: أعْطِنِي كتابًا ما، تريد: أيَّ كتابٍ كانَ"(١).

وقال أبو حيان بعد إيرادِ الأوجه الجائزة في (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً): "والذي نختارُ مِنْ هذه الأعاريب.... و(مَّا) صفةٌ تَزِيدُ النكرةَ شَيَاعًا؛ لأنَّ زيادَتَها في هذا المَوْضِعِ لا تَنْقَاسُ"(٢).

الثالث: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، قيل بـ(بَعُوضَةً)، وقيل: بمحذوفٍ، و(بَعُوضَةً) بدلٌ مِنْ (مَّا)، أو عطفُ بيانٍ لها. و(مَّا) وصفتُها بدلٌ مِنْ (مَثَلًا)(٣).

يقول الفارسي: "وممَّا جاء فيه (مَّا) منكورةً موصوفةً قولُه: (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) فقد أجاز مُجِيزٌ أنْ تكون (مَّا) نكرةً، و(بَعُوضَةً) وَصْفًا له. وهذا الذي قاله عندي جائزٌ؛ لِمَا أَرَيْتُك في الآيةِ مِنْ كَوْنِ (مَّا) مفردًا غيرَ موصُوفةٍ. فأمَّا وَصْفُه له باسمِ النَّوْعِ فجيدٌ؛ لأنَّ (مَّا) اسمٌ عامٌّ، قريبٌ في الإبهامِ والعمومِ مِن

---

(١) الكشاف ٢٣٨/١-٢٣٩.

(٢) البحر المحيط ٥٠١/١. ما ذكره الإمام أبو حيان مِنْ أنَّ (زيادتها في هذا الموضع لا تنقاسُ) فيه نظرٌ؛ فقد عدَّ ابنُ الشجري مِنْ معاني (ما): استعمالها صلةً مؤكّدةً للكلام، وذَكَرَ مِنْ مواضعها: زيادتها بين المفعولَيْنِ، وأوْرَدَ هذه الآية مع شواهدَ شعريةٍ. كما عدَّ ابنُ هشام مِنَ المواضع التي تزادُ فيها (ما): بين المتبوعِ وتابعه. ينظر أمالي ابن الشجري ٥٦٩/٢ مغني اللبيب ١٠٨/٤. **وجانبٌ مِنَ الخلاف في مَوْضِعِ زيادتها مبنيٌّ على معنى (ضَرَبَ) في الأمثال، وتعدّيه لمفعولٍ واحدٍ أو مفعولين.**

(٣) كشف المشكلات ٢٨/١ التبيان ٤٣/١ الدر المصون ٢٢٣/١ مغني اللبيب ١٠٩/٤.

(ذا)، وحُكْمُ هذه الأسماءِ إذا كانت على هذا الإبهامِ أنْ يُبَيَّنَ بأسماءِ الأنواعِ؛ لمشاركته (ذا) ونحوَه في الإبهام"[1].

وقد ذهب جماعةٌ منهم المنتجبُ الهمذاني، وابنُ هشام إلى أنَّ مِنَ الوجوه التي يَتَرَجَّحُ بها الرأيُ الأوَّلُ القائلُ بأنَّ (مَّا) زائدةٌ للتوكيد، أنه تُؤيده قراءة عبدالله بن مسعودٍ–رضي الله عنه: (مَثَلاً بَعُوضَةً)[2] بدون (مَّا).

فقد ذكر المنتجبُ الهمذاني أنَّ هذا الوجه: "تُعَضِّدُه قراءةُ مَنْ قرأ: (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً بَعُوضَةً) بطرح (مَّا)، وهو ابن مسعودٍ–رضي الله عنه–، و(بَعُوضَةً) عَطْفُ بيانٍ لـ(مَثَلًا) أو بدلٌ منه"[3].

وقال عنه ابنُ هشام:" ويؤيده سُقُوطُها في قراءة ابنِ مسعودٍ، و(بَعُوضَةً) بدلٌ"[4].

المسألة الثامنة والعشرون: نوع الضمير في (إِنَّهُۥ) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [الأَعْرَاف : ٢٧]

بعد أن نَهَى اللهُ –عزَّ، وجلَّ– عن الافتتانِ بفتنةِ الشيطانِ، وحَذَّر مِنْ كَيْدِهِ في قوله: (يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ) علَّلَ ذلك بقوله: (إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ).

وقد اختلف العلماءُ في الضمير المتصل بـ(إنَّ):

فذهب الجمهورُ إلى أنه ضميرُ نصبٍ عائدٌ على (ٱلشَّيْطَٰنُ).

---

(1) المسائل المشكلة، المعروفة بـ(البغداديات) ٢٦٠ وينظر أيضًا شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤.

(2) شواذ القراءات ٥٦.

(3) الفريد ٢٠٢/١.

(4) مغني اللبيب ١٠٨/٤–١٠٩.

يقول الطبري: "والهاءُ في (إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ) عائدٌ على الشيطان"[١].

وذهب الزمخشريُّ إلى أنه ضميرُ الشَّأنِ، فقال: "والضَّمِيْرُ في (إِنَّهُ) للشَّأنِ والحَدِيْثِ"[٢].

ورجَّحَ جماعةٌ منهم ابنُ هشام القولَ الأولَ، واحتجُّوا لذلك بقراءة اليزيدي (وَقَبِيلَهُ)[٣]، بالنصب عطفًا على اسم (إنَّ) وهو ضميرُ النَّصْبِ المُتَّصِلُ.

فهذا مما يؤيد أنَّ الضميرَ عائدٌ على الشيطان؛ لأنَّ ضميرَ الشأنِ لا يُعْطَفُ عليه ولا يُتبَعُ بتابعٍ، خلافًا لبقية الضمائر.

يقولُ ابنُ هشام: "والأَوْلَى كونُه ضَمِيْرَ الشَّيْطَانِ، ويُؤَيِّدُهُ أنَّه قُرِئَ (وَقَبِيلَهُ) بالنصبِ، وضميرُ الشأنِ لا يُعطَفُ عليه"[٤].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنَّ ضميرَ الشأن مخالفٌ للقياسِ مِنْ خمسة أوْجُهٍ[٥]، فلا ينبغي أنْ يُحْمَلَ عليه إذا أمْكَنَ غيرُه. ومع إمْكَانِ العَطْفِ لا حَاجَةَ إلى الحَمْلِ على ضَمِيْرِ الشأنِ، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

---

(١) جامع البيان ١٣٦/١٠ وينظر أيضًا: التفسير البسيط ٨٤/٩ الفريد ٣٤/٣ مغني اللبيب ٥٤٢/٥ حاشية الشهاب الخفاجي ٢٦٩/٤ حاشية الجمل ١٠٥/٨ التحرير والتنوير ٧٩/٨.

(٢) الكشاف ٤٣٦/٢ وتابعه النسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٥٦٣/١.

(٣)مختصر في شواذ القرآن ٤٨ شواذ القراءات ١٨٥ إعراب القراءات الشواذ ٥٣٥/١.

(٤) مغني اللبيب ٥٤٢/٥-٥٤٣ وينظر أيضًا حاشية الشهاب ٢٦٩/٤.

(٥) ينظر فيها مغني اللبيب ٥٤٢/٥-٥٤٣.

واعتُرِضَ بأنَّ نَصْبَ (وَقَبِيلَهُ) لا يتعيَّنُ أنْ يكون معطوفًا على الضمير المتصل بـ(إنَّ)، إذ يَحْتَمِلُ أنْ يَكُوْنَ مفعولًا معه، والواوُ للمعيَّة، وليستْ عاطفةً[1].

وأُجِيْبَ بأنَّ المفعولَ معه يَقْتَضِي المُشَاركةَ الحَتْمِيَّةَ لعامِلِه في الزَّمَنِ، فيكونُ التقديرُ: يَرَاكُم مُصَاحِبًا لقبيلِه[2]، وهو في الآية بعيدٌ مِنْ جهة المعنى، ولهذا قال الصبَّان: "واحتمالُ كونِهِ مفعولًا معه مرجوحٌ هنا، فلا ينبغي تخريجُ التنزيلِ عليه"[3]، ويكونُ العطفُ راجحًا.

وقد بدا الزمخشريُّ غيرَ متمسكٍ برأيه حين أشار إلى احتمالِ الوَجْهِ الآخَرَ فذكر أنه: "إذا عَطَفَه على اسم (إنَّ)، وهو الضميرُ في (إِنَّهُ) كان راجعًا إلى إبليس"[4].

المسألة التاسعة والعشرون: معنى (أنْ) في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يُونُس:١٠]

ذهب المعربون في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إلى أنَّ (ءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ) مبتدأٌ، ثم اختلفوا في خَبَرِهِ؛ لاختلافهم في معنى (أَنِ) في الآية الكريمة، حيثُ حُكِيَ عنهم في ذلك ثلاثةُ مَعَانٍ:

الأول: أنَّها المُخَفَّفَةُ مِنَ الثقيلة، واسْمُهَا ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، وجملة (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ) في مَوْضِعِ خَبَرِهَا، وهي ومعمولَاها في تأويلِ مصْدَرٍ في

---

(1) الكشاف ٤٣٦/٢ إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٥٣٥/١ الفريد ٣٤/٣ البحر المحيط ٤٩٢/١٢ الدر المصون ٢٩٣/٥ حاشية الشهاب ٢٦٩/٤.

(2) الدر المصون ٢٩٣/٥.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٦/١.

(4) الكشاف ٤٣٦/٢.

محلّ رفعٍ خبرًا لـ(وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ)، والتقدير، وآخِرُ دَعْوَاهُم حَمْدُ اللهِ. وهو قولُ سيبويه والجمهور[١].

يقول سيبويه:" وأمَّا قولُه عزَّ وجَلَّ: (وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)، و(آخِرُ قولِهِم أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ)، فعَلَى قولِه: أنَّه الحَمْدُ لله، ولا إله إلا الله. ولا تكونُ (أنِ) التي تَنْصِبُ الفِعْلَ؛ لأنَّ تلك لا يُبْتَدَأُ بعدها الأسماءُ. ولا تكونُ (أيْ)؛ لأنَّ (أيْ) إنَّما تَجِيْءُ بعد كلامٍ مُسْتَغْنٍ ولا تكونُ في مَوْضِعِ المَبْنِيِّ علَى المبتدأ"[٢].

والثاني: أنها زائدةٌ، و(ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) خبرٌ لـ(وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ)، والتقدير:وآخِرُ دَعْوَاهُم الحَمْدُ لله[٣]

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٨/٣ إعراب القرآن للنحاس ٢٤٦/٢ التفسير البسيط ١٣٢/١١ أمالي ابن الشجري ١٧٧/٢ الكشاف ١١٧/٣ التبيان ٦٦٦/٢ الفريد ٣٥١/٣ البحر المحيط ٣٣/١٥ مغني اللبيب ١٩٥/١ المقاصد الشافية ٤٠٠/٢.

(٢) الكتاب ١٦٣/٣.

(٣) نُسِبَ هذا الوجه إلى "صاحب النظم" في التفسير البسيط ١٣٢/١١ مفاتيح الغيب ٤٩/١٧ البحر المحيط ٣٤/١٥ وصرَّح السمين الحلبي بأنه "الجرجاني" الدر المصون ١٥٦/٦ فإنْ كان المقصودُ به "عبد القاهر" ففي نسبته إليه نظرٌ؛ فإنَّه صرَّح في (العوامل المائة) بأنها مخففةٌ من الثقيلة، فقال: "ويجبُ أنْ يكون خبرُ (أنْ) المخففة جملةً لا مفردًا، نحو قوله تعالى: (أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)، إذ أنَّ الأمرَ والشأنَ، و(أنْ) مخففةٌ من الثقيلة؛ لأنَّ اسمها ضميرٌ لا ظاهرٌ، والضميرُ بمعنى الشأن.... والخبرُ جملةٌ". العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ١٦١ ت د/ البدراوي زهران. وينظر أيضًا المقتصد ٤٨٧/١. وإنْ كان غيرُه فلا دِرَايةَ لي به.

الثالث: أنها مفسّرةٌ بمعنى (أيْ)، فهي تفسِّرُ (وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ)؛ لأنَّ في (دَعْوَىٰهُمْ) معنى القولِ، وجملةُ (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) خبرٌ له، فيكونُ الخبرُ نفسَ المبتدأ في المعنى[1].

يقول الطاهر بن عاشور:" فـ(أنْ) تفسيرية لـ(وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ)، وهي مُؤْذِنَةٌ بأنَّ آخِرَ الدُّعَاءِ هو نَفْسُ الكلمة (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)"[2].

وقد ذهب جماعةٌ منهم ابنُ جني، وأبو حيان، والسمينُ الحلبي، والشهابُ الخفاجي إلى أنَّ ممَّا يترجَّحُ به رأيُ سيبويه والجمهورِ أنَّه تؤيدُه قراءةُ يعقوبَ، وابنِ مُحَيْصِن، وعِكْرِمَةَ، ومجاهدٍ، وقتادةَ، وأبي مِجْلِز، وأبي حَيْوَةَ وغيرِهم: (أَنَّ الْحَمْدَ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِين)[3]، بفتح الهمزة، وتشديد النون، ونَصْبِ (الحَمْدَ) حيثُ جاءَتْ (أنَّ) على الأصْلِ مِنَ التشديد.

صرَّح بذلك ابنُ جني فذكر أنَّ " هذه القراءة تَدُلُّ على أنَّ قراءةَ الجماعة: (أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) على أَنَّ (أَنْ) مخففةٌ مِنْ (أَنَّ)، بمنزلة قولِ الأعشى:

في فِتيةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قدْ عَلِمُوا ∴ أَنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[4].

---

(1) تفسير الجلالين مع حاشية الجمل ٣٣٨/٣.

(2) التحرير والتنوير ١٠٥/١١.

(3) المحتسب ٣٠٨/١ مختصر في شواذ القرآن ٦١ شواذ القراءات ٢٢٤ إعراب القراءات الشواذ ٦٣٩/١.

(4) البيت من البسيط، ديوانه ٥٩ برواية "أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحِيَلُ" وينظر في الكتاب ١٦٢/٣ الأصول ٢٣٩/١ الخصائص ٤٤١/٢ المنصف ١٢٩/٣ المقتصد في شرح الإيضاح ٤٨٣/١ أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨ المقاصد الشافية ٤٠٠/٢ خزانة الأدب ٣٩٠/٨. يحفى: من الحفاء، وهو المشي بلا نعلٍ ولا خفٍّ، أراد به الفقيرَ، ينتعلُ: يلبسُ النعلَ، وأراد به الغنيَّ.

أي: أنَّه هالكٌ، فكأنَّه على هذا: وآخِرُ دَعْوَاهُم أنَّه الحَمْدُ لله"(١).

وقال السمينُ الحلبي عن قراءة التشديد: "وهذه تؤيدُ أنَّها المخففةُ في قراءة العامَّة، وتَرُدُّ علَى الجُرْجَاني"(٢).

وهو الذي أميلُ إليه؛ لسلامته مما اعْتُرِضَ به على غيره؛ فقد ضُعِّفَ وَجْهُ زيادتها بأنَّ وُقُوعَهَا بين المبتدأ والخَبَرِ ليس مِنْ مَوَاضِعِ زيادَتِهَا(٣).

كما ضُعِّفَ وَجْهُ أنَّها مفسِّرَةٌ بأنَّها في هذا الموضع لم تَسْتَوفِ شُرُوطَ (أنْ) المفسِّرَةِ، حيثُ يُشْتَرَطُ لها عند مُثْبِتِهَا شروطٌ منها: أنْ تُسْبَقَ بجُمْلَةٍ تامَّةٍ، وهنا لو وقفْتَ على (وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ) لم يَكُنْ كلامًا(٤).

المسألة الثلاثون: معنى (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرَّعْد : ١١]

للعلماءِ أقوالٌ في معنى (مِنْ) ومتعلَّقِهَا في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ ، أشهرُها:

الأول: أنها بمعنى الباء، فهي للسببية، وهي ومجرورُها متعلّقٌ بـ(يَحْفَظُونَهُ)، والمعنى: يحفظونه بأمْرِ الله وإذْنِهِ، أي: أنَّ حِفْظَهم إيَّاه مُسَبَّبٌ عن أمْرِ اللهِ لهم بذلك، وفي الآية مفعولٌ محذوفٌ، تقدير: يحفظونه مِمَّا يُحَاذِرُهُ بأمْرِ الله(٥).

يقول أبو عبيدة: "(يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ) أي: بأمْرِ الله يحفظونَه مِنْ أمْرِهِ"(٦).

---

(١) المحتسب ٣٠٨/١.

(٢) الدر المصون ١٥٧/٦ وينظر أيضًا المحرر الوجيز ١٠٨/٣ الفريد ٣٥١/٣ البحر المحيط ٣٣/١٥ حاشية الشهاب على البيضاوي ١٦/٥.

(٣) البحر المحيط ٣٤/١٥ مغني اللبيب ٢٠٥/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨ مغني اللبيب ١٩٤/١.

(٥) المحتسب ٣٥٥/١.

(٦) مجاز القرآن ٣٢٤/١.

وقال ابن قتيبة: "(يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ) أي: بأمْرِ الله"[1].

الثاني: أنها لبيانِ الجِنْس، وفي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، والأصْلُ: له مُعَقّبَاتٌ مِنْ أمْرِ اللهِ يحفظونه مِنْ بينِ يَدَيْهِ ومن خَلْفِهِ، و(مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ) متعلّقٌ بمحذوفٍ في محلّ رفْعٍ صفةٌ لـ(مُعَقِّبَٰتٌ). وهو قولُ جماعةٍ منهم الفراءُ، والزجاج[2].

فقد ذكر الفراءُ أنَّ "المُعَقّبَات مِنْ أمْرِ الله يَحْفَظُونَه، وليس يُحْفَظُ مِنْ أمْرِهِ، إنَّما هو تقديمٌ وتأخيرٌ، واللهُ أعلم"[3].

الثالث: أنّها لابتداءِ الغاية، والمرادُ بـ(أَمْرِ ٱللَّهِ) الجنُّ والإنسُ، فالمعقّبَاتُ يحفظونه مِمَّا يُحْفَظُ منه، كمَرَدَةِ الجنّ والإنسِ، أو هي عامّةٌ في ضَرَرِ مَنْ هو مُسْتَخْفٍ بالليلِ، وساربٌ بالنهار، والجارُّ والمجرورُ متعلقٌ بـ(يَحْفَظُونَهُۥ).

يقول أبو البقاء: "(مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ) أي: مِنَ الجنّ والإنسِ، فتكونُ (مِنْ) على بابها"[4].

وقد ذهب الزمخشريُّ[5]، والمنتجبُ الهمذاني[6]، وأبو حيان، والسمينُ الحلبي وغيرُهم إلى ترجيحِ الوَجْهِ الأوَّلِ؛ واستدلوا على ذلك بأنَّه تُعَضّدُهُ، وتؤيدُه قراءةُ أمير المؤمنين عليّ بنِ أبي طالب، وابنِ عباس، وزيدِ بن علي، وجعفرِ

---

(1) تأويل مشكل القرآن ٥٧٤ وينظر أيضًا إيضاح الوقف والابتدا ٧٣٣/٢.

(2) معاني القرآن وإعرابه ١٤٢/٣.

(3) معاني القرآن للفراء ٦٠/٢ وينظر أيضًا جامع البيان ٤٦٣/١٣ التفسير البسيط ٣٠٩/١٢.

(4) التبيان ٧٥٤/٢ وينظر أيضًا الدر المصون ٢٩/٧-٣٠ حاشية الشهاب الخفاجي ٣٩٢/٥ حاشية الجمل ١٠٢/٤ التحرير والتنوير ١٠١/١٣.

(5) الكشاف ٣٣٨/٣.

(6) الفريد ٦٦٠/٣.

الصادق، وعكرمةَ–رضوان الله عليهم–: (يَحْفَظُونَهُ بأَمْرِ اللهِ)[١]، بالباء بدلًا من (مِنْ)، فإنها "ظاهرةٌ في السببية"[٢].

يقولُ أبو حيان: " وقِراءةُ علِيّ، وابنِ عباسٍ، وعكرمةَ، وزيدِ بنِ عليّ، وجعفرِ بن محمد: (يَحْفَظُونَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ)، يُؤَيِّدُ تأويلَ السَّبَبِيَّةِ في (مِنْ)"[٣].

وقال السمينُ الحلبي: "و(مِنْ) إمَّا للسبب، أي: بسبب أمْرِ الله، ويدلُّ له قراءةُ علِيّ بن أبي طالب، وابن عباس، وزيد بن علي، وعكرمة: (بأمْرِ الله)"[٤].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنَّ حُروفَ المعاني يَنُوبُ بعضُها مَنَابَ بعضٍ، و"وُرُوْدُ (مِنْ) للسببِ ثابتٌ من لسانِ العربِ"[٥]، كما أنَّ فيه سلامةً مِنْ دعوى التقديم والتأخير.

وقد ذكر ابنُ جني القراءةَ وتوجيهَها، لكنه اختارَ الوَجْهَ الثاني (أنها لبيان الجنس)؛ لأنه أسْهَلُ في التأويل، وأقوى في المعنى. فقد ذكر أنَّ تأويلَ الآية: له معقباتٌ مِنْ أمْرِ الله يحفظونه مِمَّا يَخَافُه، وهذا التأويلُ "أذْهَبُ في الاعتدادِ عليهم؛ وذلك أنه –سبحانه– وَكَّلَ بهم مَنْ يَحْفَظُهم مِنْ حَوَادِثِ الدَّهْرِ ومَخَاوِفِهِ التي لا يُعتد عليهم بتسليطها عليهم، وهذا أسْهَلُ طريقًا، وأرْسَخُ في الاعتدادِ بالنعمة عليهم عُرُوقًا"[٦].

المسألة الحادية والثلاثون: معنى (إن) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾ [إِبْرَاهِيم : ٤٦]

---

(١)المحتسب لابن جني ٣٥٥/١ شواذ القراءات للكرماني ٢٥٥.

(٢) روح المعاني ١١٢/١٣.

(٣) البحر المحيط ٣٣٦/١٦.

(٤) الدر المصون ٢٩/٧.

(٥) البحر المحيط ٣٣٦/١٦ الجامع لأحكام القرآن ٢٨/١٢.

(٦) المحتسب ١–٣٥٥–٣٥٦.

قرأ السبعةُ إلَّا الكسائيَّ بكَسْرِ اللَّامِ الأُوْلَى مِنْ (لِتَزُولَ) ونَصْبِ المضارع، وقرأ الكسائيُّ بفَتْحِها، ورَفْعِ الفعلِ[1]. وقد تعدَّدَتْ أقوالُ العلماء في توجيه قراءة جمهور السبعة، ومعنى (إنْ) فيها، وذلك على النحو التالي:

الأول: أنَّ (ِإن) نافيةٌ بمعنى (ما)، واللامُ الأُوْلَى هي لامُ الجُحُودِ؛ لأنها سُبِقَتْ بكَوْنٍ منفيٍّ، والمضارعُ منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعدها، والتقدير: وما كانَ مكرُهم لِتَزُوْلَ منه الجبالُ، والمراد: تحقيرُ مْكْرِهِم، والتصغيرُ مِنْ شأنه، والتقليلُ مِنْ خَطَرِه، فإنه ليس بمُتَجَاوِزٍ مَكْرَ أمثالِهم، وما هو بالذي تَزُوْلُ منه الجبالُ.

وهو قولُ أكثرِ النحويين والمفسّرين، ومنهم الفراءُ، والزجاجُ، والفارسيُّ، والنحاسُ[2].

فقد ذكر الفراء أنَّ معناه: "ما كانَتِ الجبالُ لِتَزُوْلَ مِنْ مَكْرِهِم"[3].

وقال الزجاجُ: " والمعنى: وما كان مكرُهم لِتَزُولَ منه الجِبَالُ أي: ما كان مكرُهم لِيَزُوْلَ منه أمرُ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وأمْرُ دينِ الإسلامِ؛ لثُبُوتِهِ ثُبُوْتَ الجبالِ الراسيةِ"[4].

---

(1) ينظر السبعة ٣٦٣ الحجة لأبي علي ٣١/٥ الكافي في القراءات السبع ١٣٨ التبصرة ٥٥٩.

(2) ينظر جامع البيان ٧٢٣/١٣ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٨/٢ الحجة لأبي علي ٣١/٥ إعراب القرآن للنحاس ٣٧٢/٢ مشكل إعراب القرآن ٤٥٣/١ التفسير البسيط ٥٠٦/١٢ النكت لابن فضال ٣٢٨/١ كشف المشكلات ٦٥١/٢ البيان ٦١/٢ التبيان ٧٧٤/٢ الفريد ٤٦/٤.

(3) معاني القرآن ٧٩/٢.

(4) معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٣.

الثاني: أنَّ (ِإن) مخفَّفَةٌ مِنَ الثقيلة، واللَّامُ هي الفارقةُ بين المخفَّفةِ مِنَ الثقيلة والنافية. وفيه إثباتُ عِظَمِ مَكْرِهِم، وشِدَّتِهِ؛ فإنَّهم مَكَرُوا لِيُزِيْلُوا ما هو كالجِبَالِ في الثُّبُوتِ.

وهو ظاهرُ كلام الزمخشري، وابنِ عطية، وأجازه أبو البقاء[١] وغيرُه.

فقد قال الزمخشري في تأويلها: "وإنْ عَظُمَ مَكْرُهم، وتَبَالَغَ في الشدة. فَضَرَبَ زَوَالَ الجِبَالِ منه مَثَلًا لتفاقُمِهِ وشِدَّتِهِ، أي: وإنْ كانَ مَكْرُهم مُسَوّىً لإزالة الجبالِ، مُعَدًّا لذلك"[٢].

وقال ابنُ عطية:" وتَحْتَمِلُ –عندي– هذه القراءةُ أنْ تكون بمعنى تَعْظِيْمِ مَكْرِهِم، أي: وإنْ كان شديدًا، إنَّما يُفعَلُ لِتَذْهَبَ به عِظَامُ الأمور"[٣].

وعقَّبَ على ذلك السمين الحلبي بقوله: "فمفهومُ هذَيْنِ الكَلامَيْنِ أنَّها مخففةٌ؛ وأنَّه إثباتٌ"[٤].

الثالث: أنَّها شرطيةٌ، وجوابُها محذوفٌ، واللامُ مع المضارع هي لامُ (كي)، والتقدير: وإنْ كان مكرُهم–في العِظَمِ– يَبْلُغُ إلى إزالةِ الجبالِ، معدًّا لذلك، وإنْ كان لا يَبْلُغُه، فاللهُ يَنْصُرُ دينَه، ويؤيدُ نبيَّه صلَّى اللهُ عليه وسلم.

وهذا المعنى أجازه أبو إسحاق الزجاج، حيثُ ذَكَرَ أنَّه جاء على كلامِ العربِ مِنَ المبالغة في الوَصْفِ، فإنهم يقولون: لو بَلَغَ فلانٌ ما لا يَظُنُّ أنه يَبْلُغ ما انْتُفِعَ به. وهم يعلمون أنه ليس ببالغه، وجَعَلَ "المعنى على هذا: لو أزالَ

---

(١) التبيان ٢/٧٧٤

(٢) الكشاف ٣/٣٩٢.

(٣) المحرر الوجيز ٣/٣٤٦.

(٤) الدر المصون ٧/١٢٦ وينظر أيضا البحر المحيط ١٦/٥٨٦.

مكرُهم الجبالَ لَمَا أزالَ أمْرَ الإسلامِ، وما أتَى به النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم"[١] وإنْ لم يكنْ جبلٌ قطُّ زالَ لِمَكْرٍ.

وحكاه جماعةٌ منهم أبو جعفر النحاس، والمنتجب الهمذاني، والسمين الحلبي، واستظهره ابنُ هشام فقال: "والذي يَظْهَرُ لي أنها لامُ (كي)، وأنَّ (إنْ) شرطيةٌ، أي: وعند الله جزاءُ مَكْرِهِم، وهو مَكْرٌ أعْظَمُ منه، وإنْ كانَ مَكْرُهُم لِشِدَّتِهِ مُعَدًّا لأجلِ زَوَالِ الأمور العِظَامِ المُشَبَّهَةِ في عِظَمِها بالجبالِ، كما تقول: أنا أشجعُ مِنْ فلانٍ، وإنْ كان مُعَدًّا للنوازلِ"[٢].

وقد ذهبٌ جماعةٌ إلى أنَّ مما يترجَّحُ به الوجهُ الأولُ القائلُ بأنَّ (إنْ) نافيةٌ: أنه تؤيده قراءةُ عبدالله بن مسعودٍ–رضي الله عنه–: (ومَا كانَ مَكْرُهُم لِتَزُوْلَ منه الجِبَالُ)[٣] حيث جاءتْ على النفي الصريح بـ(ما).

يقول الزمخشري: "وتنصره قراءةُ ابن مسعودٍ: (وما كانَ مَكْرُهم)"[٤].

ويقول السمين الحلبي: " ويؤيد كونَها نافيةً قراءةُ عبد الله: (وما كان مَكْرُهم)"[٥].

قد اعتُرِضَ على هذا الوجه وقراءة ابن مسعود–رضي الله عنه– مِنْ جِهَةِ أنه يُعَارِضُ معنى قراءة الكسائي: (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ) وهي قراءةٌ سبعيةٌ[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٧/٣–١٦٨.

(٢) مغني اللبيب ١٦٧/٣–١٦٨.

(٣) مختصر في الشواذ لابن خالويه ٧٤ وينظر أيضًا معاني القرآن للفراء ٧٩/٢.

(٤) الكشاف ٣٩٢/٣.

(٥) الدر المصون ١٢٦/٧. وينظر أيضًا البحر المحيط ٥٨٥/١٦ حاشية الشهاب الخفاجي ٤٨٥/٥ حاشية الجمل ١٦٤/٤.

(٦) تقدَّمَ تخريجها بدايةَ المسألة.

فإن فيها إثباتَ الزَّوَالِ، وتعظيمَ مَكْرِهم، وشدته، وأنه بحيثُ تَزُوْلُ منه الجبالُ، وتنقلِعُ عن أمَاكِنِهَا، المعنى الذي يَنْسَجِمُ مع كونها مخفَّفةً، أو شرطيةً–في قراءة الجمهور–، في حين أنَّ كونها نافيةً بمعنى (ما) ينفي زَوَالَ الجبالِ، ويُفيدُ تحقيرَ مَكْرِهِم، والتقليلَ مِنْ خَطَرِه.

وقد أُجِيْبَ عن ذلك بأنَّ الجبالَ في قراءة الجمهور يُرَادُ بها أمْرُ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وما جاء به، وفي قراءة الكسائي يُرَادُ بها الجبالُ حقيقةً، فلا تعارُضَ بينهما؛ إذ لم يَتَوَارَدَا على مَحَلٍّ واحِدٍ نفيًا وإثباتًا[١].

المسألة الثانية والثلاثون: معنى الباء في قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المُؤْمِنُون : ٢٠]

قرأ ابنُ كثير، وأبو عمرو –مِنَ السبعة– بضَمِّ التاءِ الأُوْلَى، وكسْرِ الباء:(تُنبِتُ) مِن: أنْبَتَ يُنْبِتُ. وقرأ الباقون بفتح التاء الأُوْلَى وضمّ الباء:(تَنبُتُ) مِن: نَبَتَ يَنْبُتُ[٢].

وقد اختلف العلماءُ في معنى الباء على القراءة الأُوْلَى، فكان لهم في ذلك ثلاثةُ أقوالٍ:

الأول: أنَّ الباءَ زائدةٌ، و(تُنبِتُ) متعدٍ بالهمزة، و(الدُّهْنِ) في محلّ نَصْبِ مفعولٍ به، والتقدير: تُنبِتُ الدُّهْنَ، بمعنى: تُخْرِجُهُ. وهو قولُ الأخفش، وأبي عبيدة[٣]، وأجازه الفارسي[٤] وجماعةٌ.

---

(١) ينظر الفريد ٤٧/٤ الدر المصون ١٢٧/٧ حاشية الشهاب ٤٨٦/٥ روح المعاني ٢٥١/١٣.

(٢) السبعة ٤٤٥ التيسير ١٥٩ التذكرة في القراءات الثمان ٤٥/٢ النشر ٢٤٦/٢.

(٣) مجاز القرآن ٥٦/٢.

(٤) الحجة ٢٩١/٥ وينظر أيضًا الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٧/٢.

فقد ذكر الأخفشُ عند قوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَة: ١٩٥] "والباءُ زائدةٌ، نَحْوَ زيادَتِها في قوله: (تُنبِتُ بِالدُّهْنِ) وإنَّمَا هي: تُنبِتُ الدُّهْنَ"(١).

الثاني: أنَّ الباءَ أصليةٌ، ومعناها المُصَاحَبَة، و(تُنبِتُ) متعدٍّ أيضًا، ومفعولُه محذوفٌ؛ لِفَهْمِ المعنى، و(بِالدُّهْنِ) متعلّقٌ بمحذوفٍ في موضِعِ الحال مِنَ المفعولِ المحذوفِ، والتقدير: تُنبِتُ ما تُنبِتُه (أو جَنَاهَا، أو زيتونَها) بالدُّهْنِ، أي: وفيه الدُّهْنُ، أو ومعه دُهْنُه.

أجازه الفارسيُّ(٢)، ورجَّحَه ابنُ جني حيثُ ذَكَرَ أنَّ قراءةَ "مَنْ قَرَأ: (تُنبِتُ بالدُّهْنِ) قد حُذِفَ مفعولُها، أي: تُنبِتُ ما تُنبِتُه ودُهْنُها فيها" كما ذَكَرَ أنَّ "الباء هنا في معنى الحالِ، أي: تُنْبِتُ وفيها دُهْنُها، فهو كقولك: خَرَجَ بثيابه، أي: وثيابُه عليه، وسَارَ الأميرُ في غِلْمَانِهِ، أي: وغلمانُه معه، وكأنَّه قال: خَرَجَ لابسًا ثيابَه، وسار مستصْحِبًا غلمانَه"(٣).

الثالث: أنَّ (أنْبَتَ) في معنى (نَبَتَ)، فـ(تُنْبِتُ)، و(تَنْبُتُ)–في قراءة الجمهور– ، بمعنىً واحدٍ، وهو فعلٌ لازمٌ، والهمزةُ ليستْ للتعدية، وإنما هي لغةٌ في (نَبَتَ)، والباءُ للمصاحَبة، وهي ومجرورُها في موضِعِ الحالِ. قال به الفراءُ، والطبريُّ، والزَّجَّاجُ.

يقول الفراءُ: "وهما لغتان، يقال: نَبَتَتْ، وأنْبَتَتْ، كقول زهير:

رَأَيْتَ ذوي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم ... قَطِيْنًا لَهُم حَتّى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ(٤).

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٧٢/١ وأعاد الحديث عنها في ٤٤٠/٢، ٤٥١، ٥١٩.

(٢) الحجة ٢٩٢/٥.

(٣) المحتسب ٨٨/٢، ٨٩.

(٤) البيت من الطويل، ديوان زهير ٥٠ يمدح سنان بن أبي حارثة المري، والد هرم، وينظر في جامع البيان ٣٢/١٧ معاني القرآن وإعرابه ١٠/٤ الحجة ٢٩٢/٥ المحتسب ٨٩/٢

و(نَبَتَ). وهو كقولك: مَطَرَتِ السماءُ، وأمْطَرَتْ"[١].

كما ذَكَرَ الزجاجُ أنَّه "يُقالُ: نَبَتَ الشَّجَرُ، وأنْبَتَ، في معنىً واحدٍ"[٢]. ثم ساق بيتَ زهير.

وقد صرَّح السمينُ الحلبي بأنَّ ممَّا يدلُّ على زيادة الباء قراءةُ زِرّ بن حُبَيْشٍ: (تُنْبِتُ الدُّهْنَ)[٣] بإسقاط الباء. فقال:" وقرأ زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ: (تُنبِتُ الدُّهْنَ) مِنْ: أنْبَتَ، وسقوطُ الباءِ هنا يدلُّ على زيادتها في قراءةِ مَنْ أثْبَتَهَا"[٤].

وضعَّفَ ابنُ جني هذا الوجْهَ قائلًا: "فأمَّا مَنْ ذَهَبَ إلى زيادةِ البَاءِ، أي: تُنْبِتُ الدُّهْنَ، فمضعُوفُ المَذْهَبِ، وزائدٌ حرفًا لا حَاجَةَ به إلى اعتقادِ زيادَتِهِ مع ما ذكرناه مِنْ صِحَّةِ القولِ عليه"[٥]، يعني القولَ بتقدير حَذْفِ المفعولِ، "وما أكْثَرَ وأعْذَبَ وأعْرَبَ حَذْفَ المفعولِ وأدَلَّه على قُوَّةِ النّاطِقِ به"[٦].

ويُمْكِنُ مناقشةُ ابنِ جنّي فيما ذَهَبَ إليه مِنْ أوجه:

التفسير البسيط ٥٥١/١٥ الكشاف ٢٢٤/٤ كشف المشكلات ٩٢١/٢ الفريد ٥٩٠/٤ البحر المحيط ٣٦٩/١٩ الدر المصون ٣٢٨/٨ مغني اللبيب ١٢٥/٢ خزانة الأدب ٥٠/١. القطين: اهل الرجل وحَشَمُه، والساكنُ في الدار المقيمُ فيها. أنبت البقلُ: أخصبَ الناسُ. يريد ان الفقراء يلزمون بيوت هؤلاء القوم –لكرمهم– يعيشون عندهم حتى يخصب الناسُ. والشاهد فيه: استعمالُ (أنبتَ) في معنى (نبت).

(١) معاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢–٢٣٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٠/٤.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ١٥٥/٢ وينظر أيضًا المحرر الوجيز ١٤٠/٤ الجامع لأحكام القرآن ٣٠/١٥ البحر المحيط ٣٦٩/١٩.

(٤) الدر المصون ٣٢٩/٨.

(٥) المحتسب ٨٩/٢.

(٦) المرجع السابق.

أحدها: أنَّ (الدُّهْنَ) –على الوَجْه الأوَّلِ– مفعولٌ به، ويدلُّ على زيادة الباء مع مفعول (تُنْبِتُ) قولُه تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ﴾ [النَّحْل : ١١]، حيثُ وَصَلَ الفعلُ إلى مفعولِهِ بنفسه.

ثانيًا: أنَّ زيادةَ الباء مع المفعولِ سماعيةٌ، حُكِمَ عليها بالكثرة، فقد أيَّدَ الأخفشُ ما ذَهَبَ إليه بأنَّ "الباءَ تُزادُ في كثيرٍ مِنَ الكلامِ"[١]

كما ذَكَرَ الفارسيُّ أنه "قد زِيْدَتْ هذه الباءُ مع الفاعِلِ كما زِيْدَتْ مع المفعولِ، وزيادتُها مع المفعولِ به أكثر"[٢]. ومِن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البَقَرَة : ١٩٥]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مَرْيَم: ٢٥]، ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ﴾ [الحَج : ٢٥].

بل زِيْدَتْ الباءُ مع هذا الفعل بعينه (أنْبَتَ) ومنه قولُ الشاعر:

بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّثَّ حَوْلَهُ ∴ وأَسْفَلُهُ بِالمَرخِ وَالشَبُهانِ.[٣]

والتقدير: يُنْبِتُ أسْفَلُه المَرْخَ[٤].

---

(١) معاني القرآن ٤٤٠/٢.

(٢) الحجة ٢٩١/٥. وينظر أيضا التفسير البسيط ٥٥٤/١٥ جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٦٧١/٢ الجنى الداني ٥١ مغني اللبيب ١٦٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، نسب لرجلٍ من عبد قيس، وقيل: للأحول اليشكري، ويروى: يُنبِتُ السِدْرَ صَدرُهُ. وينظر في مجاز القرآن ٤٨/٢ الحجة ٢٠٠/٥، ٢٩١ التفسير البسيط ٥٥٤/١٥ الاقتضاب ٣٤١/٣ خزانة الأدب ٢٧٦/٥. الشبهان: ضربٌ من العَضَاة. الشث: الكثيرُ من كل شيء، وقيل: ضربٌ من الشجر طيب الريح، مُرَّ الطعمِ، يُدبغُ به. المرخ: شجرٌ سريعُ الوَرْيِ.

(٤) الحجة لأبي علي ٢٩١/٥

ثالثًا: أنَّ الباءَ تُزادُ لمعنى التوكيد[١]، وفي هذه الآية دلَّت الباءُ على مُلَازَمَةِ الإنْبَاتِ للدُّهنِ، كما زِيْدَتْ في قوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العَلَق : ١]، وإن كان (ٱقْرَأْ) يتعدَّى بنفسه؛ للدلالة على الأمْرِ بمُلَازَمَةِ القراءة[٢].

المسألة الثالثة والثلاثون: معنى اللام في قوله تعالى:﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العَنكَبُوت:٦٦]

قُرِئ في السبعة بكسر اللام مِنْ (وَلِيَتَمَتَّعُواْ)[٣] في قوله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۝٦٥ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وللعلماء في معناها قولان:

الأول: أنها للتعليل بمعنى (كي)، فيكون المضارعُ منصوبًا بـ(أنْ) مضمَرةً، وتكون متعلقةً بـ(يُشْرِكُونَ) في الآية السابقة عليها، ومعطوفة على (لِيَكْفُرُواْ)، والمعنى: يُشْرِكُونَ لِيَكْفُرُوا، ولِيَتَمَتَّعُوا، أي: عادوا إلى شِرْكِهم لِيَجْحَدُوا نِعْمَةَ الله في إنْجَائِهِ إيَّاهم، ولِيَتَمَتَّعُوا بعَاجِلٍ مِنَ الدنيا مِنْ غيرِ نَصِيْبٍ في الآخرة.

فقد ذكر الفراءُ أنَّ اللامَ في "(وَلِيَتَمَتَّعُواْ) مكسورةٌ على جهة (كي)"[٤].

والثاني: أنها لامُ الأمْرِ، وهي بَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ تُكْسَرُ وتُسَكَّنُ، فيكونُ المضارعُ مجزومًا، ويُحْمَلُ الأمْرُ على معنى التهديد، والوعيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَت : ٤٠]

---

(١) مغني اللبيب ١٤٦/٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٧/٢.

(٣) هي قراءة عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، ونافع من طريق ورش. ينظر السبعة ٥٠٢-٥٠٣ التيسير ١٧٤ النشر ٣٤٤/٢ الكامل ٦١٦.

(٤) معاني القرآن ٣١٩/٢ وينظر أيضًا معاني القرآن وإعرابه ١٧٤/٤.

يقول الزمخشري: " فإنْ قُلْتَ: كيف جازَ أنْ يأمُرَ اللهُ تعالى بالكُفْرِ وبأنْ يَعْمَلَ العُصَاةُ ما شاءُوا، وهو ناهٍ عن ذلك ومُتَوَعِّدٌ عليه؟ قلتُ: هو مَجَازٌ عن الخُذْلان والتخلية، وأنَّ ذلك الأمْرَ مُتَسَخَّطٌ إلى غايةٍ..."[1].

وقد ذهب جماعةٌ إلى ترجيح أنها لامُ الأمر، واستندوا في ذلك إلى أنه تؤيده قراءتان:

إحداهما سبعيةٌ، بإسْكَانِ اللَّام (وَلْيَتَمَتَّعُوا)[2] وهي قراءةُ ابنِ كثير، وحمزة، والكسائي، وقالون عن نافع، وقرأ بها خلف، والأعشى.

فـ"هي ظاهرةٌ في الأمر"[3]؛ لأنَّ لامَ التعليلِ لا يجوزُ إسْكَانُها؛ لأنه حُذِفتْ بعدها (أنْ)، فلا يجوزُ حَذْفُ حَرَكَتِهَا أيضًا لِضَعْفِ عوامِلِ الأفعال[4].

وقد ذَكَرَ الزمخشريُّ أنه يجوز في اللام المكسورة "أنْ تكونَ لامَ الأمرِ، وقراءةُ مَنْ قرأ (وَلْيَتَمَتَّعُوا) تشْهَدُ له"[5].

والأخرى قراءةُ أبيّ، وعبدالله بن مسعودٍ –رضي الله عنهما–: (فَتَمَتَّعُوا)، ورُوِيَتْ بالواو (وَتَمَتَّعُوا)[6].

يقول القرطبي مستدلًّا لأنها لامُ الأمْرِ: "ودليلُ هذا قراءةُ (أبيّ): (وَتَمَتَّعُوا)"[7].

---

(1) الكشاف ٥٦١/٤.

(2) ينظر مراجع قراءة كسر اللام.

(3) الدر المصون ٢٧/٩.

(4) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٠/٣ مشكل إعراب القرآن ١٧٤/٢ الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨١/٢ البيان ٢٤٧/٢ الفريد ١٧٩/٥.

(5) الكشاف ٥٦١/٤.

(6) كتاب المصاحف ٣٢٨ برواية (قل تمتعوا) شواذ القراءات ٣٧٣ وينظر أيضًا جامع البيان ٤٤٢/١٨ المحرر الوجيز ٣٢٥/٤ البحر المحيط ٦٥٦/٢٠.

(7) الجامع لأحكام القرآن ٣٨٨/١٦.

ورجّحَ المنتجبُ الهمذاني أنها لامُ (كي)؛ "تُعَضّدُهُ قراءةُ مَنْ قرأ: (وكي يتمتعوا) وهو ابنُ مسعودٍ –رضي الله عنه–"[١].

والذي أميلُ إليه أنها لامُ الأمرِ؛ حيثُ يؤيدُه قرائنُ أُخَرُ، منها[٢]:

قرينةُ السياق؛ حيثُ خُتمت الآيةُ بـ(فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)، وهي تَحْمِلُ معنى التهديدِ والوَعِيْدِ المُنَاسِبَيْنِ لمعنى الأمْرِ.

وأيضًا مراعاةُ النظير حيثُ وَرَدَ الأمرُ صريحًا في آياتٍ أُخَرَ، منها قوله تعالى: ﴿ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٥٥﴾ [النَّحْل : ٥٥].

المســـألـة الرابعـة والثلاثون: معنى البـاء في قولـه تعـالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ٦﴾ [القَلَم : ٦]

اختلفَ العلماءُ في معنى الباء في قوله تعالى: ﴿فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ٦﴾، وهل لها تَعَلُّقٌ بما قبلها أم أنَّ ما دَخَلَتْ عليه مستأنفٌ؟ قولان إجمالًا للعلماء، أربعةٌ على التفصيل، بيانُها فيما يلي:

الأول: أنَّ الباءَ زائدةٌ، زِيْدَتْ مع المبتدأ وهو (أيّ) الاستفهامية على حَدّ زِيَادَتِهَا في: بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، و(ٱلۡمَفۡتُونُ) خبرُه، والتقدير: أيُّكم المفتونُ؟ بمعنى: أيُّكم الذي فُتِنَ بالجُنُونِ[٣] وهو قولُ قتادة، والأخفش، وأبي عبيدة[٤]، وابنِ قُتَيْبَة[٥]

---

(١) الفريد ١٧٩/٥. ولم أقف على هذه القراءة عند غيره من كتب القراءات أو التفسير.

(٢) ينظر الحجة ٤٤١/٥ التفسير البسيط ٥٦١/١٧ الفريد ١٧٩/٥ مغني اللبيب ٢٢٢/٣.

(٣) المفتونُ هو المجنون؛ لأنه فُتِنَ –أي: مُحِنَ– بالجنون، أو لأنَّ العربَ يزعُمُون أنَّ الجُنُونَ ضَرْبٌ من تخييل الجنّ، ولذلك يطلقون (الفتَّان) للفتَّاك منهم. والآية ردٌّ على مشركي قريش الذين رَمَوا رسولَ الله بالجنون، وأنه أصابته الجنُّ. ينظر الكشاف ١٨١/٦ لسان العرب مادة (ف ت ن) ٣٣٤٥/٥.

(٤) مجاز القرآن ٢٦٤/٢.

(٥) تأويل مشكل القرآن ٢٤٨.

فقال الأخفش: "(بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ) يريد: أيُكم المفتونُ؟"[1].

الثاني: أنَّ الباءَ حرفُ جرٍ أصليٍّ، وليسَتْ بزائدةٍ، ثم اختلفوا في معناها على أوْجُهٍ:

أحدها: أنَّ الباءَ بمعنى (في)، فهي ظرفيةٌ، كقولك: زيدٌ بالبصرة، أي: في البصرة. والمعنى: فستبصرُ ويبصرون في أيّ فرقةٍ وطائفةٍ منكم المفتونُ.

وهو قولُ مجاهد، وأجازه الفراءُ، والزجاجُ[2].

يقول الفراء: "وإنْ شِئْتَ جعلْتَه: (بِأَييِّكُمُ): في أيّكم، أي: في أيّ الفريقَيْنِ المجنونُ"[3].

ثانيها: أنَّ الباءَ للسببيَّة، والكلامُ على تقدير مُضَافٍ محذوفٍ، والأصْلُ: بأيكم فَتْنُ المفتونِ، أي: بسببه، ثم حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه. حكاه النحاسُ عن المبرد قائلًا: "وقال محمد بنُ يزيد: التقديرُ: بأيكم فِتنةُ المفتونِ"[4].

وثالثها: أنَّ الباء للملابسة والإلصاق، و(ٱلۡمَفۡتُونُ) مصدرٌ على بناء (مَفْعُول)[5]، ومعناه: الفُتُون، أي: الجُنُون، والتقدير: بأيّكم الفُتُونُ.

وعليه فالجار والمجرور متعلقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ، و(ٱلۡمَفۡتُونُ) مبتدأ مؤخَّرٌ، والجملةُ مِنَ المبتدأ والخَبَرِ في محلّ نصْبٍ معمولةٌ لِمَا قبلَها على سبيل التنازع.

---

(1) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٤٧.

(2) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٠٥.

(3) معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣.

(4) إعراب القرآن للنحاس ٥/٧.

(5) وكان في الأوجه السابقة اسمَ مفعولٍ -على أصله-، والمصادرُ قد تجيءُ على (مفعول)، ومنه قولهم: اِقْبَلْ ميسورَه، ودَعْ معسورَه، وفلانٌ ليس له معقولٌ، ولا معقودُ رأيٍ، ولا مجلُود. يريدون: يُسْرَه، وعُسْرَه، وليس له عقلٌ، وعقْدُ رأيٍ، وجَلَد.

وهو أحد قولَيْ الفراء، والزجاج[١]، واختاره الطبري، والباقولي[٢]، وابن الحاجب[٣].

يقول الفراء: "(ٱلْمَفْتُونُ) هاهنا بمعنى الجُنُون، وهو في مذهبِ الفُتُونُ، كما قالوا: ليس له معقولُ رأيٍ"[٤].

ويقول الطبري: " وأَوْلَى الأَقوالِ فِي ذلك عندي بالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: معنى ذلك: بِأَيِّكُمُ الجُنُونُ، وَوَجَّهَ (ٱلْمَفْتُونُ) إِلَى (الْفُتُونِ) بِمَعْنَى المَصْدَرِ؛ لِأَنَّ ذلك أَظْهَرُ مَعَانِي الكَلَامِ، إِذَا لَمْ يَنْوِ إِسْقَاطَ البَاءِ، وَجَعَلْنَا لِدُخُولِهَا وَجْهًا مَفهُومًا"[٥].

وقد ذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ عطية والسمين الحلبي إلى ترجيحِ الوجهِ القائلِ بأنَّ الباءَ حرفُ جرٍّ أَصْلِيٍّ، وأنها للظرفية بمعنى (في)، واستدلوا على ذلك بقراءة ابنِ أبي عبلة: (فِيْ أيّكُم المَفْتُون)[٦]، مما يَؤَيِّدُ أنَّ الباء في قراءة الجمهور للظرفية.

فقال عنه السمينُ الحلبي: "وتؤيدُه قراءةُ ابنِ أبي عَبْلَة: (في أيّكُم)"[٧].

لكن ضعَّفَه ابنُ الحاجب بقوله: "ويَضْعُفُ جَعْلُها غيرَ زائدةٍ على معنى (في)، و(ٱلْمَفْتُونُ): صاحبُ الفتنة؛ إذ يَصِيْرُ المعنى: في أيّكم صَاحِبُ الفتنة؟،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٥/٥.

(٢) كشف المشكلات ١٣٧٣/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/٢.

(٤) معاني القرآن ١٧٣/٣

(٥) جامع البيان ١٥٤/٢٣-١٥٥.

(٦) شواذ القراءات ٤٨٠.

(٧) الدر المصون ٤٠١/١٠ وينظر أيضًا البحر المحيط ٤٥٧/٢٤.

والخِطَابُ له–صلَّى الله عليه وسلَّم– ولهم، ولا يستقيمُ أنْ يُقَالَ لجَمَاعَةٍ ووَاحِدٍ: في أيّكم زيدٌ؟ فلابُدَّ مِنَ التعدُّدِ في الفرقتين"[1].

وأُجِيْبَ عن ذلك بأنَّ الخِطَابَ إنَّما خُصَّ –بظاهره– برسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم؛ ليَجْرِي على نَهْجِ الخِطَابِ في الآيات السوابق، ولا يتنافرُ، لكنه ليس كالسَّوابق في الاختصاصِ حقيقةً؛ لدُخُولِ الأُمَّةِ فيه، ولذلك أوَّلَ العلماءُ الخطاب في (بِأَيِّكُمُ) بـ(الفريقَيْنِ)، عَلَى أنَّ خِطَابَه –صلَّى الله عليه وسلَّم– خِطَابٌ لأُمَّتِهِ أيضًا[2].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لسلامتِهِ مما اعتُرِضَ به على غيره؛ فإنَّ الباءَ يَنْدُرُ زيادتُها مع المبتدأ، ولم يَرِدْ ذلك في الإيجابِ إلَّا مع لفظٍ واحدٍ، وهو (حَسْب). يقول ابن يعيش: "ولا يُعلَمُ مبتدأٌ دَخَلَ عليه حرفُ جرٍّ في الإيجابِ غيرَ هذا الحرف"[3].

وزاد ابنُ هشام: خرجْتُ فإذا بزيدٍ[4].

ولذلك وَصَفَه ابنُ عطية حين اختاره بقوله: "وهو قولٌ حَسَنٌ، قليلُ التكلُّفِ"[5].

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/٢.

(2) حاشية الشهاب ٢٣٧/٩ روح المعاني ٢٥/٢٩.

(3) شرح المفصل ٥٢/٦ وينظر أيضًا شرح الدماميني على المغني ٢٢٨/١.

(4) مغني اللبيب ١٦٦/٢

(5) المحرر الوجيز ٣٤٧/٥.

المبحثُ الرابع: الترجيحُ بالقراءاتِ الشـاذةِ في مسـائلِ الخلافِ النَّحْويّ في الجُمَلِ.

المسألة الخامسة والثلاثون: موضع (تَعْبُدُونَ) في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البَقَرَة:٨٣]

الفعلُ المضارعُ (تَعْبُدُونَ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ قُرِئَ في السبعة بتاء الخِطَابِ، وياء الغَيْبَة[١]، وهو في كِلْتَيْهِمَا مرفوعٌ، وقد تعدَّدْتْ أقوالُ العلماءِ في توجيه رفعِهِ، وفي موضِعِهِ، فذكرُوا في ذلك أوْجُهًا:[٢]

أولُها: أنَّ (لَا تَعْبُدُونَ) رُفِعَ لأنه جوابٌ لقَسَمٍ محذوفٍ، دلَّ عليه أخْذُ الميثاق في قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ) فإنَّه في معنى: استحلفناهم لا يَعبدونَ إلا الله، أي: قلنا لهم: باللهِ لا تعبدونَ إلا الله. وهذا الوَجْهُ قال به سيبويه[٣]، والأخفشُ، والزجاجُ[٤]، وأجازه الفراء.

فقد ذكر الأخفشُ أنَّ تأويل الآية "كأنه قال: استحلفناهم لا يعبدونَ، أي: قلنا لهم: واللهِ لا تعبدون"[٥].

---

(١) قرأ أبو عمرو، ونافع، وعاصم، وابن عامر، بالتاء. وقرأ ابنُ كثير، وحمزة، والكسائي بالياء. ينظر السبعة ١٦٢ التذكرة في القراءات الثمان ٢٥٥/١ إتحاف فضلاء البشر ٤٠٠/١.

(٢) ينظر فيها أيضًا: مشكل إعراب القرآن ٥٨/١ التفسير البسيط ١٠٣/٣ الكشاف ٢٩٠/١ كشف المشكلات ٦١/١ المحرر الوجيز ١٧٢/١ البيان ١٠١/١ التبيان ٨٣/١ الفريد ٣٠٨/١ البحر المحيط ٥٦/٣ الدر المصون ٤٥٨/١.

(٣) الكتاب ١٠٦/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/١.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٣٣/١.

وقال الفراء:" وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (لَا تَعْبُدُونَ) جوابًا لليمين؛ لأنَّ أخْذَ الميثاقِ يَمِيْنٌ"[1].

والثاني: أنه مرفوعٌ على تقدير (أنْ) محذوفةً، و(أنْ) وما دخلَتْ عليه في محلِّ جرٍّ بحرفِ جرٍّ مضْمَرٍ، والتقدير: أخذنا ميثاقهم علَى ألَّا يعبدوا إلَّا الله. فحُذِفَ حرفُ الجَرِّ لأنَّ حَذْفَهُ مع (أنَّ، وأنْ) مطَّرِدٌ، ثم حُذِفَتْ (أنْ) الناصبةُ فارتفعَ الفِعْلُ لِزَوَالِهَا، ونظيرُه قولُهم: مُرْهُ يَحْفِرُها[2]، وقولُ الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى ∴ وأنْ أشْهَدَ اللذَّاتِ، هلْ أنتَ مُخْلِدِي[3].

قال به الفراءُ، وأجازه جماعةٌ منهم الأخفشُ، والزجاجُ.

يقول الفراء:" رُفِعَتْ (تَعْبُدُونَ) لأنَّ دُخُولَ (أنْ) يَصْلُحُ فيها، فلمَّا حُذِفَ النَّاصِبُ رُفِعَتْ، كما قال الله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَر:٦٤]، وكما قال: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المُدَّثِّر:٦]"[4].

---

(1) معاني القرآن للفرآء ١/٥٣-٥٤.

(2) ينظر: الكتاب ٣/٩٩ المقتضب ٢/٨٢ الأصول في النحو ٢/١٦٢ سر صناعة الإعراب ١/٢٨٥.

(3) البيت من الطويل، لطَرَفَةَ بنِ العَبْد، مِن معلقته، ديوانه ٣١، وينظر في الكتاب ٣/٩٩-١٠٠ معاني القرآن للأخفش ١/١٣٣ المقتضب ٢/٨٣، ١٣٤ سر صناعة الإعراب ١/٢٨٥ أمالي ابن الشجري ١/١٢٤ الإنصاف ٢/٥٦٠ شرح الكافية للرضي ١/٧٣ مغني اللبيب ٥/٤٤ خزانة الأدب ١/١١٩ شرح أبيات المغني ٦/١٨١. والشاهد فيه قوله:(أحضُرُ) فإن تقديره: أنْ أحضُرَ، حُذِفت (أنْ) فارتفع الفعلُ، وهو القياسُ، ويُروَى بالنصب على تقدير (أنْ).

(4) معاني القرآن ١/٥٣.

الثالث: أنَّ (لَا تَعْبُدُونَ) في محلّ نصْبٍ على الحال من المضاف إليه (بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ)، والتقدير: أخذنا ميثاقهم غيرَ عَابِدِيْنَ إلا الله، أي: مُوَحِّدينَ اللهَ ومُفْرِديه بالعبادةِ.

أجازه قُطْرُب[١]، وأبو علي الفارسي فقال: "ومما يجوز أنْ يكون ما بعدَه فيه حالًا غيرَ جوابٍ قولُهُ: (وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ) فهذا يكونُ حالًا، كأنه أخَذَ ميثاقَهم مُوَحّدِيْنَ، وكذلك: (وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ) [البَقَرَةِ : ٨٤]، أي: غيرَ سافكِيْنَ، فيكونُ حالًا مِنَ المُخَاطَبِيْنَ المضافِ إليهم"[٢].

الرابع: أنَّ (لَا تَعْبُدُونَ) جملةٌ مفسِّرةٌ، فلا محلَّ لها مِنَ الإعراب، وذلك أنَّ الله لمَّا ذَكَرَ أنَّه أخَذَ ميثاقَ بني إسرائيلَ كان في ذلك إبهامٌ للميثاقِ ما هو؟ فأتَى بهذه الجملةِ مفسِّرةً للميثاق، وما عُطِفَ عليها يشاركها في البيان.

أجازه أبو حيان[٣]، واستظهَرَه السمينُ الحلبي فقال عن الأوجه الجائزة فيها:" أظهرُها أنَّها مفسّرةٌ لأخْذِ الميثاق، وذلك أنه لمَّا ذَكَرَ –تعالَى– أنَّه أخَذَ ميثاقَ بني إسرائيلَ كان في ذلك إبهامٌ للميثاقِ ما هو؟ فأتى بهذه الجملةِ مفسِّرةً له، ولا محلَّ لها حينئذٍ مِنَ الإعراب"[٤].

الخامس: أنَّ (لَا تَعْبُدُونَ) خبرٌ في معنى النهي، أي: لا تعبدوا، وهي مقولةٌ لقولٍ مُضْمَرٍ، فرُفِعَ الفعلُ بعدَه على الاستئناف، والحكاية.

---

(١) معاني القرآن وتفسير مشكله لقطرب ٤١٧ وفيه أنَّ تقديرَه النصبَ بـ(أنْ) فلمَّا حذفت ارتفع الفعلُ.

(٢) الحجة ١٢٢/٢.

(٣) البحر المحيط ٥٩/٣–٦٠.

(٤) الدر المصون ٤٥٨/١ وينظر أيضًا التحرير والتنوير ٥٨٢/١.

وهذا الوَجْهُ أجازه الفارسي[1] وجماعةٌ، واختاره الزمخشري فذكر أنَّ "(لَا تَعْبُدُونَ) إخبارٌ في معنى النَّهْي، كما تقولُ: تَذْهَبُ إلى فلانٍ تقولُ له كذا، تريدُ الأمْرَ. وهو أبْلَغُ مِنْ صَرِيْحِ الأمْرِ والنهي؛ لأنه كأنه سُورِعَ إلى الامتثالِ والانتهاءِ فهو يُخْبِرُ عنه"[2].

ومما استُدِلَّ به لترجيح هذا الوجه أنه تؤيده قراءةُ أُبَيّ وعبدالله بن مسعودٍ –رضي الله عنهما: (لا تَعْبُدُوا إلَّا اللهَ)[3] حيثُ صُرِّحَ فيها بالنهي، وجُزِمَ المضارعُ بـ(لا) الناهية.

يقول الفراء: "وفي قراءة (أُبَيّ): (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا)، ومعناها الجَزْمُ بالنهي"[4].

ويقول الزمخشري عن هذا الوجه: "وتنصُرُه قراءةُ عبد الله وأُبَيّ: (لا تعبدوا)"[5].

وقال المنتجبُ الهمذاني:" وتُعَضّدُه قراءةُ مَنْ قَرَأ:(لا تَعْبُدُوا) بطَرْحِ النونِ، وهما عبد الله وأُبَيّ –رضي الله عنهما–"[6].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنَّ السياقَ يُؤيّدُ أنَّ اللفظَ خبرٌ والمعنى طَلَبٌ؛ حيثُ عُطِفَ عليه بالأمْر فقال تعالى: (وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ

---

(1) الحجة ١٢٤/٢ وينظر أيضًا المحرر الوجيز ١٧٢/١ مدارك التنزيل للنسفي ١٠٥/١ البيان ١٠١/١ التبيان ٨٤/١ الفريد ٣٠٩/١.

(2) الكشاف ٢٩٠/١ ووَصَفَ أبوحيان كلامَ الزمخشري بقوله: "وهو حَسَنٌ" البحر المحيط ٥٩/٣ وقال السمينُ الحلبي: "وهو كلامٌ حَسَنٌ جدا" الدر المصون ٤٦١/١.

(3) مختصر في شواذ القرآن ١٦ شواذ القراءات ٦٨

(4) معاني القرآن ٥٣/١ وينظر أيضا الحجة لأبي علي الفارسي ١٢٥/٢.

(5) الكشاف ٢٩٠/١.

(6) الفريد ٣٠٩/١ وينظر أيضًا المحرر الوجيز ١٧٢/١ البحر المحيط ٥٩/٣ الدر المصون ٤٦١/١.

ٱلزَّكَوٰةَ) فكأنَّ الآية تُوَضّحُ البُنُودَ التي أُخِذَ الميثاقُ على بني إسرائيلَ أنْ يفعلُوها، أو يجتنبوها، فهي أوَامِرُ ونَوَاهٍ، وإنْ جاءَ بعضُها في صُورةِ الخبر.

المسألة السادسة والثلاثون: موضع جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء:٩٠]

تعدَّدَتْ أقوالُ العلماءِ في مَوْضِعِ الجملة الفعلية (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ [النِّسَاء : ٩٠] فكان لهم في ذلك قولان إجمالًا، سبعةٌ على التفصيل، بيانُها فيما يلي:

الأول: أنه لا مَحَلَّ لها مِنَ الإعراب، وذلك على ما ذَهَبَ إليه المبردُ مِنْ أنَّ الجملةَ إنشائيةٌ، معناها الدعاءُ عليهم بأنْ تَضِيْقَ صُدُورُهم عن القتالِ.

فإنه بعد ما ذكر تأويلَ الكوفيين، والأخفش للآية قال: "وليس الأمْرُ عندنا كما قالوا، ولكنْ مخرجُها–والله أعْلَمُ، إذا قُرِئتْ كذا–الدعاءُ، كما تقولُ: لُعِنُوا، قُطِعَتْ أيْدِيْهِم. وهو مِنَ الله إيْجَابٌ عليهم"[(١)].

الثاني: أنَّ لها مَحَلًّا مِنَ الإعراب، ثم اختلفوا فيه على ستة أوْجُهٍ:

أحدها: أنها في محلّ نصبٍ على الحال مِنْ ضمير الرفعِ في (جَآءُوكُمْ)، وهو قولُ جمهور النحويين. ولأنه فعلٌ ماضٍ فقد ذهب البصريون–ما عدا الأخفش[(٢)]–، والفراءُ مِنَ الكوفيين إلى تقدير (قد) معه؛ وذلك بناءً على ما

---

(١) المقتضب ٤/ ١٢٤ وينظر أيضًا الأصول في النحو ٢٥٥/١.

(٢) ذهب الأخفشُ، والكوفيون عدا الفراء إلى عدم الحاجة إلى تقدير (قد)؛ لكثرة وقوع الماضي حالًا بدونها، والأصلُ عدمُ التقدير، ولاسيما فيما كَثُرَ استعمالُه. ينظر الإنصاف ٢٥٢/١ شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ المغني ٥٣٧/٢. ولم يُصرّح الأخفشُ برأيه حين عَرَضَ للآية في معاني القرآن ٢٦٣/١.

ذهبوا إليه مِنْ أنَّ الماضي إذا وقع حالًا يُشترَطُ أنْ تكون معه (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؛ لتُقَرّبَه مِنَ الحال[1].

فقد ذكر الفراءُ في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢٨] أنَّ: " المعنى–والله أعلم– وقد كنتم، ولولا إضْمَارُ (قد) لم يَجُزْ مثلُهُ في الكلام..... والحالُ لا تكونُ إلا بإضمارِ (قد) أو بإظْهَارِهَا ومثلُه في كتاب الله: (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) يريد– والله أعلم–: جاؤوكم قد حَصِرَتْ صُدُورُهم"[2].

والثاني: أنها في محلّ نصبِ صِفَةٍ لموصوفٍ محذوفٍ، والمحذوفُ حالٌ موطّئةٌ، والمقصودُ بالحالية هو الوَصْفُ، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَ الوَصْفُ مُقَامَه، والتقدير: أو جاؤوكم قومًا أو رِجالًا حَصِرَتْ صُدُورُهم. حكاه الفارسي عن الأخفش[3]، ونُسِبَ إلى المبرد[4].

---

(1) ينظر المقتضب ١٢٤/٤ كتاب الشعر ٥٥ سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ١٢/٣ الإنصاف (م ٣٢) ٢٥٢/١ مغني اللبيب ٥٣٦/٢، ٢٥٥/٥ المقاصد الشافية ٥١٣/٣.

(2) معاني القرآن للفراء ٢٤/١ وينظر أيضًا ٢٨٢/١ جامع البيان ٢٩٥/٧.

(3) أورَدَ الفارسي أن أبا الحسن الأخفش ذكر ذلك في كتابه (المسائل الكبير). ينظر البغداديات ٢٤٥، ٣٩٧ وينظر أيضًا سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢.

(4) ينظر في ذلك الكشاف ١٢٤/٢ جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٢٩٠/١، ٦٣٦/٢ البيان ٢٦٣/١ التبيان ٣٧٩/١ الفريد ٣١٨/٢ البحر المحيط ٥٩٢/٩ الدر المصون ٦٧/٤.

الثالث: أنها في محلّ جرٍّ صفةً لـ(قَوْمٍ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾، فهي صفةٌ ثانيةٌ لها بعد الصفة الأُولَى ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾، وجملةُ ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾ مُعْتَرِضَةٌ بينهما[١].

الرابع: أنها في موضع البدلِ مِنْ (جَآءُوكُمْ) بدلَ اشتمالٍ؛ لأنَّ المَجِيءَ مشتمِلٌ على الحَصْرِ وغيرِه[٢].

الخامسُ: أنها خبرٌ بعد خبرٍ، فقوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملةٌ مستأنَفَةٌ أَخْبَرَ اللهُ بها عن ضِيْقِ صُدُورِ هؤلاءِ عن القتالِ بعد الإِخْبَارِ عنهم بما تقدَّمَ، كأنه قيل: أو حَصِرَتْ صدورُهم.

حكاه الزجاجُ فقال: "وقالَ بعضُهم: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ خبرٌ بعد خبرٍ، كأنه قال: أو جاءُوكم، ثم أخبرَ فقال: حَصِرَتْ صُدُورُهُم أنْ يُقاتلوكم"[٣].

وفرَّقَ ابنُ عطية بين تقدير الجملةِ حالًا أو خبرًا مستأنفًا بأنك إذا أَرَدْتَ بها الحالَ قدَّرْتَ معها (قد)، وإذا أردْتَ خبرًا بعد خبرٍ لم تَحْتَجْ إلى تقديرها[٤].

السادسُ: أنها في محلّ جزمٍ جوابًا لشرطٍ مقدَّرٍ، والتقديرُ: إنْ جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم[٥].

وقد ذَهَبَ جماعةٌ منهم الفراءُ، وابنُ الشجري، والزمخشريُّ، وأبو البركات الأنباري، وابنُ يعيش، والمنتجبُ الهمذاني، وأبو حيان، والسمينُ الحلبي، وابنُ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ مشكل إعراب القرآن ٢٠١/١ البيان ٢٦٣/١ التبيان ٣٧٩/١ الفريد ٣١٨/٢ البحر المحيط ٥٩٣/٩ الدر المصون ٦٧/٤.

(٢) الكشاف ١٢٤/٢ الفريد ٣١٨/٢ البحر المحيط ٥٩٣/٩ الدر المصون ٦٧/٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٨٩/٢.

(٤) المحرر الوجيز ٩٠/٢.

(٥) حكي عن أبي علي الجرجاني في كتابه (نظم القرآن) ينظر فيه تفسير الراغب الأصفهاني ١٣٨٣/٣ البحر المحيط ٥٩٣/٩ الدر المصون ٦٧/٤.

هشام إلى أنَّ مما يترجَّحُ به وجهُ النصبِ على الحالِ أنه تؤيده قراءةُ: (حَصِرَةً صُدُورُهُمْ)[1]، بجَعْلِهَا اسمًا منصوبًا، حيثُ وُجِّهَ نَصْبُه على الحالية، فكذا يكونُ مَوْضِعُ الجُمْلَةِ في قراءة الجمهور[2].

يقول أبو حيان: "ويؤيدُ كونَه في مَوْضِعِ الحَالِ قراءةُ مَنْ قَرَأ ذلك اسمًا منصوبًا"[3].

وقال السمينُ الحلبي: "وقرأ الجمهورُ: (حَصِرَتْ) فعلًا ماضيًا، والحسنُ، وقتادة، ويعقوبُ: (حَصِرَةً) نصبًا الحالِ، بوزنِ (نَبِقَة)، وهي تؤيد كونَ (حَصِرَتْ) حالًا"[4].

واعتُرِضَ على ذلك بأنَّ الآية وَرَدَ فيها قراءتان أُخْرَيَانِ، هما: (حَصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ) و(حَاصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ)[5]، جمعًا، وهما يحتملان النَّصْبَ على الحالية، والجرَّ نعتًا سببيًا لـ(قَوْمٍ)؛ لأنَّ جَمْعَ المؤنث يستوي فيه علامةُ النصبِ والجرّ.

وأُجِيْبَ عن ذلك بأنَّ جَعْلَهُمَا منصوبتَيْنِ أَوْلَى، وذلك لما يلي:

---

(1) وهي قراءةُ الحسن، وقتادة، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم. ينظر إتحاف فضلاء البشر ٥١٨/١ النشر ٢٥١/٢ التذكرة لابن غلبون ٣٠٩/٢ مختصر في الشواذ ٣٤ إعراب القراءات الشواذ ٣٣٩/١.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢ الكشاف ١٢٤/٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٣/١ شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ الفريد ٣١٧/٢ مغني اللبيب ٢٥٥/٥.

(3) البحر المحيط ٥٩٢/٩.

(4) الدر المصون ٦٧/٤-٦٨.

(5) قراءة (حَصِرَاتٍ) للضحاك، و(حَاصِرَاتٍ) لجناح بن حُبَيْشٍ. ينظر فيهما مختصر في شواذ القرآن ٣٤.

أولًا: حَمْلًا على قراءةِ (حَصِرَةً) فتكونُ القراءاتُ الثلاثةُ مؤيّدةً لأنْ يكونَ مَوْضِعُ (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) النَّصْبَ على الحال(١).

وثانيًا: أنَّ حَمْلَهُمَا على الجرّ نعتًا سببيًا لـ(قَوْمٍ) ضعيفُ في القياسِ "مِنْ حَيْثُ إنَّ الوَصْفَ الرافعَ لظاهرٍ الفَصِيْحُ فيه أنْ يُوَحَّدَ كالفِعْلِ، أو يُجْمَعَ جَمْعَ تكسيرٍ، ويَقِلُّ جَمْعُه تصحيحًا، تقول: مَرَرْتُ بقومٍ ذاهبٍ جَوَارِيهم، أو قيامٍ جَوَارِيهم. ويقلُّ قائماتٍ جَوَارِيهم"(٢).

المسألة السابعة والثلاثون: موضعُ (تَرَوْنَهَآ) في قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرَّعْد: ٢]

تعدَّدَتْ أقوالُ العلماء في مَوْضِعِ جملة (تَرَوْنَهَآ) في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ ؛ لاختلافهم في مَرْجِعِ ضمير النصبِ، فإنه يُحْتَمَلُ عَوْدُه على (ٱلسَّمَٰوَٰتِ)، أو(عَمَدٍ) ويترتبُ على ذلك اختلافٌ في المعنى والإعراب.

فعَلَى تقدير عَوْدِهِ على (ٱلسَّمَٰوَٰتِ) يجوز في (تَرَوْنَهَآ) وجهان:

أحدهما: أنْ تكون في موضع نصبٍ حالًا مِنَ (ٱلسَّمَٰوَٰتِ)، والجارُّ والمجرورُ (بِغَيْرِ عَمَدٍ) متعلِّقٌ به، والمعنى: رَفَعَهَا مَرْئِيَّةً لكم بِغَيْرِ عَمَدٍ(٣).

قال أبو حيان:" وهي حَالٌ مُقَدَّرةٌ؛ لأنَّ الله حِيْنَ رَفَعَهَا لم نَكُنْ نحن مَخْلُوقِيْنَ"(٤).

---

(١) الكشاف ١٢٤/٢.

(٢) الدر المصون ٦٨/٤ حاشية الشهاب الخفاجي ٣٢٧/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٣٦/٣ إعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/٢ مشكل مكي ٤٤٠/١ التفسير البسيط للواحدي ٢٨٢/١٢.

(٤) البحر المحيط ٢٨٦/١٦.

والآخر: أنْ تكون كلامًا مستأنفًا، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بـ(رَفَعَ)، كأنه تعالى قال: الله الذي رَفَعَ السمواتِ بغير عَمَدٍ، ثم استأنَفَ فقال: تَرَوْنَهَا، فهي خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: أنتم ترونها. وقد سِيْقَتِ الجملةُ الاستئنافيةُ لبيان الدليلِ على رَفْعِ السمواتِ بغَيْرِ عَمَدٍ، وهو رُؤْيَةُ النّاسِ لها قائمةً كذلك، فـ"لا تحتاجون مع الرؤية إلى دليل"[1]؛ لأنَّ "الذي تشاهدون مِنْ هذا الأمْرِ العظيم وتعاينونه بأبْصَاركم يُغنيكم عن الإخبار، وإقامة الدلائل"[2].

وعلى تقدير عَوْدِهِ على (عَمَدٍ)–وهو أقربُ مذكور–، تكون (تَرَوْنَهَا) في موضع جرٍ صفةً لـ(عَمَدٍ)، وحينئذٍ يحسن الوقفُ على (ٱلسَّمَٰوَٰتِ)، ثم يبتدئ: بغير عَمَدٍ تَرَوْنَهَا[3].

وهذا التقديرُ يحتملُ وجهَيْنِ مِنْ جهة المعنى:

أحدهما: أنْ يكون النفيُ متوجّهًا للصفة (تَرَوْنَهَا)، فيكونُ للسموات عَمَدٌ ولكن لا نراها[4]، والتقدير: بعَمَدٍ لا تَرَونها، وهو محكيٌ عن ابن عباس، ومجاهد وقتادة.

---

(1) معاني القرآن للفراء ٢/٥٧.

(2) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٦ التفسير البسيط للواحدي١٢/٢٨٢ الكشاف ٣/٣٣٢.

(3) القطع والائتناف ٣٣٨ إيضاح الوقف والابتدا ٢/٧٣٠ منار الهدى ١٩٩ المكتفى ٣٣٣.

(4) على إثبات العَمَد فالرَّاجِحُ أنَّ عَمَدَها قدرةُ الله عزّ وجلّ، وإمساكُه السماءَ أنْ تقع على الأرضِ إلا بإذنه، وحفظُه، وتدبيرُه، وإبقاؤه إياها في الجو العالي، والبشرُ لا يَرَوْنَ ذلك التدبير، ولا يعرفون ذلك الإمساك. معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٦ مفاتيح الغيب ١٨/٢٣٧ التفسير البسيط ١٢/٢٨٣ البحر المحيط ١٦/٢٨٧.

فقد أخرج الطبري عن ابن عباس–رضي الله عنهما– قوله:" ما يُدْرِيْكَ، لعلَّهَا بعَمَدٍ لا تَرَوْنَهَا"(١).

والآخر: أنْ يكون النفيُ متوجّهًا للصفة والموصوف معًا، فتنفِي العَمَدَ والرؤيةَ جميعًا، أي: لا عَمَدَ لها، فلا تُرَى. وهو قولُ الجمهور.

قال ابن عطية:" وقال جمهورُ الناس: لا عَمَدَ للسموات البتة"(٢).

وقد ذهبَ جماعةٌ منهم الزمخشري إلى ترجيح أنَّ ضميرَ النصبِ عائدٌ على (عَمَدٍ)، وجملة (تَرَوْنَهَا) في محل جرٍ صفةً له؛ احتجاجًا بقراءة أبيّ بن كعب–رضي الله عنه–: (رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهُ)(٣)، حيث وَرَدَ ضميرُ النَّصْبِ فيها مُذَكَّرًا ؛ مراعاةً للفظ (العَمَد)؛ لأنه اسمُ جَمْعٍ لـ(عَمُود، أو عِمَاد)(٤).

---

(١) جامع البيان ٤١٠/١٣. وهذا جارٍ على مذهب العرب من تقديم النفي مِنْ آخر الكلامِ إلى أوله، كقوله:

ولا أراها تزالُ ظالمةً .:. تُحدِثُ لي نكبةً، وتنكؤها.

يريد: وأراها لا تزالُ ظالمةً، فقدَّمَ النفيَ عن موضعه من (تزالُ).

(٢) المحرر الوجيز ٢٩١/٣.

(٣) لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من كتب القراءات الشاذة، وتنظر في الكشاف ٣٣٢/٣ المحرر الوجيز ٢٩١/٣ البحر المحيط ٢٨٦/١٦ الدر المصون ١٠/٧.

(٤) قال السمين الحلبي: "وعبارةُ بعضهم إنه جمعٌ، نظرٌ إلى المعنى دون الصناعة" الدر المصون ٨/٧ يريد: أنه يُفهَمُ منه ما يُفهم من الجمع. أما الصناعة: فإنَّ قياس الاسم الرباعي، صحيحِ الآخِر، قبل لامه حرفُ مدٍّ زائدٍ، أنْ يُجمَع على (فُعُل) نحو: قضيب: قُضُب، كتاب: كُتُب، عمُود: عُمُد. أما (فَعَل) فإنه جمعٌ لـ(فاعِل). ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٣٣/٤.

فقد ذكر الزمخشري أنه قيل في (تَرَوْنَهَا ۖ): " هي صفةٌ لـ(عَمَدٍ)، ويُعَضّدُهُ قراءةُ (أُبَيّ): تَرَوْنَه"[1].

وقال المنتجب الهمذاني: "وقيل: الضميرُ في (تَرَوْنَهَا ۖ) للعَمَدِ، فيكونُ في موضِعِ جرٍّ على النعت لـ(عَمَدٍ)، أي: رَفَعَهَا بغير عَمَدٍ مرئيةٍ، تُعَضّدُهُ قراءةُ مَنْ قرأ: (تَرَوْنَه) بتذكير الضمير، وهو أُبيٌّ بنُ كعب – رضي الله عنه –"[2].

(1) الكشاف ٣/٣٣٢.

(2) الفريد ٣/٦٤٥. وينظر أيضًا المحرر الوجيز ٣/٢٩١ التبيان ٢/٧٤٩ البحر المحيط ١٦/٢٨٦ الدر المصون ٧/١٠ حاشية الشهاب على البيضاوي ٥/٣٧٨ حاشية الجمل على الجلالين ٤/٩٢.

الخاتمة

الحمْدُ للهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ، ويُكَافِئُ مَزِيدَه، وصَلاةً وسَلامًا دائمَيْنِ على خَاتَمِ النَّبِيينَ، وخَيْرِ خَلْقِ الله أجمَعِينَ سيّدِنا محمّدٍ صَلَّى الله عليه وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتابعين. وبعد:

فهذا ما وفَّقَنِي اللهُ – تعالَى– إلى جَمْعِهِ ودراسَتِه مِنَ المواضع التي كان للقراءاتِ الشَّاذَّةِ فيها أثرٌ في الترجيحِ بين الآراء والأوْجُهِ الإعرابية عند الخِلَافِ النَّحْوِيّ، ويُمْكِنُ الإشَارَةُ إلى أهمّ النتائجِ التي توصَّلَ إليها البحثُ، وهي:

١–أنَّ القراءاتِ الشاذةَ كانت مَحَلَّ عنايةِ النحويين والمُعربين، فعُنُوا بتوجيهها، والاحتجاجِ لها مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، واستعانوا بها في إثباتِ وتأييدِ الأحكام النحوية، والتمسوا لها تأويلًا إذا خالفَتِ الأقْيِسَةَ النَّحْويةَ، ومِنْ أَوْجُهِ التأييدِ أنِ استعانَ بها المعربون في تأييدِ بَعْضِ الآراء والأوْجُهِ الإعرابية، واعتمدوها كأحَدِ قرائِنِ الترجيحِ في الخِلاف النَّحْوي.

٢–أنَّ القراءاتِ الشاذةَ التي اعتمدَها المعربون في الترجيح مِنَ القِسْمِ الذي وَصَفَه مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ بأنه "يُقْبَلُ ولا يُقْرَأُ به"؛ إذ نُقِلتْ عن الثقاتِ مِنْ طريق الآحَادِ، وصَحَّ وَجْهُهَا في العربية، وخَالَفَ لفظُها خَطَّ المصحف، وبالتالي يَرْجِعُ سبَبُ شذوذها إلى فَقْدِ التواتر، ومخالفة الرَّسم.

٣–إيرادُ المعربين للقراءات الشاذة في الترجيح بين الآراء والأوْجُهِ الإعرابية لم يكن –أحيانا– ذا دَلَالةٍ قاطِعَةٍ على ترجيحِ الوَجْهِ الذي تُؤَيّدُهُ القِرَاءَةُ، وأنه مُخْتَارُهم، فقد يُرجّحُ أحدُهم وَجْهًا آخَرَ؛ لعلَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ عنده، ومِنْ أمثلة ذلك:

–أنَّ ابنَ جني في قوله تعالى:﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرَّعْد : ١١]، يُوْرِدُ قراءة: (يَحْفَظُونَهُ بأَمْرِ اللهِ) التي تؤيّدُ أنَّ (مِن) للسببية، بمعنى الباء، لكنه يختارُ وجهًا آخر، وهو أنها لبيان الجنس، والتقدير: له معقباتٌ مِنْ أمْرِ الله يحفظونه، ويرى أنَّ هذا التأويلُ

"أذْهَبُ في الاعتدادِ عليهم؛ وذلك أنه –سبحانه– وَكَّلَ بهم مَنْ يَحْفَظُهم مِنْ حَوَادِثِ الدَّهْرِ ومَخَاوفِهِ التي لا يُعتد عليهم بتسليطها عليهم، وهذا أسْهَلُ طريقًا، وأرْسَخُ في الاعتداد بالنعمة عليهم عُرُوقًا"(١).

–وابنُ هشام في قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [الجَاثِيَة : ٥]، يُوْرِدُ قراءة: (وفي وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) التي تؤيد رأيَ البصريين–ما عدا الأخفش– في توجيه جرّ (وَٱخۡتِلَٰفِ)، وهو أنها مجرورةٌ بـ(في) مضمرة، وليستْ معطوفةً على المجرور بـ(في) قبلها، كما هو رأيُ الأخفش والكوفيين؛ حتى لا يكون من العَطْفِ على معْمُولَيْ عامِلَيْنِ مختلفَيْنِ، لكنه يختارُ الرأيَ الأخيرَ فيقولُ: "وبعدُ فالحقُّ جوازُ العَطْفِ على معمولَيْ عاملَيْنِ في نحو: في الدارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عَمْروٌ"(٢).

–والسمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾ [الأَعْرَاف : ٢٦] يُورِدُ قراءة عبد الله بن مسعود، وأُبَيّ (وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ خَيْرٌ) بإسقاط (ذَٰلِكَ)(٣)، وهي تؤيد رَفْعَ (لِبَاسُ) بالابتداء، و(ذَٰلِكَ) تابعٌ له، وليس مبتدأً، والخبرُ (خَيۡرٞۚ)، ومع ذلك يرى أنَّ إعْرَابَ اسمِ الإشارة (ذَٰلِكَ) مبتدأً ثانيًا خبرُه (خَيۡرٞۚ)، والجملةُ مِنَ المبتدأ الثاني وخَبَرِه خبرٌ للمبتدأ الأول (لِبَاسُ)، والرابطُ اسمُ الإشارة، "هو أوْجَهُ الأعاريبِ في هذه الآية الكريمة"(٤).

---

(١) المحتسب ١–٣٥٥–٣٥٦ وينظر المسألة الثلاثون.

(٢) مغني اللبيب ٥٣٢/٥ وينظر المسألة الثانية والعشرون.

(٣) الدر المصون ٢٩٠/٥. وينظر المسألة الخامسة.

(٤) الدر المصون ٢٨٨/٥.

٤- سلك المعربون طُرُقًا متعدّدةً في إيرادِ القراءاتِ الشاذّةِ لتأييدِ بعْضِ الآراء أو الأوْجُهِ الإعرابية، فهم تارةً يُرَجِّحُون وجهًا بقراءةٍ واحدةٍ، وهو الغالبُ، وتارةً يُرَجِّحُونه بأكثرَ مِنْ قراءة، وتارة يؤيدون وجهَيْنِ بقراءتَيْنِ مختلفَتَيْنِ.

٥- يكونُ الاحتجاجُ بالقراءة الشاذة قويًا إذا لم تُعارَضْ بقراءةٍ أقوى "سبعيةٍ أو عشريةٍ"[١]، أو لم تكن نصًّا في الاستدلال بأنِ احْتَمَلَتْ وَجْهًا إعرابيًا آخَرَ يَزُوْلُ به الاستدلالُ؛ فإنَّ الدليلَ إذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ سَقَطَ به الاستدلالُ[٢]، أو تُخَالِفْ قياسًا نحويًا بأنْ خُرِّجَتْ على وجهٍ ضعيفٍ في الصناعة، أو مرجوحٍ[٣]؛ فالقرآنُ لا ينبغي أنْ يُخَرَّجَ إلَّا على أحْسَنِ الوجوه، وأقوى الأقوالِ[٤].

٥-قد تكون في الآية قراءةٌ شاذةٌ أخرى أو أكثر تؤيدُ رأيًا أو وجهًا إعرابيًا آخَرَ؛ لذا يَجْدُرُ بالمُعْرِبِ أنْ يَسْتَوفِي النظرَ في القراءاتِ المَرْوِيَّةِ في الآية قَبْلَ أنْ يستدلَّ بإحْدَاهَا على تقوية رأيٍ أو وجهٍ إعرابي.

٦-إذا تعارضَتْ قراءتان يكونُ الجَمْعُ بينهما أوْلَى؛ عَمَلًا بقاعدة "اتِّحَادُ معنى القراءَتَيْنِ أوْلَى مِنَ اخْتِلَافِهِ"[٥]، فإنْ تعذَّرَ ذلك قُدِّمَتِ القراءةُ التي تؤيّدُها قراءةٌ متواترةٌ، أو قرينةٌ مِنَ السّياقِ، أو المعنى، أو اللغة[٦].

---

(١) ينظر في ذلك المسألة العاشرة، والثالثة والثلاثون.

(٢) فيض نشر الانشراح لابن الطيب الفاسي ٦٤٠/١. وينظر في ذلك المسألة السابعة، والثامنة والعشرون.

(٣) اكتفى القُرَّاءُ لقبول القراءة بأنْ توافق العربيةَ ولو بوجهٍ، ولم يشترطوا أنْ يكون فصيحًا أو أفصحَ.

(٤) ينظر في ذلك المسألة السادسة والعشرون، والثامنة والعشرون، والسادسة والثلاثون.

(٥) قواعد الترجيح عند المفسرين د/ حسين الحربي ١٠٠/٢.

(٦) ينظر في ذلك المسألة الأولى، والثالثة عشرة، والثالثة والثلاثون، والخامسة والثلاثون.

٧-أكثرُ مَن استُدِلَّ بقراءته في الترجيح الإعرابي هو عبد الله بن مسعودٍ، وأُبَيّ بن كعبٍ، وعبد الله بن عبَّاسٍ-رضي الله عنهم-، ولعلَّ ذلك يَرْجِعُ إلى صِحَّةِ سندها، وأنَّها تُعَدُّ من القراءات التفسيرية، فهي تُسَاعِدُ في بيانِ معنى الآية، وتُوضّحُ تأويلَها-كما ذكر أبو عُبَيْد-، والإعرابُ مرتبطٌ بالمعنى، وفرعٌ عنه.

٨- أسْبَقُ مَنْ وقفتُ عليه يَحْتَجُّ بالقراءاتِ الشاذةِ في الترجيح الإعرابيّ هو الإمامُ الفراءُ، والزجاجُ، والنحاسُ، ومِنْ بعدهم أبو علي الفارسي، وابنُ جني، ثم جاء فريقٌ أكثرَ مِنْ إيرادِهَا، واعتمادِها بصورة واضِحَةٍ، وهم الزمخشري، وابنُ عطية، والمنتجب الهمذاني، وأبوحيان، والسمينُ الحلبي.

٩-تبيَّن عند توثيق آراء العلماء -بالرجوعِ إلى مواضعها مِنْ مؤلفاتهم- تصحيحُ نِسْبَةِ بعض الآراء[١]، ومِن ذلك:

أ-في قوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التَّوْبَة : ٨١] نُسِبَ إلى الأخفش أنه يَنْصِبُ (خِلَافَ) على الظرفية بمعنى (خَلْفَ) وكلامُه في (معاني القرآن) بخلاف ذلك حيث يقول:"وقال: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ أي: مُخَالَفَةً. وقال بعضُهم: (خَلْفَ). و(خِلَافَ) أصوبُهما؛ لأنهم خالفوا، مثل: قاتلوا قتالا، ولأنه مَصْدَرُ (خالفوا)"[٢]. فهو يرى أنه مصدرٌ، وليس ظرفًا، وما نُسِبَ إليه إنما هي قراءةٌ في (خِلَافَ) حكاها عن بعضهم، ولم يُرَجّحْهَا.

---

(١) لا أزعم الصوابَ فيما أوردتُه فلعل ما نُسِبَ إليه رأيٌ آخر للإمام ذكره في بعض كتبه التي لم تنشر، أو نُقِلَ عنه بالسماع، أو رأيٌ ثانٍ له في المسألة، أو رأيٌ له رجع عنه. لكني فقط أسَجّلُ ما وقفتُ عليه. والله أعلم بالصواب.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٦٢/١. وينظر المسألة الثالثة عشرة.

ب–كما نُسِبَ إلى قطرب أنه ينصبه مفعولًا لأجله، لكنه يُصَرّحُ بالنصب على الظرفية، فيقول: "وقولُه: (خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ) فالمعنى: خَلْفَ رسُولِ الله، أي: بَعْدَه، وليس يريدُ المخالفة"(١).

هذه أهمُّ النتائج التي وفقني اللهُ إليها، وأسأله تعالَى التوفيقَ والسَّدَادَ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمْدُ لله ربِّ العالمين، وصَلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصَحْبِه وسَلَّمَ.

(١) معاني القرآن وتفسيرُ مُشْكِلِه لقطرب ٦٤٥.

أهم المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة، تحقيق د/ إبراهيم عطوة عوض، ط/ دار الكتب العلمية.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد البنا، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م
- الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي، تحقيق/ مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العربي، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ط/عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، ط/مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ ١٩٦٣م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي ط/ مطبعة العاني، بغداد.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د/ محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ ١٩٧١م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/ دار هجر، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠-١٩٨٠.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق/ السيد أحمد صقر، ط/ مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، تحقيق د/ محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، مومباي- الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء الكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/ عيسى البابي الحلبي.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط/ الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق د/ علي حسين البوَّاب، ط/ كنوز اشبيليا، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، د/ سمير أحمد عبدالجواد، ط/ مطبعة الحسين الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- التذكرة في القراءات الثمان، لابن غَلبُون، دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم دمشق، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط/ مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- التفسير البسيط لأبي الحسن الواحدي، أشرف على طباعته وإخراجه د/ عبدالعزيز بن سطام آل سعود، د/ تركي بن سهو العتيبي، ط/ عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١ ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عُنِيَ بتصحيحه/ اوتو تريزل، ط/ دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري، ت د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط/ دار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، اعتنى به وصححه الشيخ/ هشام سمير البخاري، ط/ دار عالم الكتب، الرياض.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- جواهر القرآن ونتائج الصنعة للباقولي (معاني القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج) تحقيق ودراسة/ إبراهيم الإبياري، ط/ دار الكتب الإسلامية.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق/ طه عبدالرءوف سعد، ط/ المكتبة التوفيقية.
- حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب، ط/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، القاهرة.
- حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي، بهامش التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد بن عبد الله الأزهري، ط/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، القاهرة.
- حاشية الجمل المسماة "الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية"، ضبط وتصحيح ومراجعة إبراهيم شمس الدرين، ط/ دار الكتب العلمية، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.
- حاشية الشهاب المسماة "عناية القاضي، وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، ضبط وتخريج الشيخ/ عبدالرَّزَّاق المهدي، ط/ دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجالي، راجعه/ عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط/ دار المأمون للتراث.

- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق وشرح د/ عبدالعال سالم مكرم، ط/ دار الشروق، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لفضيلة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث، القاهرة.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الآلوسي، ط/ دار الطباعة المنيرية، القاهرة.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، ط/ دار المعارف، القاهرة.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، ت د/ عبد العزيز رباح، د/ أحمد يوسف الدقاق، ط/ دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٨.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ محمد بدوي المختون، د/ عبد الرحمن السيد ط/ دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب مع حاشية الشُّمُنِّي المسماة: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ط/ المطبعة البهية بمصر.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، ط/ دار الطباعة المنيرية، القاهرة.
- شواذ القراءات للكرماني تحقيق د/ شمران العجلي، ط/ مؤسسة البلاغ، بيروت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق/ محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ مكتبة دار العروبة.
- طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ط/ مكتبة دار الهدى ١٤١٤هـ ١٩٩٤.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه/ محمد نظام الدين الفتيّح، ط/ دار الزمان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، للفاسي، تحقيق وشرح د/ محمود يوسف فجَّال، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ/ عبدالفتاح القاضي، ط/ دار الكتاب العربي.
- القطعُ والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط/ دار عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢.
- قواعد الترجيح عند المفسرين "دراسة نظرية تطبيقية" د/ حسين علي الحربي، ط/ دار القاسم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الكافي في القراءات السبع، للرعيني الأندلسي تحقيق/ أحمد محمود عبدالسميع، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي، تحقيق/ جمال السيد رفاعي الشايب، ط/ مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتابُ المصاحف لابن أبي داود، تحقيق د/ محب الدين عبد السَّجَّان واعظ، ط/ دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط/ مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، دراسة وتحقيق/ أبي محمد بن عاشور، ط/ دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي ط/ دار المعارف، القاهرة.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق د/ سميح أبو مغلي، ط/ دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ١٩٨٨م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلَّقَ عليه د/ محمد فؤاد سزكين، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبدالحميد، ط/ مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ط/ مكتبة المتنبي.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، تحقيق/ يوسف علي بديوي، محي الدين ديب، ط/ دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- مسائل الخلاف النحوي في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، د/ محمد عبدالرحمن السبيهين، نشر/ جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، ط/ دار الثقافة، العراق ٢٠٠٢م.
- المسائل المُشْكِلَة، المعروفة بـ البغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق د/ صلاح الدين عبدالله السنكاوي، ط/ مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ شريف عبدالكريم النجار، ط/ دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ ياسين محمد السواس، ط/ دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/فائز فارس، ط/المطبعة العصرية, ١٤٠٠هـ ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفرّاء تحقيق د/ محمد علي النجار، د/أحمد يوسف نجاتي ط/دار الكتب المصرية.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لقطرب، دراسة وتحقيق/ محمد لقريز، رسالة ماجستير بجامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ١٤٣٦هـ ٢٠١٦م.
- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ/ محمد علي الصابوني، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ط/ مكتبة نزار مصطفى الباز.
- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، ط/ دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وآخرين، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، د/أحمد محمد توفيق، د/ عبدالعزيز محمد فاخر، ط/ دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلان العراقية، دار الرشيد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
- المكتفى في الوقف والابتدا من كتاب الله عزَّ وجلَّ، لأبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق د/ يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، ط/ مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمُنّي)، وبهامشها شرح الدماميني على مغني اللبيب، ط/ المطبعة البهية، القاهرة.

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق الشيخ/ محمد علي الصباغ، ط/ دار الكتب العلمية.
- النكت في القرآن، لابن فضَّال المجاشعي، تحقيق ودراسة / إبراهيم الحاج علي، ط/ مكتبة الرشد.